

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

تاريخ العرب الحديث والمعاصر

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تونس ١٩٥٦ - ١٩٨٦

مشروع بحث أعد لنيل درجة الماجستير

في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف الدكتور

عقيل نمير

إعداد الطالب : أحمد أسامة نجار

العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة .	٩ - ١٠
- فصل تمهيدي .	١١ - ٢٠
- الفصل الأول : الحياة الاقتصادية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ .	
أ- التجارب الاقتصادية بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦	
١- فترة الخمسينات - التجربة الرأسمالية	٢١ - ٢٤
٢- فترة الستينات - التجربة الاشتراكية	٢٤ - ٢٧
٣- فترة السبعينات والثمانينات - التجربة الليبرالية	٢٨ - ٣٣
ب - ابرز قطاعات التنمية الاقتصادية :	
١ - القطاع العام	٣٤ - ٣٥
٢ - القطاع الخاص	٣٥ - ٣٦
٣ - القطاع التعاوني ، ويتضمن :	
١ - جمعية الهلال الأحمر	٣٧
٢ - الاتحاد التونسي للتضامن	٣٧
٣ - الجمعية التونسية للمشاريع الاجتماعية	٣٧ - ٣٨
٤ - الجمعية التونسية للمتقاعدين	٣٨
٥ - جمعية صوت الأصم التونسية	٣٨

الموضوع	الصفحة
٦- جمعية أولياء وأصدقاء المعوقين	٣٨
ج- الزراعة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ ، وتتضمن :	
١- الجغرافية والمناخ .	٣٩ - ٤١
٢- التربة والنبات .	٤١ - ٤٢
٣- التأميم .	٤٢ - ٤٤
٤- الملكيات الزراعية ، وتنقسم الى :	
١- الملكية الخاصة .	٤٥
٢- الحُبوس .	٤٥
٣- الأراضي المشاع .	٤٥
٤- الأراضي التي تملكها الدولة .	٤٦
٥- المشكلات التي واجهت الزراعة التونسية بعد الاستقلال .	٤٧ - ٤٨
٦- خطط ومشاريع التنمية الزراعية في تونس بعد الاستقلال ، وتتضمن :	
١- إصلاحات عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .	٤٩
٢- الإصلاحات بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٤ .	٤٩
٣- إصلاحات ضمن الخطة الرباعية ١٩٦٥ - ١٩٦٨ .	٤٩ - ٥٠
٤- إصلاحات الفترة الممتدة منذ بداية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات .	٥٠ - ٥٢
الحاصلات التونسية :	
- الحبوب .	٥٣ - ٥٤

الموضوع	الصفحة
٢- الحمضيات .	٥٥
٣- الزيتون .	٥٥ - ٥٦
٤- البيوت الزراعية .	٥٧
٥- الثروة الحيوانية .	٥٧ - ٥٨
٦- صيد الأسماك .	٥٨
د- الصناعة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦	٥٩ - ٦٠
- أهم الصناعات التونسية :	
١- المعادن .	٦١
٢- مواد البناء .	٦١
٣- صناعة النسيج والملابس الجاهزة .	٦١ - ٦٢
٤- النفط .	٦٢ - ٦٣
٥- الفوسفات والرصاص .	٦٣ - ٦٤
٦- صناعة قطع تبديل السيارات السيارات .	٦٤
٧- صناعات أخرى .	٦٤
٨- توليد الطاقة الكهربائية والغاز .	٦٥
٩- الصناعات التقليدية ، وتتضمن :	٦٦
أ- الشاشية التونسية .	٦٧

الموضوع	الصفحة
ب- صناعة الزجاج .	٦٨
ج- صناعة الزليج .	٦٨
هـ- التجارة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ .	٦٩ - ٧٠
١- الصادرات .	٧١ - ٧٢
٢- الواردات .	٧٣
٣- ضبط السوق .	٧٣
٤- الميزان التجاري .	٧٤
و- النقل في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ .	
١ - استصلاح الطرق	٧٥
٢ - نقل بري	٧٥
٣- السكك الحديدية	٧٥ - ٧٦
٤- النقل البحري	٧٦ - ٧٧
٥ - النقل الجوي	٧٧
ز- فعاليات اقتصادية أخرى وتشمل :	
١- النقد .	٧٨
٢- النظام الضريبي .	٧٩
٣- الجمارك .	٨٠
٤- الاستثمار .	٨١ - ٨٢

الموضوع	الصفحة
٥- السياحة .	٨٢ - ٨٥
- الفصل الثاني : الحياة الاجتماعية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦	
<u>أ- المجتمع التونسي .</u>	
١- السكان ، فئات السكان ونشاطاتهم الاجتماعية :	٨٦
أ- المسلمون ، وينقسمون الى :	
- سكان المدن	٨٧ - ٨٨
- سكان الريف	٨٩
- الزوج	٨٩
- البدو	٨٩ - ٩٠
- البربر	٩٠ - ٩١
- أعياد المسلمون	٩١
ب- المسيحيون - توزعهم - أعيادهم	٩٢
ج- اليهود - توزعهم - أعيادهم	٩٣ - ٩٥
٢- أوضاع المجتمع بعد الاستقلال في ظل الأوضاع السياسية والتشريعات الاقتصادية .	
أ - المجتمع التونسي في عقد الخمسينيات .	٩٦ - ٩٨
ب - المجتمع التونسي في عقد الستينات .	٩٨
ج - المجتمع التونسي في عقد السبعينات .	٩٩ - ١٠٠
د - المجتمع التونسي في عقد الثمانينات .	١٠٠

الموضوع	الصفحة
٣- الهجرة وتنقسم الى :	
١ - الهجرة الداخلية .	١٠١
٢ - الهجرة الخارجية .	١٠٢
٤- التركيب السكاني	١٠٣
٥- إحصائيات السكان	١٠٣ - ١٠٥

الموضوع	الصفحة
٦ - المدن التونسية :	
١- تونس	١٠٦ - ١٠٨
٢- صفاقس	١٠٨
٣- المنستير	١٠٩
٤- الحمامات (نابل)	١٠٩
٥ - القيروان	١١٠
٦- جزيرة جربة	١١٠
٧ - بنزرت	١١٠ - ١١١
٨- تطاوين	١١١
٩- قفصة	١١١

ب- خطط التنمية الاجتماعية

١ - فرص العمل .	١١٢-١١٣
-----------------	---------

الموضوع	الصفحة
٢ - التشريعات والقوانين النازمة لحقوق العاملين في تونس .	١١٣ - ١١٤
<u>ج- الأزمات الاجتماعية</u>	١١٥ - ١١٦
<u>د- المرأة .</u>	١١٧
١ - جنسية المرأة وأبنائها .	١١٨ - ١١٩
٢- أهلية المرأة .	١١٩
٣- الزواج ونتائجه .	١١٩ - ١٢١
٤- نظام الأملاك العائلية .	١٢١-١٢٢
٥- حقوق المرأة في الميراث .	١٢٢ - ١٢٣
<u>هـ- القضاء .</u>	١٢٤
<u>و- التعليم .</u>	١٢٥ - ١٣٣
<u>ط- السكن</u>	١٣٤ - ١٣٨
<u>ن- الصحة</u>	١٣٩ - ١٤٢
<u>ع - فعاليات اجتماعية أخرى :</u>	
١ - العادات والتقاليد ، وتشمل :	
أ- الزواج	١٤٣
ب- الأزياء	١٤٣ - ١٤٤
ج- الطبخ التونسي	١٤٤ - ١٤٥

الموضوع	الصفحة
٢ - الفنون في تونس	
أ- الأدب	١٤٥
ب- الموسيقى	١٤٥
ج- السينما	١٤٥
- الخاتمة .	١٤٦ - ١٤٨
- الملاحق ، وتشمل :	
أ - مقتطف من خطاب بورقيبة حول إفطار رمضان	١٤٩ - ١٥١
ب - رد المفتي	١٥٢
ج - الاعياد في تونس	١٥٣ - ١٥٤
د - الصور والخرائط	١٥٥ - ١٧٢
- قائمة المصادر والمراجع .	١٧٣ - ١٨٣

المقدمة :

يطمح هذا البحث إلى إعطاء صورة إجمالية عما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٦ نهاية حكم الرئيس الأول لتونس بعد الاستقلال - الحبيب بو رقيبة - وعن التحولات الجوهرية التي رافقت حكم بو رقيبة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لأن التحليل الاقتصادي للتنمية التي شهدتها تونس في الفترة المذكورة أمر أساسي لفهم التحولات الاجتماعية التي طرأت على البلاد .

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

١ - الفصل التمهيدي : يتحدث عن أوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية في فترة الحماية الفرنسية الممتدة بين عامي ١٨٨١ - ١٩٥٦ .

٢ - الفصل الأول : يتحدث عن الحياة الاقتصادية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ من خلال دراسة التجارب الاقتصادية التي شهدتها تونس على مر العقود الثلاثة الأولى للاستقلال ، إضافة لدراسة أوضاع الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والنقد والنظام الضريبي والاستثمار والسياحة في تلك الفترة .

٣ - الفصل الثاني : يتحدث عن الحياة الاجتماعية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ . من خلال دراسة المجتمع التونسي والسكان ، وأنماط المعيشة ، وخطط التنمية الاجتماعية ، والأزمات الاجتماعية ، والعادات والتقاليد ، ووضع المرأة في تونس ، والتعليم ، والسكن والصحة في الفترة المشار إليها .

وتكمن أهمية هذا البحث في قلة الدراسات التي تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد الاستقلال ، وتكاد تخلو المكتبات العلمية السورية من أية دراسة حول هذا الموضوع .

وسنتناول دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتونس في الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٨٦ من خلال الوثائق والمصادر والمراجع ، وهي دراسة تاريخية تحليلية بغية التوصل إلى معرفة عن هذه الأوضاع في تونس بعد الاستقلال .

أما إشكالية البحث ، فتكمن في أن تونس انتهجت بعد الاستقلال نظام جمهوري مؤسساتي ، وقد عانت من مخلفات الاستعمار شأنها شأن الكثير من البلدان المستقلة حديثاً ، لذلك سيتم التركيز في موضوع الدراسة على النقاط التالية :

١ - هل استطاعت تونس المستقلة التخلص من التبعية الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار الفرنسي الذي دمر الاقتصاد التونسي وقضى على وحدة مجتمعه ، بعد أن تم تحقيق الاستقلال السياسي ، و ماهي البدائل التي تم الاعتماد عليها لبناء اقتصاد وطني . يلائم تطورات القرن العشرين ، ويلبي احتياجات المجتمع التونسي ، وتصور وحدته .

٢ - ما هي الإصلاحات التي شهدتها تونس في عهد الرئيس الحبيب بو رقية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منها .

أما المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي ، والتحليلي المعتمد على تحليل الوثائق والمصادر ، وتفسيرها بموضوعية وعلمية وحيادية ، بهدف الوصول إلى معرفة حقيقية عن أوضاع تونس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال ، وأثر ذلك على تطور البلاد في فترة الدراسة التي أشرنا إليها سابقاً .

ولابد من الإشارة إلى أن البحث في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية يحتاج إلى إحصائيات دقيقة ، وقد كانت الصعوبة في بداية إعداد هذا البحث تكمن في ندرة المادة العلمية ، ولكن بعد الاستعانة بالسفارة التونسية بدمشق أصبحت الأمور أكثر سهولة حيث أرشدني العاملون فيها إلى عناوين كتب ووثائق ومواقع انترنت ، جعلت موضوع الدراسة أكثر مرونة فلهم كل الشكر .

وكان الفضل الأكبر لإتمام هذا الموضوع للدكتور عقيل نمير الذي لم يكن مشرفاً على هذا البحث فقط ، بل كان مشرفاً وموجهاً وناصحاً ومدققاً لغوياً .

فصل تمهيدي

سُمّيت الجمهورية التونسية نسبةً لعاصمتها تونس، وكلمة تونس في الأصل هي تحريف لـ تيناس وهي قرية بربرية قديمة قرب قرطاج سكنها البربر . كما عرفت تونس قديماً باسم ترشيش ، وكان يسكنها العنصر البربري ، ويقول المؤرخون : إنّ البربر كان لهم نصيب من الحضارة لانتصّالهم بمصر الفرعونية وبلاد اليونان .

وفي القرن الثاني عشر ق.م بدأت تنتشر على سواحل تونس مراكز تجارية ، قام بتأسيسها الفينيقيون الذين قدّموا إليها من بلاد الشام ، وهم الذين أنشؤوا مدينة قرطاجنة في القرن التاسع ق.م التي ما لبثت أن أصبحت تسيطر على بقية المدن والمراكز التجارية الجديدة على طول سواحل المغرب العربي ^(١) .

وفي منتصف القرن الثالث ق.م اشتدّ التنافس بين روما وقرطاجنة للسيطرة على حوض البحر المتوسط ، وأدّى ذلك إلى نشوب الحروب بين الطرفين ، وقد دامت أكثر من قرن ، وانتهت بتدمير قرطاجنة الفينيقية عام ١٤٣ ق.م وإقامة قرطاجنة الرومانية على أنقاضها والتي استمرت حتى عام ٤٣٠ م ، وكان الاسم الروماني لتونس الحالية (أفريقيا) . وبعد انتهاء عصر الرومان الذي دام ستة قرون أسّس الوندال بأفريقيا مملكةً دامت نحو مئة عام .

ولما ضعف سلطانهم خرج جزء كبير من بلاد البربر عن طاعتهم، ولم يبقَ بأيديهم سوى تونس ، وانتهى أمرهم على يد البيزنطيين عام ٥٣٤ م الذين ألحقوا أفريقيا بإمبراطوريتهم بعد أن كسروا شوكة البربر ^(٢) ، ومع دخول العرب المسلمين البلاد تحوّل اسم أفريقيا ليصبح اسماً لكلّ القارة

(أفريقيا) .

(١) شربل مورييس ، كمال : الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، دار الجبل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ١٣٦ .

(٢) الأمين ، حسن : تونس ، موسوعة دائرة المعارف الإسلامية الشيعية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ج ٦ ، ص ٣ - ٤ - ٥ .

وثُلُقب تونس بالخضراء لما فيها من طبيعة ساحرة تتمثل في غابات الزيتون في وسطها ^(١) .

تقع تونس في الشمال الشرقي من المغرب العربي بين ليبيا والجزائر ، وهي جزء من الوطن العربي ، وتعد قلب المغرب العربي الكبير ^(٢) ، ولها واجهة كبيرة على البحر المتوسط تمتد إلى ١٩٠٠ كم من السواحل في الشمال والشرق . وتتبعها عدة جزر أهمها جزيرة جربة الواقعة في خليج قابس ، وتبلغ مساحة تونس الإجمالية نحو ١٦٤ ألف كم ^(٣) .

وتعتبر تونس نقطة إستراتيجية حساسة على البحر المتوسط ، لاتقل أهميّة عن جبل طارق وقناة السويس كونها تتصف بمميزات جغرافية خاصة بها ، منها اتصال سلسلتي جبال الأطلس فيها مما يترتب عليه اختفاء منطقة الهضاب العالية ، واتساع رقعة السهول وانحدارها تدريجياً نحو ساحل البحر ، وعدم وجود مناطق جبلية في جنوبها ، الأمر الذي جعل حدودها مع الصحراء الكبرى مفتوحة ^(٤) .

تعد تونس من أصغر بلدان المغرب العربي مساحةً وأقلها سكاناً ، وجبالها أقلّ علواً وتعقيداً وهي أقلّ انعزالاً وأكثر انفتاحاً على المشرق العربي وعلى أوروبا ^(٥) ، كما كانت أكثر بلدان المغرب العربي تقدماً ورقياً بفضل سياسة التحديث التي طبقت في عهد البايات ، والتي أوقعت تونس

(١) مجهول : السياحة في تونس ، جريدة دنيا العرب ، تونس ٢١ - ٨ - ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .

(٢) بديع ، محمود : الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ، دار الإسرائ للنشر ، الأردن - عمان ، الطبعة الأولى ص ٧٣ .

(٣) مراد ، عدنان : المجتمعات الأفريقية (أصولها ، تاريخها ، شعوبها وثقافتها) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٩٥م ، ص ٥٩٦ .

(٤) شاكر ، أمين ، وآخرون : شمال أفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل ، دار المعارف ، مصر ١٩٥٤ ص ٩٠ .

(٥) فارس ، محمد خير : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ٤٧١ .

تحت طائلة ديون كثيرة على نحو ما حدث في مصر في الوقت نفسه - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - وأنشئت لجنة مالية عام ١٨٦٨ مؤلفة من (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) لترتيب دفع الديون والفوائد ، وفي العام نفسه ألغي الدستور .

وكانت فرنسا في الواقع تريد أن تحتلّ تونس ، لكنّ بريطانيا وإيطاليا وقفتا لها في الطريق وعندما انعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ دُبِرَت فيه الأمور ، فوافقت فرنسا على أن تستأجر بريطانيا قبرص من الدولة العثمانية مقابل أن تُطلق بريطانيا يد فرنسا في تونس .

وكان بسمارك يشجّع فرنسا على مغامرة استعمارية تلهيها عن الحرب مع ألمانيا ، فاستغلت فرنسا التأييد الذي حصلت عليه في مؤتمر برلين وأقدمت على احتلال تونس . وعقدت معاهدة باردو مع الباي محمد الصادق في عام ١٨٨١ بسطت بموجبها حمايتها على تونس .

ولمّا توفي الباي عام ١٨٨٢، وخلفه علي باي أجبر على توقيع معاهدة المرسى عام ١٨٨٣ مع المقيم الفرنسي Compan (كومبان) في تونس ، والتي جاءت مكملّة لمعاهدة باردو الموقعة في أيار ١٨٨١ ^(١) . وكان الحكم الفرنسي في تونس يختلف عنه في الجزائر ، فبدلاً من الحكم المباشر طبقت فرنسا نظام الحماية لأسباب دولية وتونسية ، فقد أبقت الحكومة الوطنية ومؤسساتها قائمةً واتخذت منها ستاراً تعمل من ورائه على تحقيق أغراضها الاستعمارية التي لا تختلف من حيث الأساس عن الأغراض التي كانت تسعى إليها في الجزائر ، ومما يؤكّد هذه السياسة ما أعلنه أول مقيم عامّ فرنسيّ في تونس Paul Compan (بول كومبان) غداة تعيينه عن مخطّطه في: « أن يُكوّن شيئاً فشيئاً وزارة للباي من الفرنسيين وأن يحكم تونس باسم الباي من أعلى الدرجات إلى أسفلها » ^(٢) . ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الحماية الفرنسية على تونس كانت استعماراً تاماً لكنه كان مُقنّعاً أوّل الأمر وبدأت حقيقته تتضح من خلال الأساليب الاستعمارية المتبعة آنذاك لتحقيق أطماع فرنسا ؛ ففرنسا لم تكن تكتفي بالسيطرة على شؤون البلاد ومواردها، بل أرادت أن تجعل منها منطقة ينتقل إليها الفرنسيون للإقامة والاستيطان الدائمين. ولذلك اتّبعّت سياسة تتلخّص فيما يلي :

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) فارس: مرجع سابق ، ص ٤٧١ .

١. جعلت جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين ، وشجعتهم على قبول ذلك عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر وما إلى ذلك) بحيث أنّ الموظف الفرنسي العامل في تونس ، كان له ثلاثة وأربعون صنفاً من العلاوات تشمل السكن والتعليم والصحة وتعويضات سفر وما إلى ذلك ، وكانت مرتبات الموظفين تبلغ ٧٥ ٪ من موازنة تونس عام ١٩٥١ .

٢ . شجعت فرنسا مواطنيها على الاستيطان في تونس دون أن تُحمّل خزintها نفقات باهظة فشجعت الاستعمار الفردي الحرّ . وقامت الإدارة الفرنسية منذ عام ١٨٨٥ على تسجيل الأراضي بأسماء **المعمّرين** ^(١) ، بغض النظر عن المالكين الأصليين ، وبخاصة أراضي الدولة وترتب على ذلك مجيء مستثمرين فرنسيين إلى تونس ، فاشتروا الأراضي وأجروها لفلاحين إيطاليين ومالطيين ، ولم تستفد فرنسا كثيراً من توطين الفرنسيين في تونس عندها أخذت فرنسا تدير تونس لا على أنّها محمية لها قواعد خاصة بل على أنّها مستعمرة في الواقع فاستولت اعتباراً من عام ١٨٩٢ على الأراضي البور بدءاً من منطقة صفاقس حيث يمكن للمعمّرين الفرنسيين أن يعملوا في زراعة الزيتون ^(٢) ، ثم استولت على بعض أراضي الحُبوس ^(٣) ، وجاءت الخطوة الثالثة عندما تملك المعمّرون - بمساعدة الإدارة الفرنسية - ما كان للدولة من أراضي وهو نحو ١٠٠ ألف هكتار ، وشرعت الإدارة الفرنسية بزيادة أملاك الدولة بوضع المراعي والينابيع وغيرها تحت تصرفها، حتى يتمّ نقلها إلى المعمّرين حيث بيعت لهم بأسعار بخسة وعلى أقساط طويلة الأمد ، واتبعت نفس الأسلوب فيما يتعلق بالغابات .

٣. جعلت فرنسا موارد الاقتصاد التونسي بيد الفرنسيين مثل : (الصناعات الرئيسة وتجارة الصادر والوارد ووسائل المواصلات واستغلال الفوسفات) ، حيث كانت جميعها حكراً على الفرنسيين وكان ٦١ ٪ من التجارة الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بيد الفرنسيين شركاتٍ وأفراداً ^(٤) .

(١) المعمّرون (تسمية استعمارية) : وهم الفرنسيون الذين جاؤوا إلى تونس بعد حرب عام ١٨٧٠ بين فرنسا وألمانيا والتي خسرت بموجبها فرنسا أراضي الالزاس واللورين ، واستطاعوا بمساعدة حكومة الإدارة الفرنسية الاستيلاء على أراضي التونسيين وأراضي الوقف وكل أرض لا يملك صاحبها سنداً بملكيّتها .

تحديث المجتمع التونسي www.histoiregeographie.iquebec.com (2)

(٣) الأحباس : (وهي الأوقاف في المشرق العربي) بوابة الحكومة التونسية : أنواع الأوقاف في تونس ،

الأرشيف الوطني التونسي ، ٢٠٠٩ .

(٤) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢١ .

٤ . جعلت فرنسا التعليم الرسمي باللغة الفرنسية ، كما استُغني عن اللغة العربية في الإدارة وجعلت اللغة الفرنسية مكانها ، وفي عام ١٩٥٠ كان عدد الطلاب ١٣٤ ألف طالب وطالبة في المدارس الرسمية الابتدائية والإعدادية ، منهم ٢٢ % فرنسيون ، في الوقت الذي لم يتجاوز عدد الفرنسيين ٥ % من مجموع السكان في تونس ، كما وسعت المدارس الخاصة لتشمل ٣٠ ألف طالب معظمهم فرنسيين .

أمّا التعليم الثانوي فكان كلّهُ بيد الإدارة الفرنسية ، ومثّل ذلك يقال عن « معاهد الدراسات العليا » وكانت هذه مقتصرة على الآداب والقانون ، وتدخل الفرنسيون أيضاً في جامع الزيتونة ادعاءً منهم أنّهم يريدون إصلاحه لتكون خدمته للعلم بشكل عام ، ومع أنّ التونسيين قاموا بثوراتٍ بُعيد الاحتلال الفرنسي ، وكذلك قاموا بثورةٍ في مطلع الحرب العالمية الأولى ، فإنهم فضّلوا العمل السياسي للتخلص من الحماية الفرنسية .

بدأ العمل السياسي المنظم عام ١٩٠٥ على يد جماعة الحاضرة ، لكنّه اتخذ شكلاً أكثر تنظيماً عام ١٩٠٨ مع تأسيس حزب تونس الفتاة . وعند تأسيس الحزب الدستوري الحر عام ١٩١٩ برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي تقدّم إلى حكومة الباي الذي كان لا يزال الرأس الاسمي للحكومة التونسية بطلب إنشاء مجلسٍ تشريعيٍّ مختلطٍ من الأعضاء (تونسيين وفرنسيين) وحكومة مسؤولة أمامه ، والفصل بين السلطات الثلاث .

كما طالب حزب تونس الفتاة بالسماح للتونسيين أن يُوظّفوا في حكومتهم ويشتروا الأراضي من إدارة الشؤون الزراعية (أسوة بالمعمّرون الفرنسيون) وجعل التعليم إلزامياً ، لكنّ الأمر لم يطل فقد لاحقت فرنسا أعضاء الحزب ، فأخذ البعض يخرج من البلاد ، ومنهم الثعالبي نفسه الذي غاب عن بلاده من عام ١٩٢٣ إلى ١٩٣٧ ، كما فترت عزيمة الحزب الدستوري الحر وأعضائه ، فقام مجموعة من الشباب بإعادة تنظيم الحزب الدستوري الحر عام ١٩٣٤ وأنشؤوا الحزب الدستوري الجديد فانتخب محمود الماطري رئيساً له ، و الحبيب بورقيبة أميناً عاماً ، وقام هذا الحزب بتنظيم المظاهرات ، للمطالبة بالاستقلال . وتحمل أفرادُه النفي والحبس والتشريد وخاصة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ . لكن ذلك لم يمنعهم من ممارسة نشاطهم ، ليشمل معظم أنحاء البلاد ولكن بشكل سري (١) .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

وبعد أن سُمح للحبيب بورقيبة وعدد من الوطنيين بالعودة إلى تونس نُظِم مؤتمرٌ وطنياً عام ١٩٤٦ . حضره الحزبان الدستوريان (القديم والجديد) وأساتذة الزيتونة والاتحاد التونسي لموظفي الحكومة واتحادات العمال ، ومنذ ذلك الوقت بدأ إصرار الشعب التونسي على المطالبة بالاستقلال ، فقامت فرنسا ببعض الإصلاحات والتعديلات تمثلت بزيادة عدد الوزراء التونسيين في الحكومة ، بحيث تساوى أهل البلاد مع الفرنسيين ، وأصبحت رئاسة مجلس الوزراء بيد أهل البلاد وسمحت فرنسا بوصول عددٍ من التونسيين للمناصب العليا ^(١) .

هذه الإصلاحات لم تمنع فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية من الإمساك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس ، كما كانت عليه في فترة ما قبل الحرب ، وفي الوقت نفسه تنكّرت لطروحاتها المعلنة في مؤتمر Brazapheal (برازافيل) عام ١٩٤٤ ^(٢) الذي قرّرت فيه أنها سوف تشجع الديمقراطية وتؤسس دوائر حكومية محلية تستند إلى حق الانتخاب العام ، لكنّ الواقع الوطني (القطري) والإقليمي المغاربي والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأ يحوّل دون سيطرة فرنسا المباشرة ، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراتها تغييراً جزئياً وذلك على مرحلتين :

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) مؤتمر Brazapheal (برازافيل) :

انعقد في العاصمة الكونغولية عام (١٩٤٤) وكان الهدف من عقده منح الدول الإفريقية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي استقلالها ، لكن جدول أعمال المؤتمر لم يتناول أية نقطة لها علاقة بإمكانية منح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية ، وقد ادعى رئيس المؤتمر « روني بليفين » أن الأفارقة أنفسهم لم يكونوا يفكرون في الاستقلال وقت انعقاده بل أن هؤلاء : " يفكرون في الاستقلال بشكل أقل مما يفكر فيه الفرنسيون المشاركون في مؤتمر برازافيل والسبب هو أن الأفارقة يحسون أنهم فرنسيون وأنهم لا يريدون الاستقلال عن فرنسا " بحسب قوله .

وقد انتقد الزعيم الوطني المغربي علال الفاسي مقررات المؤتمر والطريقة التي تم بها تأويل الفصل الثالث من ميثاق الأطلسي المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي حاول بعض الأوروبيين إسقاطه على الدول الأوروبية فقط . لمزيد من المعلومات عن المؤتمر راجع :

رزوق ، محمد : الدراسات الإفريقية بالمغرب (واقع وآفاق) ، المركز الثقافي للبحوث والدراسات الإفريقية والعربية ، تشاد ، د - ت ، ص ٢ .

المرحلة الأولى والتي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٥٠ :
شهدت مشاريع إصلاحية اقتصادية واجتماعية تؤكد السيادة " المشتركة " التي تعني استمرار الحضور الفرنسي في جميع المجالات ^(١) .

المرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٥٠ وحتى الاستقلال عام ١٩٥٦ :
نشرت الحكومة التونسية خلالها برنامجاً للإصلاح في عام ١٩٥٠ ، يتضمن منح تونس حكماً ذاتياً ، واشترك الحزب الدستوري الجديد في الوزارة لتطبيق البرنامج ، إلا أنّ رفض المعمّرين لهذا الإصلاح حال دون العمل في اتجاه الحكم الذاتي .

وبين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٤ تعرض الزعماء الوطنيون للملاحقة والسجن و خاصة في عام ١٩٥٢ ، وبدأ الإرهاب الفرنسي على يد المنظمة التي أنشأها المعمّرون والتي سمّوها " الكفّ الأحمر " حيث عملت على تصفية الزعماء الوطنيين التونسيين أمثال فرحات حشاد .

وكان ردّ الفعل التونسي بقيام الكفاح المسلح على يد " الفلاقة " وهم مجموعة من الجنود التونسيين الذين فروا من الجندية الفرنسية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ وتحدا جيش الاحتلال وساندتهم الشعب التونسي وتغنّى بملاحمهم العسكرية واعتبرهم من أبطال الحرية ، ورموز المقاومة . وبعد كفاحهم الدافع للشعب التونسي لبدء الكفاح المسلح في كافة أنحاء البلاد وكان معظمهم من جنوب تونس (عمال مناجم و فلاحون) استطاعوا حمل السلاح والقتال تلبيةً لنداء الوطن واستقلاله ^(٢) .

ومع تطور الأحداث في تونس على الصعيد السياسي والنضالي ، لم يطرأ على الوضع فيها أي تغيير حتّى قدوم وزارة فرنسية جديدة في تموز عام ١٩٥٤ عرضت على تونس الحكم الذاتي .

(١) داهش ، محمد علي : اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر ، دراسات إستراتيجية العدد ٨٧ ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ٢٠٠٣ ، ص ٣٧-٣٨ .

(٢) الشاطر ، خليفة : تونس عبر التاريخ " الحركة الوطنية ودولة الاستقلال " الجزء الثالث ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ٢٠٠٥ ، ص ١٤٤ .

وبدأت المفاوضات في الخريف من ذلك العام ، ثم توقفت لبعض الوقت - بسبب سقوط الوزارة الفرنسية - وما لبثت أن استؤنفت وتمّ الاتفاق على أن يكون لتونس حكم ذاتي بحيث يُحافظ على المصالح الفرنسية في تونس ، وخاصة في الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ، كلّ هذا لقي الرفض من المعمّرين والزعماء الوطنيين على حد سواء .

وأخيراً ورغبةً في التوصل إلى نتيجةٍ عادت المفاوضات في باريس بين بورقيبة والحكومة الفرنسية في شباط عام ١٩٥٦^(١) . وانتهت في ٢٠ آذار ١٩٥٦ . بإعلان استقلال تونس وحققها في ممارسة المسؤولية في الشؤون الخارجية والدفاع والأمن ، على أن تتسحب القوات الفرنسية من البلاد ، بما في ذلك بنزرت، خلال فترة انتقالية ، وانتُخبت اللجنة التأسيسية لوضع الدستور^(٢) .

ولعل استقلال المغرب في السنة ذاتها ، واحتدام الثورة الجزائرية في ذلك الحين التي بدأت في ١ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ هو الذي عجل في قضية منح تونس استقلالها^(٣) . وتلكأت فرنسا في سحب قواتها من تونس وتذرعت بتعاون التونسيين مع الثورة الجزائرية، وأدّى الأمر إلى تصادم بين التونسيين والجنود الفرنسيين .

وبعد أخذٍ وردّ تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتوسّط الدول الغربية في الأمر، وتولّى ديجول السلطة في حزيران عام ١٩٥٨ ، ثم وقّعت اتفاقيةً انسحبت بموجبها القوات الفرنسية من تونس في تشرين الأول عام ١٩٥٨ باستثناء القوات المرابطة في بنزرت .

وقد تمّت عدة أمور هامة في أواخر الخمسينات في تونس يمكننا إجمالها في النقاط التالية :

١ - وضع حد للأسرة الحسينية ، ففي ٢٥ تموز من عام ١٩٥٧ قرر المجلس التأسيسي

(1) www.doha . com

الفلاحة أبطال غفل عنهم التاريخ .

(٢) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(3) H .Stuart HUGHES : Histoire de L europe contemporaine ,pp 9 .

إلغاء الملكية وإعلان تونس جمهورية . منهياً بذلك حكم الأسرة الحسينية والذي امتد من عام ١٧٠٥ إلى عام ١٩٥٧ .

٢ - انضمت تونس إلى جامعة الدول العربية في تشرين الأول عام ١٩٥٨ .

٣ - لم تكن علاقة تونس مع مصر جيدة دوماً، لذلك فإن تونس كانت تقاطع الجامعة كثيراً منذ دخولها حتى حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

٤ - سنّ دستور جديد لتونس عام ١٩٥٩ ، ينص على أن نظام الحكم في البلاد جمهوري ويُنتخب الرئيس لخمس سنوات ، ويمكن تجديد انتخابه ثلاث مرات متتالية .

وانتهى الاحتلال الفرنسي لتونس نهائياً عندما تسارعت المفاوضات التونسية الفرنسية ، في آذار عام ١٩٦٢، ففي صيف ذلك العام انسحب الفرنسيون من بنزرت ، وسلموا منشآتهم العسكرية إلى الحكومة التونسية ، وسنّ المجلس الوطني التونسي تشريعاً عام ١٩٦٣ أذن بموجبه للحكومة أن تستملك جميع الأراضي التي كان يملكها الأجانب في البلاد - المستوطنون الفرنسيون وغيرهم ممن غادروا البلاد بعد الاستقلال - ومساحتها كانت تقدر بنحو ٨٠٠ ألف هكتار .

ومع السير نحو توطيد دعائم الاستقلال في تونس ، ثمة مشكلات اعترضت طريق التنمية وأهمّها التزايد في عدد السكّان وفقر القطر التونسي نسبياً^(١) . وتحويل الاستعمار الفرنسي البنى الاقتصادية لتونس بما يتفق ومصلحته ، وذلك بإهمال الكثير من قطاعات الإنتاج ، الأمر الذي جعل وتيرة النمو ضعيفة جداً بخلاف النمو الديموغرافي السريع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

ومع استقلال تونس في ٢٠ آذار ١٩٥٦، عاشت البلاد أزمة عميقة دامت ثلاث أو أربع سنوات اتسمت بالرحيل التدريجي للمعمّرين والموظّفين الفرنسيين ، وتهريب رؤوس الأموال الوطنية وعدم القدرة على المراقبة ناهيك عن إيجاد عملة وطنية ، فأصيب الإنتاج بالركود طيلة ثلاث أو أربع سنوات . وبعد انقضاء تلك الفترة استولت الحكومة التونسية على الأملاك المشاعة ومساحتها ٢ مليون و ٢٥٠ ألف هكتار قسّمتها قطعاً صغيرة ، ثم ورّعتها على الفلاحين للنهوض بالقطاع الزراعي كذلك ورّعت مساحات كبيرة على البدو أملاً في توطينهم^(٢) .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) أمين ، سمير : المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل داغر ، مطبوعات دار الحداثة والمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ١٩٨١ ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

وبدءاً من الاستقلال وإلغاء الحماية ، انطلقت الكفاءات التونسية في خوض مرحلة القضاء على رواسب الاستعمار الفرنسي وبناء الدولة الحديثة . وسعى الحبيب بورقيبة بعد توليه الرئاسة إلى تخليص البلاد من آثار الاستعمار ، فقام بالعديد من الإصلاحات واضعاً التحديث والتطوير في أوضاع البلاد نصب عينيه ، فعمل على تحديث المجتمع بالارتقاء بمستوى التعليم ، وإصدار مجلة الأحوال الشخصية ، وسعى إلى تحرير المرأة ، وعمل على إنجاح برامج وخطط تسعى لتحديد النسل .

كما سعى بورقيبة إلى دعم الطبقة الوسطى من المجتمع والنهوض بها ، فعمل على تطوير العديد من القطاعات العامة مثل : (الصحة والخدمات والتعليم وزيادة الرواتب والأجور) ، فشهدت البلاد خلال فترة السبعينات انتعاش اقتصادي . وعلى الصعيد العسكري هدفت الإصلاحات إلى تونسنة قوات الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة وإحداث النواة الأولى للجيش التونسي وتونسنة الإذاعة وإحداث الولايات وإشراك المرأة في الحياة العامة وتنظيم الانتخابات البلدية .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تم اعتماد الدينار التونسي كعملة وطنية للبلاد وأنشئ البنك المركزي التونسي ، ووضعت الخطط لاسترجاع ملكية الأراضي الزراعية من الأجانب بشكل كامل ، وتم إصدار دستور الجمهورية التونسية بالإضافة إلى تنفيذ مخططات تنمية وتنظيم انتخابات رئاسية ونيابية وإقرار العديد من الإصلاحات والتدابير ، وسنّ التشريعات والقوانين وإحداث المؤسسات الحكومية ، والعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين ، وضمان سلامتهم الصحية ومقومات عيشهم ومتانة لحياتهم الوطنية والاجتماعية .

وبشكل عام يمكن القول بأن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ تمثل تحولاً عميقاً في تاريخ تونس المعاصر ، إذ نشأت أثناءها الدولة الوطنية الحديثة ، وظهر المجتمع الجديد في علاقاته وملامحه وتوجهاته وتناقضاته ، كما عرفت هذه الفترة بتجاربها التنموية المتنوعة والمتعارضة أحياناً ^(١) .

(١) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

الفصل الأول

الحياة الاقتصادية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ .

أ- التجارب الاقتصادية وخطط التنمية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ :

تركت الحرب العالمية الثانية بتونس التي كانت مسرحاً لأهم الأحداث العسكرية بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٥ عدّة تأثيرات متفاوتة الأهمية اجتماعياً واقتصادياً ، فقد تضرّر اقتصاد البلاد، ودُمّر جانبٌ كبيرٌ من البنية التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية و الموانئ وخطوط الربط بالتيار الكهربائي و الهاتف .

كما تضرّرت الزراعة بنقص المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب وزيت الزيتون ممّا أدى إلى إفلاس الفلاحين وبيع وسائل الإنتاج واقتلاع الأشجار وبيعها حطباً . أمّا في مجال الصناعة ، فلم يكن الوضع أحسن حالاً ، إذ تراجعت الأعمال في المناجم ، كذلك الصناعات التقليدية التي كانت تمثّل إحدى أهمّ دعائم الاقتصاد التونسي ، فتعطلّ بذلك النشاط الصناعي .

و بتدمير البنية التحتية تعطلّ نشاط التجارة الداخلية والخارجية ، وانتشرت البطالة ، وتفشّى الفقر والبؤس في المجتمع الذي شهد ازدياد عدد السكان بشكل كبير ، إضافة إلى تعاظم حركة النزوح من الريف إلى المدينة ^(١) .

لقد كانت مهمة الانتقال من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد مستقلّ عسيرة نسبياً ، وبطيئة لأنّ الحكومة سعت إلى تحقيق هذا الهدف دون إحداث قطيعة نهائية وجذرية مع فرنسا ^(٢) .

ويمكن إيجاز أهم المحطات التي شهدتها السياسة الاقتصادية المعتمدة في تونس منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٦ في محطتين تاريخيتين رئيسيتين :

١ : فترة الخمسينات والستينات :

أ- فترة الخمسينات (التجربة الرأسمالية) :

(1) [www . histoiregeographie.iquebec.com](http://www.histoiregeographie.iquebec.com)

تحديث المجتمع التونسي

(٢) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

إنّ الاستقلال يعني القطيعة نهائياً مع كل أشكال التبعية ، وإذا كانت نهاية هذه التبعية مع فرنسا بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦١ فإنّ هذا الاستقلال صاحبه تبعية جديدة تجاه رأس المال الأمريكي الجاري التطبيق لحظة استقلال تونس ، وذلك وفق سياسة أمريكية كانت تهدف إلى تقديم مساعدة اقتصادية لكل بلد مستقل يوجد خارج العالم الشيوعي لإبعاده عن المعسكر الاشتراكي ،

من هنا كانت المساعدة الأمريكية التي تدفقت إلى تونس بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، لحظة القطيعة مع فرنسا والتي بلغت (٢٣٩،٢) مليون دولار ، واحد على خمسة فقط منها على شكل قروض والبقية على شكل إعانات ، وإن كان النصيب الأكبر من هذه المساعدات الأمريكية قد وجه إلى تمويل ميزانية الدولة ومشاريع حكومية ، فمن المهمّ التأكيد على أنّ هذه المساعدات لم ترصد إلا لتمويل مشاريع محددة تحت مراقبة بعثة أمريكية خاصة في مجال بناء الطرقات ^(١)

تميّزت هذه الفترة ببناء القاعدة الاقتصادية للدولة الفتية ، واعتماد سياسة الاستيراد من الخارج لمعظم الاحتياجات . كما عملت تونس خلال النصف الثاني من عقد الخمسينيات على الإشراف بصورة مباشرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية وإعادة تكوين البنى الزراعية والصناعية ومراقبة قطاع التجارة الداخلية والخارجية ودعم قطاعي التعليم والصحة ^(٢) .

وعلى الرغم من الإشراف الكامل للدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية مع بداية الاستقلال ، فقد اتسمت الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٠ بعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة حيث كانت خطط التنمية الاقتصادية تتّصف بكونها آنية أو مؤقتة تقتصر على تلبية الاحتياجات الراهنة دون الاكتراث للمستقبل ، ما جعل التطور الاقتصادي بطيئاً حتى بداية عام ١٩٦٠ إذ لم تتعدّ نسبة النمو الاقتصادي في السنوات بين (١٩٥٩-١٩٦٢) ٣،٥ سنوياً .

وقد ظلّت الصناعة في البلاد في طور التأسيس باستثناء الصناعات الاستخراجية ، ومن أهم فروعها : الصناعات الغذائية (مطاحن وغلّال وبقول وأسماك وحلويات ... الخ) . وكانت

(١) قسومي ، المولدي : السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي ، مجلة التنوير ، تونس ، العدد الرابع

د - ت ، ص ٤ .

(٢) المدني ، توفيق : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتّاب العرب ،

١٩٩٧ م ، ص ١٣ .

مؤسسات الاقتصاد التونسي تحتاج إلى تغييرات جذرية ^(١) ، لذلك ومنذ عام ١٩٥٦ بدأ الاتحاد العام التونسي للشغل يقدم مجموعة من التدابير لمقاومة التخلف ومضاعفة الحد الأدنى لدخل للمواطن التونسي ، حيث عين الاتحاد التونسي للشغل المشكلة من الداخل ^(٢) .

فالاستقلال السياسي الذي أحرزته تونس كان نقطة البداية لثورة أهم مظاهرها الرئيسية الثورة الصناعية التي يجب الشروع فيها دون تأخير ، والتي يمثل الإصلاح الزراعي أحد شروطها ، ذلك الإصلاح الذي لا تقل حاجته عن الثورة الصناعية ^(٣) . ولعلّ تمهّل الحكومة التونسية في القيام بمسؤولياتها الاقتصادية بعد الاستقلال مباشرة يعود إلى التعلق بأوهام تخصّ التعاون الاقتصادي مع فرنسا .

إلا أنّ التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية في الميدان الاقتصادي خلال السنوات الخمسة الأولى من الاستقلال أظهرت عدم نجاحها ، لأنّها لم تكن صادرة عن خطة أو برنامج موضوع ، بقدر ما كانت نتيجة للأحداث والفرص السانحة ، وكانت خطابات الرئيس التونسي الحبيب بو رقية كثيراً ما تشير إلى أنّ هذه التدابير كانت تفرضها مواقف الحكومة الفرنسية آنذاك المترددة في دعم تونس اقتصادياً والتي كانت تتّصف بعدم التفهم .

(١) التيمومي ، الهادي : تونس ١٩٥٦ - ١٩٨٧ ، دار محمد علي للنشر، صفاقس - تونس ٢٠٠٦ . ص ٧٥ .

(٢) الاتحاد العام التونسي للشغل :

منظمة نقابية تونسية تأسست في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٦ خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية وكان من أبرز قياداته فرحات حشاد وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينات ثم الثانية في الثلاثينات .

وقد بقي الاتحاد هو المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية بعد الاستقلال رغم محاولات للخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى هي : الاتحاد التونسي للشغل في الخمسينات والاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات .

- الإتحاد العام التونسي للشغل : المؤتمر الإستثنائي ، ٧ - ٩ شباط ٢٠٠٢ ، جربة ، ص ٣ .

(٣) المديني : مرجع سابق ، ص ١٣ .

كانت النتائج الاقتصادية بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٠ تتصف بالركود ، وخلال تلك الفترة لم يتوقف تزايد السكان ، فصارت المشاكل الاقتصادية أكثر حدةً ، بسبب المشاكل الناتجة عن تعدد السكان وازدياد الطلب على الحاجات الأساسية للمواطنين والرغبة في تأمينها بأسرع وقت في ظل اقتصاد حديث العهد ^(١) .

ب - فترة الستينات (التجربة الاشتراكية) :

تُعد التجربة الاشتراكية التي طرحها أحمد بن صالح أولى خطط التنمية الاقتصادية واضحة المعالم في تونس بعد الاستقلال من حيث وضع البرامج ، وتحديد آلية التنفيذ والفترة المقررة لها . كان أحمد بن صالح في نهاية الخمسينيات وزيراً للصحة ، وكان من المقربين جداً من بورقيبة وطرح التجربة الاشتراكية كوسيلة للإصلاح الاقتصادي فدعمه بورقيبة ، وولاه وزارة ثم وزارتين ثم ثلاث وزارات ثم خمس وزارات دفعةً واحدةً ، من التربية الوطنية إلى الاقتصاد والتخطيط إلى غير ذلك ، الأمر الذي يعكس عقلية بورقيبة في تركيز معظم السلطات بيد من يثق بهم ، لا بأصحاب الكفاءات والاختصاص . لأجل ذلك أصبح أحمد بن صالح محور الأحداث الاقتصادية والاجتماعية في فترة الستينات ^(٢) .

استمرت التجربة الاشتراكية بين عامي ١٩٦١ - ١٩٦٩ درست خلالها مخططات التنمية لأول مرة في تونس بعد الاستقلال عام ١٩٦١ ووضع أول مشروع للتنمية موضع التنفيذ بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . وتلاه مشاريع لأربع سنوات بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ثم بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٢ وغيرها ^(٣) .

(١) بن صالح ، أحمد : تونس التنمية والمجتمع ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م . ص ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ و ٦٨ و ٧١ .

(٢) الشاطر: مرجع سابق ، ص ١٨٦-١٨٧ .

(٣) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

وقد مثل يوم ٢٣ آذار ١٩٦٢ منعطفاً حاسماً في تاريخ تونس المستقلة ، ففي هذا اليوم كان ميلاد الاشتراكية الدستورية ، عندما أعلن الحزب الدستوري الجديد (الحزب الحاكم) عن تبني الاشتراكية بشكل رسمي والتي أوضح بو رقيبة مفهومها بقوله إنها بالنسبة له تعني : " الحدّ من الملكية الخاصة مع إمكانية إلغائها في أي وقت بقدر ما تفرضه المصلحة " ، وكانت التجربة الاشتراكية في الواقع سياسةً استهدفت تأمين كامل النشاط الاقتصادي في البلاد ، وإقامة مراكز صناعية وسياحية كبرى تشمل جميع أنحاء البلاد تكون عامل إشعاع وجذب لإقامة صناعات وخدمات متنوعة ^(١) . وأطلق على التجربة الاشتراكية عدة أسماء منها (التعاضد) ^(٢) .

في البداية لم تكن الاشتراكية جزءاً من مشروع بو رقيبة غير أنّ فكرة إعادة توزيع الثروة كانت موجودةً لديه ، و لعل بسط سلطة الدولة على كامل النشاط الاقتصادي للبلاد دفعه إلى تغيير (اسم الحزب الدستوري الجديد) ليصبح (الحزب الدستوري الاشتراكي) لدعم التجربة الاشتراكية كما أنّ وزير التخطيط آنذاك أحمد بن صالح صاحب التجربة الاشتراكية وضع خطط تهدف إلى تشكيل تعاونيات زراعية وخلق حركة تصنيع تابعة للقطاع العام ^(٣) .

(1) www.aljazeera.net

تأسيس الجمهورية التونسية كما يراها الطاهر بلخوجة ٢٣ - ٦ - ٢٠٠٢

(٢) **التعاضدية:** هي تجمع صغار الفلاحين حول قطعة من الأراضي مسترجعة من الاستعمار، بحيث تتكون التعاضدية من عدد من الأراضي الصغرى التي لا يمكن لأصحابها أن ينتجوا الغلال والخضر لأن ذلك يتطلب قروضاً، وصغر المساحات لا يفتح أي إمكانية عند البنوك لكي تقرض هؤلاء الفلاحين أصحاب القطع الصغيرة و كل صاحب أرض صغيرة أو متوسطة دخل بها التعاضدية، لم يفقد ملكيته لأرضه، بل حافظ الجميع على أملاكهم... على أساس أن التعاضدية هي في الحقيقة شراكة بين فلاحين محافظين فيها على وثائق ملكيتهم الفردية ويحصلون على الفائدة التي توفرها مساحة الأرض المساهم بها من قبل الفلاح في التعاضدية .
مجهول : أحمد بن صالح يكشف قرار تعميم التعاضد فتح باب العبث بالفلاحة ، جريدة الشروق تونس ، تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠١٠ .

(٣) بلخوجة ، الطاهر ، الحبيب بو رقيبة ، سيرة زعيم ، الدار الثقافية للنشر الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ٨٥ .

ونظراً لأهمية الزراعة في توفير الحاجات الأساسية لتغذية المواطن وتشغيل اليد العاملة ، أقرت الدولة تأميم الأراضي الزراعية التي كانت ملكاً للمستعمرين الأجانب وإحداث مؤسسات عمومية للتصرف فيها ، مع وضع برامج زراعية تهدف إلى النهوض بالزراعة وتوعية الفلاح وتشجيعه على اعتماد الطرق الحديثة لزيادة كمية الإنتاج الزراعي وتنويعه وتحسين جودته .

كما عملت الدولة على العناية بالبنية التحتية من خلال إنجاز عدد من الطرقات الجديدة وإعادة تأهيل عدد من الطرق الزراعية القديمة ، وإحداث مؤسسات عمومية لتوليد الكهرباء والماء وتوفير وسائل نقل وغيرها من الخدمات الأخرى .

وكان دور الدولة في عقد الستينيات يسير وفق خطط التنمية المتبعة في تقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتعبئة الرأسمال الخاص في خدمة خطط التنمية ، وذلك بجعل رأس المال الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام ، لكن ذلك لم يكن يعني أن يحلّ القطاع الخاص مكان القطاع العام في اتخاذ القرارات والمبادرات ^(١) .

وقد دافع أحمد بن صالح عن التجربة الاشتراكية بقوله :

".... تلك السياسة طوت مراحل هامة في طريق القضاء على الفوارق الفاحشة في مستويات العيش ، وذلك بزيادة هامة في أجور العمال الزراعيين وفي أجور الفئات الضعيفة من العمال والموظفين ، وبإنشاء نظام الضمان الاجتماعي الذي يشمل كافة أصناف العمال في مجالات التجارة والزراعة والصناعة ، ثم بالعمل المتواصل الذي ضمن استقراراً في الأسعار ثم الحفاظ على مقدار الشراء لأغلبية المواطنين ، وذلك رغم ضغوط مختلفة هي من النوع الذي ينبع من التطور ومن المعاملات مع الخارج ... ^(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التجربة لم تخلو من العيوب نظراً للنتائج السلبية التي تمخضت عنها والتي تمثلت في ازدياد التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع واشتداد الاستغلال ، الأمر

(١) المدني : مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٧ .

الذي أدى إلى احتدام التناحرات الطبقية في الريف ، مع ازدياد تسلط البيروقراطية التي أساءت للتجربة الاشتراكية ، من خلال السعي لتحقيق مصالحها الخاصة ، واحتكارها للقرار السياسي والاقتصادي ، وممارستها الطغيان والاستبداد على جميع الفلاحين ، وضرب النقابات وتعميم الشعب المهنية الدستورية - أي خلايا الحزب الحاكم - في كل المصانع والمؤسسات وتنصيب قيادات ذات مصالح متناقضة مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل .

كلّ ذلك أدى إلى أزمات عام ١٩٦٩ والتي مثّلت نهاية التجربة الاشتراكية التي شهدتها تونس بين عامي ١٩٦١ - ١٩٦٩ وجعلت الدولة عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية للشعب التونسي والانتقال به نحو وضع اجتماعي أفضل .

وقد تبين ذلك في عام ١٩٧٠ عند ما تم التوقف عن تلك التجربة ، حيث كانت الشركات الصناعية على حافة الإفلاس كالفسفات في صفاقس . وفي القطاع الزراعي عاشت تونس رفضاً شعبياً واسعاً لهذه التجربة التي جرّدت الفلاحين من ممتلكاتهم لدعم التجربة الاشتراكية من جهة ولأنّ المسؤولين الذين طبقوا هذه السياسات كانت لهم غايات شخصية أثرت على عملية التنمية المتوقعة (١) . كلّ هذا أدى إلى تعديل مسار السياسة الاقتصادية خلال الفترة التالية - فترة السبعينيات - والتطلع إلى نهج اقتصادي مغاير تماماً للتجربة الاشتراكية (٢) .

(1) www.aljazeera.net

تأسيس الجمهورية التونسية كما يراها الطاهر بلخوجة ٢٣ - ٦ - ٢٠٠٢ .

(٢) جنات ، عبد الله : الاقتصاد في تونس ، جريدة الصحافة ، تونس ، الأحد ١ آب ٢٠١٠ ، ملحق خاص اقتصادي ص ١ .

٢ - فترة السبعينات والثمانينات :

أ - فترة السبعينات (التجربة الليبرالية) :

واجهت التجربة الاشتراكية معارضةً شعبيةً كبيرة ومن شخصيات قيادية في البلاد ، وانتهت عملياً أوائل السبعينيات ، لتبدأ مرحلة تصفية رواسب الاشتراكية ودفع الاقتصاد من جديد ، من خلال اعتماد التوجه الليبرالي في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية (١) .

إلا أن المفارقة تكمن في أن عقد السبعينيات عرف نفس الأشخاص الذين قادوا عملية التنمية الاقتصادية لعقد الستينيات ما يعني أن الفكر السائد آنذاك كان يتمثل بأن فشل أي تجربة اقتصادية يعود على التجربة ذاتها لا على الفريق القائم عليها . وهذا المنطق غير صحيح لأن التجربة الاشتراكية عرفت نجاحاً كبيراً في دول أخرى (٢) .

وتتميز هذه الفترة ببروز قطاع خاص وطني في ظل سياسات تشجيع الاستثمار بموجب قوانين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ وخاصة الموجهة للتصدير ، ولم تخل هذه الفترة من تواصل تدخل الدولة المكثف في إدارة النشاط الاقتصادي ، وكذلك اعتماد سياسة حماية الاقتصاد الوطني كما اتسمت بالتحول التدريجي لصالح الانفتاح الاقتصادي ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال الإنتاج الصناعي ، وإنشاء البنوك (٣) .

لذا كانت الخطط تهدف إلى التصنيع لأجل التصدير إلى السوق الرأسمالية العالمية ، وتوسيع التبادل التجاري مع الخارج . من هنا اتخذت حكومة الهادي نويمة خطوات مهمة أسهمت في تغلغل الرأسمال الأجنبي ، لكنّها أدت إلى الارتقاء في أحضان السوق الرأسمالية العالمية . ومن أهم القوانين التي صدرت لتشجيع القطاع الخاص :

١- قانون ٢٧ نيسان عام ١٩٧٢ : الذي سمح لرؤوس الأموال الأجنبية بإقامة مصانع في

(١) بلخوجة : مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٨ .

(٣) جنات : مرجع سابق ، ص ٢ .

تونس ، وإعفاؤها من الضرائب ١٠٠ بالمئة ولمدة عشر سنوات .

٢- قانون ٢٣ آب عام ١٩٧٤ : الخاص بصناعات المعامل: يمنح هذا القانون امتيازات عديدة في مجال الضرائب بالنسبة للصناعات التي تخلق فرص عمل ، فكلما كان حجم رأس المال أكبر كلما تناقصت الضرائب ، وهذا القانون كان موجّه بصورة رئيسة إلى تشجيع الرأسماليين التونسيين على إنشاء صناعات لتطوير السوق الداخلية .

٣- قانون تموز عام ١٩٧٦ : الذي يسمح بتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء بنوك فرعية بتونس .

٤- الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تمويل الخطة الخمسية الخامسة بين عامي ١٩٧٧-١٩٨١ .

إنّ السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة التونسية أفرزت نتائج إيجابية في النصف الأول من عقد السبعينيات ، إلى درجة بلغ فيها النمو الاقتصادي في البلاد حوالي (٧ %) في العام بشهادة المنظّمات المالية الدولية ، وكانت تونس تعتبر من أفضل عشرة معدلات نمو في العالم. وفيما يلي جدول تفصيلي يبيّن نسب النمو في تونس بين عامي ١٩٧١ - ١٩٨١ :

	١٩٧١ - ١٩٧٥	١٩٧٧ - ١٩٨١
الناتج الداخلي الخام	٨,١٩ +	١٦,١ +
إنتاج رأس المال	٥,٥ +	١,٤ -
إنتاجية العمل	٥,٥ +	١,٩ +
الاستثمارات	١١,٨ +	٧,١ +
معدلات الاستثمار	٢١,٨	٣٠,١

المصدر : جريدة السفير : الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر ، ميشال كامو ١٣/٩/١٩٨٥ (١) .

(١) المدني : مرجع سابق ، ص ١٩ .

عاشت تونس طفرةً اقتصاديةً كبيرةً من خلال الخطة الخمسية بين عامي ١٩٧١ - ١٩٧٥ تمثلت في زيادة سريعة للنتاج الوطني الخام بنسبة ٨,١٩ في المئة كل عام، وبنحو ٥,٥ في المئة كمعدل وسطيٍّ من إنتاجية العمل ، وبنمو إيجابي في إنتاجية رأس المال بلغ ٥,٥ في المئة كل عام .

وكان هذا التقدّم يُعزى بصورةٍ أساسيةٍ إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الذي كان يغطي الخسارة في إنتاجية العمل ورأس المال ، كما تضاعفت العائدات السياحية من العملة الصعبة خمسة أضعاف في الفترة بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨١ . والتي أصبحت تحتلّ المرتبة الثانية بعد المنتجات النفطية بنسبة ١٧,٧ في المئة في الدخل الوطني .

كما عرفت هذه الفترة ازدياد استيراد المواد الغذائية بنسبة كبيرة ، إذ مثّل هذا الازدياد ما نسبته ٣٩ في المئة من الناتج الوطني في مقابل ٢١ في المئة خلال عقد الستينيات ، وشمل الاستيراد بشكل خاص الحبوب .

غير أنّ الاقتصاد التونسي التابع والمندمج كلياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، والذي يهيمن فيه النموذج التصديري (تطوير وتسويق المنتجات للسوق الخارجية) دخل في أزمةٍ عميقةٍ منذ بداية النصف الثاني من عقد السبعينات ، نتيجة انخفاض بعض أسعار المواد الأولية التي تشكّل مصدر الدخل للعملة الصعبة لتونس ، بسبب التلاعب الذي فرضته الاحتكارات الرأسمالية ، وكذلك أيضاً بداية تطبيق الحماية الجمركية من جانب السوق الأوروبية المشتركة على الصادرات التونسية ، مثل الزيت والحمضيات ، وتبعية الآلة الاقتصادية التونسية بسبب الاستيراد ^(١) .

أمام هذه الصعوبات وفي النصف الثاني من عقد السبعينات ، تطورت النضالات النقابية والعمالية والطلابية ، والنضالات السياسية لكلّ القوى الوطنية في تونس ، وشكّل الاتحاد العام التونسي للشغل مركز استقطاب للنشاط والنضال ضدّ السياسات الاقتصادية المتبعة لتفتح الأزمة الاقتصادية أواخر السبعينات صفحةً جديدةً من الصراع القديم الجديد بين النقابات العمالية ممثلةً بالاتحاد العام للشغل من جهة ، والنخبة السياسية في تونس ممثلةً بالحكومة

(١) المدني : مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

والحزب الحاكم من جهةٍ أخرى ، وكانت النتيجة التي سارت فيها الأمور في ظلّ الأزمات الاقتصادية اندلاع انتفاضةٍ شعبيةٍ بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٧٨. ضد سياسات الدولة الاقتصادية ^(١).

ورغم تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأخر السبعينيات نتيجة الثورات التي شهدتها تونس والتي أخذت طابعاً اجتماعياً ، فقد استمرت الدولة في اعتماد نفس السياسة الاقتصادية السابقة ، ممّا حال دون استغلال الإمكانيات المتوفرة ، وأدّى ذلك إلى انسداد الآفاق الاقتصادية بسبب انعدام توازن البلاد ، حيث شهدت هذه الفترة في نهايتها نفاذ الاحتياطي من العملة الأجنبية ، وبلوغ مؤشرات الديون أرقاماً قياسية حيث وصلت نسبة الديون إلى ٥٨% من مجموع الدخل الوطني بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار والاعتماد على التشريعات القديمة حيناً وغير الملائمة حيناً آخر ، الأمر الذي أدى إلى انتشار التجاوزات والخروقات العديدة للقانون وسوء استخدام السلطة والفساد ^(٢).

كلّ ذلك تسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي ، كما نتج عنه تراكم الثروات الهائلة بيد فئة محدودة ، إضافة إلى التوزيع غير العادل للموارد على الطبقات والفئات الاجتماعية . ونظراً لهذه الظروف السلبية ، فقد كان من المحتّم أن يمنع هذا التزدي في الاقتصاد الوطني بلوغ نسب النمو المرجوة و تلبية الاحتياجات الاجتماعية في مجال التوزيع العادل للثروة ، وفي مجال التشغيل والحد من البطالة والصحة وتحسين مستوى معيشة الطبقات الاجتماعية الفقيرة كما أدت هذه الاضطرابات الاقتصادية إلى أزمات اجتماعية شهدتها المجتمع التونسي نهاية عقد السبعينيات ^(٣).

(١) المديني : مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠

(٢) جنات : مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) بوعبدلي ، محمد البوصيري : يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية ، تمهيد لباتريك بودوان ، ١٩٩٨ ، ص ١ .

ب - فترة الثمانينات :

تميزت هذه الفترة وخاصة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٦ بغياب الخطط الاقتصادية والاجتماعية الواضحة ، واهتمت الدولة بالناحية الثقافية ، وتم الاعتماد على نفس السياسة الاقتصادية المتبعة في عقد السبعينيات ، مع انفتاح أكبر على الأسواق العالمية تمثل في تحرير الاقتصاد التونسي ، من خلال إقرار حرية التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع المبادرة الفردية والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية ^(١) . أما على صعيد السياسة الاقتصادية المحلية فقد شهد عام ١٩٨٣ زيادة كبيرة في أجور الموظفين من قبل حكومة محمد مزالي الذي كان يطمح لتولي الحكم بعد الحبيب بورقيبة في وقت اشتد فيه التنافس لخلافة بورقيبة ، فأراد أن يكسب تأييد الشعب التونسي من خلال الادعاء بأن الاقتصاد التونسي يشهد نمواً كبيراً وأن سياسته الاقتصادية ستكون طوق النجاة للشعب التونسي الذي مل من التخبط في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقيت سياسة محمد مزالي الاقتصادية نقداً كبيراً من رشيد صفر الذي تولى رئاسة الحكومة التونسية عام ١٩٨٦ خلفاً لمحمد مزالي والذي أعلن أمام مجلس النواب في ١٩ آب من نفس العام أن الوضع الاقتصادي للبلاد مقلق للغاية وأنه يشهد خللاً في جميع المجالات بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي مقارنة مع تزايد السكان ، إضافة للخلل بين ارتفاع نسبة الاستيراد وتراجع الصادرات من جهة وبين الإنتاج والاستهلاك من جهة أخرى . وقد اعتبرت تلك المشاكل الاقتصادية ناجمة عن المردود الضعيف للقطاع العام ، والزيادات غير المدروسة للأجور بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والتي تسببت في تضخم الاستهلاك بمعدل أعلى من الإنتاج ، وبسبب تراجع أسعار النفط الذي كان يمثل ٢٠% من صادرات تونس في فترة الثمانينات ، الأمر الذي أدى إلى تراجع احتياطي تونس من العملة الصعبة ، وأخيراً طرد آلاف العمال التونسيين من ليبيا ، نتيجة توتر العلاقات بين النظامين آنذاك ^(٢) .

وقد شكل عام ١٩٨٦ منعطفاً للاقتصاد التونسي ، فبعد الخلل الذي سجل في أوائل الثمانينات

(١) الصادق ، علي توفيق : القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي أبو ظبي ، تشرين الأول ١٩٩٩ ، ص ٢٣٦ .

(٢) الشاطر: مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

في القوانين الاقتصادية التي تسببت بأزمات اجتماعية ، تم تطبيق مجموعة من الإصلاحات في القطاع العام بغية تحويل الاقتصاد من اقتصاد مقنن ومحمي إلى اقتصاد مفتوح . وقد تطلبت هذه الخطوة إصلاحات ملموسة في مجالات مختلفة مثل : (الجباية والتجارة الخارجية والاستثمار والقطاع البنكي والمالي) ^(١) .

وفيما يلي جدول تفصيلي يبين نسب النمو بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٦ والتي اعتبرت متراجعة بالمقارنة مع العقدين السابقين :

١٩٨٦ - ١٩٨٢	
٣ +	الناتج الداخلي الخام
٦,٢ _	إنتاج رأس المال
٠,٠٦ _	إنتاجية العمل
٠,٦ _	الاستثمارات
٢٨	معدلات الاستثمار

المصدر : جريدة السفير : الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر ، ميشال كامو ١٩٨٥/٩/١٣ ^(٢) .

(١) الصادق : مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) المديني : مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

ب- أبرز قطاعات التنمية الاقتصادية :

١ - القطاع العام :

يرتكز هذا القطاع على الملكية العامة لوسائل الإنتاج في فروع الاقتصاد الوطني من زراعة وصناعة وتجارة ومال ، وهو القطاع الأهم والأقدر على تحمّل أعباء الانطلاقة الاقتصادية والاستمرار بها في كل بلد ، حيث اتجهت السياسات الاقتصادية لتونس في فترة ما بعد الاستقلال وانتهاء الحقبة الاستعمارية إلى تدعيم أركان الدولة الوطنية (دولة الاستقلال) التي اضطلعت بمهمة الإصلاح والتنمية ، وانحصرت مهمة التنمية والتحديث على يد أجهزتها . ولم يكن للقطاع العام أية استثمارات خارج تونس ، وخضع تدخّل الدولة في مجالات الحياة الاقتصادية إلى مراجعات وتعديلات وإصلاحات متعددة ومستمرة تستهدف إصلاح القطاع العام وتنمية مردوده وتحسين أدائه ، ويشمل القطاع العام مختلف المصالح والإدارات ، وقد اتجهت تونس بعد الاستقلال - في عقد الخمسينيات - إلى هيكلة القطاع العام من خلال إصدار عدة قوانين كانت خاضعة على الدوام للمراجعة والتعديل ، فقد شملت التعديلات مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما عملت في - عقد الستينيات - إبان التجربة الاشتراكية على إنشاء التعااضديات الزراعية ومجموعة من الشركات للتجارة والنقل البري ^(١) . وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٨ . عملت الحكومة التونسية على تدعيم النهج الاقتصادي الاشتراكي من خلال إحداث منشآت عمومية في عدد من القطاعات (الكهرباء والغاز والمياه والمناجم) إلى جانب قطاع التعااضد في الزراعة والصيد البحري ، ومع نهاية الستينيات باءت هذه التجربة بالفشل بعد معارضة كبيرة من المواطنين لتنفيذ سياسة التعااضد التي تطلبت آنذاك تجميع المزارعين الصغار في تعااضديات جماعية وتقاسم الأرباح .

وخلال عقد السبعينيات اتجهت تونس إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال مخطط التنمية الرابع بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ والمخطط الخامس في عام ١٩٧٧ . ولم يكن القطاع العام محور الإصلاحات في السبعينيات ، حتى جاء المخطط السادس بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٦

(١) السعيد ، فتحية : تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس ، تونس ، د - ت ، ص ١ .

الذي استهدف إصلاح الهياكل الإدارية ، حتى تحقق الجدوى منها ومواكبة التطور وحسن التصرف والإدارة . ولتحقيق ذلك صدرت مجموعة من القوانين كانت تستهدف التخفيف من الإجراءات الروتينية وتبسيط الخدمات للمواطنين وتعريب المطبوعات الإدارية ^(١) .

٢ - القطاع الخاص :

يعدّ القطاع الخاص رديفاً للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث يتّسع نشاطه باستمرار ليشمل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والنقل والخدمات .

استمر القطاع الخاص في تونس بالنمو ضمن سلسلة التجارب الاقتصادية للحكومات التونسية المتلاحقة منذ الاستقلال ١٩٥٦ وفي ظل شروط الدولة ومخططاتها مساهماً للتجربة الرأسمالية في الخمسينيات ثم الاشتراكية في الستينيات وصولاً إلى التجربة الليبرالية في السبعينيات والثمانينيات .

بدأ القطاع الخاص في عقد الثمانينيات يتلمّس أولى خطواته في التوسع والازدهار مواكباً التطورات العالمية ومتماشياً مع اقتصاد السوق العالمي في التوجه نحو الخصخصة ^(٢) .

وشرعت تونس منذ عام ١٩٨٦ في تطبيق برنامج لتحرير الاقتصاد بغية الاندماج في السياسات الاقتصادية العالمية ، وإقرار مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية ، وتشجيع المبادرة الخاصة ، والإسراع في خصخصة المؤسسات العامة .

وقد شكّلت أواسط الثمانينيات منعطفاً هاماً بالنسبة للاقتصاد التونسي ، فبعد الخلل الذي سجّل في أوائل الثمانينيات في التوازن الاقتصادي تمّ تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهامة بهدف تحويل الاقتصاد من اقتصاد مقنن إلى اقتصاد مفتوح يخضع إلى قوى السوق ، وشملت هذه الإصلاحات مجالات مختلفة كالجباية والأسعار والتجارة الخارجية والاستثمار والنظام البنكي

(١) السعيد : مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .

(٢) سعيد ، الصافي : بو رقية سيرة شبه محرمة ، منشورات رياض الريس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٠ .

والمالي ، وقد سمحت سياسة الانفتاح هذه إلى تحقيق نسبة نمو بمعدل ٤,٧ % في السنة (١) .

و تبين الأرقام التالية مقدار النمو والتطور الذي شهده القطاع الخاص في العقود الثلاثة الأولى للاستقلال بين عامي ١٩٦١ - ١٩٨٦ من خلال توزيع الطبقة العاملة بين القطاعين : العام والخاص (٢) .

المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	
١٠٠ بالمائة	٣٢,١٠	٦٧,٩٠	١٩٧١-١٩٦١
١٠٠ بالمائة	٤٤	٥٦	١٩٨١-١٩٧٢
١٠٠ بالمائة	٤٤,٩٠	٥٥,١٠	١٩٨٦-١٩٨٢

المصدر: المخطط الخامس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١) الصادق : مرجع سابق ، ص ٢٣٧.

(٢) عرباوي ، نور الدين : التربية والتحديث في تونس ، دار الصحو للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٩٩٠ تونس ص ٦-٧ .

٣ - القطاع التعاوني :

يشارك القطاع التعاوني في تحقيق خطط التنمية الشاملة ، حيث تنشط الجمعيات التعاونية في مختلف المجالات ولاسيما الزراعة والأعمال الحرفية والسكن والتسويق والخدمات والصحة وغيرها .

وقد أولت تونس القطاع التعاوني اهتماماً كبيراً في سياساتها التنموية من خلال إصدار القوانين التي تساعد القطاع التعاوني على الانتشار وأداء مهامه على أكمل وجه ، ويعدّ القطاع التعاوني أحد البدائل المهمة لسد الفراغ الناجم عن تخطي الدولة عن كثير من الأدوار التي كانت تقوم بها قبل اتجاهها نحو الاقتصاد الحرّ والخصخصة .

ويتميز القطاع التعاوني عن القطاعين الحكومي والخاص بأنه قطاع مستقل يمكن أن يتحمل مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة بدعم محدود من الحكومة من خلال القروض .

وفيما يلي أهم الجمعيات التعاونية التي أُسست في تونس بعد الاستقلال مع ذكر أهم أهدافها :

١ - جمعية الهلال الأحمر :

تأسست هذه الجمعية في ٧ تشرين الأول عام ١٩٥٦ وكانت تهدف إلى تشجيع المواطنين على الانخراط في الجمعية ومساندتها مادياً ومعنوياً للقيام بمهامها في القيام بمشاريعها الإنسانية .

٢ - الاتحاد التونسي للتضامن :

تأسس هذا الاتحاد في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٨ وكان يهدف إلى تنمية شعور التضامن والتآزر ، ويعمل على مساعدة الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً^(١) .

٣ - الجمعية التونسية للمشاريع الاجتماعية :

(١) الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي : دليل الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية الصادر عن المجلس الوزاري المنعقد في ٣٠ تموز ٢٠٠٣ حول ملف الجمعيات . ص ٥ و ٩ .

تأسست هذه الجمعية في ٢٠ نيسان عام ١٩٧٣ وكانت تهدف إلى تقديم المساعدة لأطفال الأسر الفقيرة وخاصة فيما يتعلق بمصاريف الدراسة حتى دخولهم إلى سوق العمل .

٤ - الجمعية التونسية للمتقاعدين :

تأسست هذه الجمعية في ٢٠ حزيران عام ١٩٨١ وكانت تهدف إلى مساعدة ورعاية المتقاعدين من خلال تقديم إعانات مادية ومعنوية لهم والاستفادة من قدراتهم .

٥ - جمعية صوت الأصم التونسية :

تأسست هذه الجمعية في ١٥ شباط عام ١٩٨٣ وكانت تهدف إلى الاهتمام بالشبان الصم وتنظيم ندوات ثقافية ورياضية لهم ، بقصد دمجهم بالمجتمع وتشجيعهم على ممارسة أنشطة متعددة كالرسم ورياضة كرة القدم ^(١) .

٦ - جمعية أولياء وأصدقاء المعوقين :

تأسست هذه الجمعية في ٤ شباط عام ١٩٨٥ وكانت تهدف إلى الاهتمام بالمعاقين عقلياً وخاصة في عمر ما قبل الدراسة ، والعمل على تنمية قدراتهم العقلية ، بغية دمجهم بالمجتمع من خلال إقامة دورات تأهيلية خاصة بهم .

وبشكل عام يتوزع نشاط هذه الجمعيات في عدة مجالات منها : توفير الأدوية والعلاج الطبي للمرضى الفقراء ، وإعداد برامج ترفيهية خاصة بالمعوقين وكبار السن ، وغيرها من المجالات الاجتماعية الأخرى ^(٢) .

(١) - الاتحاد التونسي للتضامن : مرجع سابق ، ص ١٢ و ١٧ و ٧٠ و ٨٦ .

(٢) الهيم ، طلق صقر : النماذج التعاونية الرائدة والمتميزة في الدول العربية غير الخليجية ، (نموذج تونس) الاتحاد التعاوني العربي المكتب الاقليمي لدول الخليج العربي ، د - ت ، ص ٩ - ١٠ .

ج- الزراعة

١ - الجغرافية والمناخ :

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في حياة الشعب التونسي بشكل عام وفي الاقتصاد التونسي بشكل خاص ، فقد أولت تونس بعد الاستقلال الزراعة عناية متواصلة بتنمية المجتمع الريفي وتحسين مستوى المعيشة . ويتميز القطاع الزراعي في تونس بنوع من التوازن في التوزيع الجغرافي وفقاً للمعطيات المناخية الطبيعية الموسمية السائدة والتكامل الإنتاجي ، بحيث كانت كل منطقة متخصصة في زراعات معينة تغطي مساحات شاسعة من أراضيها ، وتضم نصباً تذكاريًا يجسد في المدخل الرئيسي للمدينة المنتج الزراعي الذي أصبح رمزاً لها . تبلغ مساحة تونس نحو ١٦٤ ألف كيلو متر مربع ، أي ما يعادل ١٦ مليون هكتار تقريباً وما يصلح للزراعة منها حوالي ٩ مليون هكتار ^(١) . وتمتد الصحراء على ٤٠ % من الأراضي التونسية ، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر ، وتمتد سواحلها على البحر المتوسط في شمال البلاد وشرقها . وتنقسم أراضيها إلى ثلاثة مناطق مناخية كبرى تختلف عن بعضها البعض من حيث الحرارة وكمية الأمطار وهي ^(٢) :

١ - المنطقة المتوسطية الشمالية .

٢ - المنطقة المتوسطية الشرقية .

٣ - المنطقة الصحراوية في الجنوب . ويسود البلاد مناخ متوسطي معتدل وتتراوح معدل درجات الحرارة ما بين ١١،٤ و ٢٩،٣ درجة مئوية . وتتمتع تونس بأراضٍ خصبة ومناظر طبيعية خلابة وتتميز المناطق الشمالية بشتاء باردٍ وممطرٍ. أمّا المناطق الجنوبية فإنّها تتميز بمناخ شبه جاف ^(٣) .

(١) الشريف ، محمد الهادي ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال ، دار سراس للنشر ، الطبعة الثالثة ، تونس ١٩٩٣ ، ص ٨ .

(٢) شريل : مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩ .

كانت نسبة الفلاحين في تونس عام ١٩٥٦ مع بداية الاستقلال ٧٠% من مجموع السكان التونسيين ممّا جعل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان . يتأثر مناخ تونس بموقعها الجغرافي من ناحية ، وتضاريسها من ناحية أخرى . فالأجزاء الشمالية من تونس يسودها مناخ البحر المتوسط

أما الأجزاء الجنوبية ، فتتأثر بالمناخ الصحراوي، والمنطقة الوسطى منطقة انتقال بين هذين النظامين المناخيين . وتختلف الظروف المناخية من حيث درجة الحرارة والرياح والأمطار باختلاف فصول السنة وباختلاف المناطق .

وتتعرض تونس للرياح الشمالية الغربية الممطرة في فصل الشتاء ، كما تتعرض للرياح الشمالية الشرقية في فصل الصيف ، وتهبّ في الربيع رياح القبلي ، وهي رياح ساخنة تهبّ من الجنوب وتؤدي أحياناً إلى ارتفاع درجة الحرارة لتصل إلى ٤٠° م .

وتصل درجة الحرارة في فصل الشتاء في الأجزاء الشمالية بين ٢ - ٥° م كما في بنزرت التي تقع على ارتفاع مترين فقط فوق مستوى سطح البحر ، بينما تنخفض إلى أقلّ من درجتين مؤويتين في الأجزاء الداخلية الجنوبية البعيدة عن تأثير البحر ، وتصل في قفصة إلى ٣،٩° م .

وفي فصل الصيف ترتفع درجات الحرارة فوق ٣٠° م في الجزء الجنوبية من البلاد فتبلغ في قفصة ٣٨° م ، وتتعدى ٤٠° م في الجنوب ، بينما تقلّ في الشمال بسبب تأثير البحر فتبلغ في بنزرت وسوسة ٢٩° م .

ويتأثر المدى الحراري بالقرب أو البعد عن البحر ، فهو في الشمال لا يزيد على ٢٠° م كما في بنزرت وسوسة ، ويزيد حتى يقترب من ٤٠° م في الأجزاء الجنوبية ^(١) . كما في منطقة قبلي ^(٢) .

(١) وناس ، محمود : مشروع دعم القدرات الوطنية في مجال التربية البيئية ، وزارة البيئة والتنمية المستدامة تونس ٢٠٠٥ ، ص ٢ - ٣ - ٤ .

أمّا بالنسبة إلى الأمطار فهي غزيرة جداً في القسم الشمالي من إقليم التلّ الذي يحده نهر المجردة جنوباً .

وتزيد كمية الأمطار على ٥٠٠ ملم كما في عين داهم التي تقع على ارتفاع ٧٠٣٤م فوق سطح البحر .

ويسقط على طبرقة في الشمال ١٠٢٥ملم ، وعلى بنزرت ٦٣٦ ملم . وإلى الجنوب من نهر المجردة تتراوح كمية الأمطار ما بين ٤٠٠ ملم و ٦٠٠ ملم كما هي في بلدة الكاف التي تقع على ارتفاع ٦٧٤ م ويسقط عليها نحو ٥٠٤ ملم .

وفي الجنوب تقلّ كمية الأمطار وتتراوح ما بين ٢٠٠ ملم و ٤٠٠ ملم كما في سوسة ومابيين ٢٠٠ ملم و ٣١٩ ملم في صفاقس .

وتقلّ الأمطار كلّما اتجهنا جنوباً لتصل إلى ١٥٠ملم في قفصة وإلى ٩٨ملم في قبلي حيث يسود المناخ الصحراوي .

والجدير بالذكر أنّ كميات الأمطار تتذبذب من عام إلى آخر ، لكنّها عموماً تتركز بصفة كبيرة في فصلي الشتاء والخريف ، كما تسقط أمطارٌ لا بأس بها في فصل الربيع ، والصيف أقلّ فصول السنة أمطاراً وهو فصل الجفاف ^(١) .

٢- التربة والنبات :

هناك عدة أنواع من الترب في تونس ، بعضها طينية في مناطق الأودية ، كما في وادي سجنان ووادي جومين وغيرها ، وبعضها رملية كما في المناطق الصحراوية وهناك تربة تُعرف بالحمري لأنّ لونها أحمر وهي خفيفة ، كما توجد تربة ملحّية في أراضي السبخ والشطوط .

وتختلف النباتات الطبيعية في تونس باختلاف كميات الأمطار ؛ ففي الأجزاء الشمالية الممطرة كما في إقليم التلّ توجد غاباتٌ من أشجار البلوط والفلّين ، وتوجد أشجار الزيتون البري في

(١) وناس : مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١ .

السهول ، وقد حُوِّلَت هذه السهول إلى مزارع قمح وكروم وخضراوات ، وفي المناطق التي تقلّ فيها الأمطار فإنّ الغطاء النباتي يعكس ذلك بوضوح ، حيث توجد أشجارٌ أقلّ حجماً وتظهر فيها نباتات الحلفا ، وتنتشر الحشائش في معظم أجزاء تونس الوسطى بعد سقوط الأمطار وتُعرف باسم السباسب، وهي تقابل كلمة الإستبس الروسية والبراري في أمريكا . وترعى الأغنام والماعز والإبل في السباسب ^(١) . وفي مناطق الشطوط ذات التربة الملحية تنمو النباتات المحبّة للأملح والتي تعد الغذاء الأساسي للطيور التي تعيش في الماء ^(٢) .

وتنقسم تونس من الناحية الجغرافية إلى خمسة أقسام :

١ - القسم الجبلي الذي يحتوي على عددٍ من الوديان الخصبة .

٢ - القسم الشمالي الغربي حيث تكثُر فيه زراعة الحمضيات .

٣ - المنطقة الساحلية وتشتهر بإنتاج الزيتون .

٤ - المنطقة الوسطى حيث تنتشر المراعي .

٥ - المنطقة الصحراوية حيث يكثُر فيها البلح في الواحات ^(٣) .

٣ - التأميم :

رغم حصول تونس على الاستقلال السياسي ، فقد سعت فرنسا لتحقيق ثرواتٍ هائلةٍ منها من خلال تطوير آلياتٍ جديدةٍ من التبعية ، لتجعل من الاستقلال السياسي استقلالاً صورياً فارغ المضمون ، حتى يتسنى لها ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية ، ومما زاد من قسوة هذه التبعية لتونس المستقلة حديثاً عن الاقتصاد

(١) السباسب : نبات عشبي ينمو بعد سقوط الأمطار يتميز بملوحته ، ويكثر كلما توجهنا نحو الساحل وبعد مصدر غذاء رئيسي للأغنام . وناس : مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢) وناس : مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٤ .

(٣) الساحلي ، حمادي : تاريخ تونس المعاصر ، ١٩٥٦-١٩٨١ ، الشركة التونسية للتوزيع ، الطبعة الأولى ، تونس ١٩٨٦م . ص ١٧٢ .

الفرنسي طيلة عقد الخمسينيات سياسات التنمية القطرية ، حيث اتجهت تونس بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمكانياتها المحدودة ، إضافة لنقص الأموال والكفاءات والإمكانات التقنية ^(١) ، لكن الاقتصاد التونسي القائم على تلازم البعدين الاجتماعي والاقتصادي كان له الفضل الأكبر في تمكين البلاد من الصمود في وجه مختلف الهزات سواءً أكانت داخلية أم خارجية ، ولتحقيق ذلك عملت تونس على تنويع قاعدة الإنتاج الاقتصادي للبلاد . و كان حضورها متفوقاً في الحياة الاقتصادية وخاصة في قطاعات الزراعة والنقل والمناجم والطاقة والنسيج والسياحة ^(٢) . وكان نجاح الحكومة التونسية في الحدّ من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتحقيق الجلاء الزراعي متمثلاً في تأميم كافة الأراضي التي كانت تحت سيطرة المعمرين الفرنسيين بتونس والتي كانت تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة ٨٠٠ ألف هكتار وهي من أكثر أراضي البلاد خصوبة ، وتمّ السعي إلى استرجاعها على مرحلتين :

الأولى : تمثّلت في شراء جزءٍ من هذه الأراضي باتفاق مع فرنسا وضمّ أراضي المعمرين الفارين بعد أحداث بنزرت إلى أملاك الدولة .

الثانية : تمثّلت في إصدار قانون ١٢ أيار عام ١٩٦٤ . القاضي بتأميم ما تبقى من أراضي المعمرين الأوروبيين بتونس ، وقوبل ذلك بردٍ فرنسي تمثّل في إلغاء المساعدات التي التزمت بتقديمها إلى تونس والامتناع عن شراء فائض الإنتاج الزراعي . ولم تُستأنف هذه المساعدات إلا عام ١٩٦٨ ^(٣) .

وبتأميم الأراضي واسترجاعها من المستوطنين الفرنسيين في عام ١٩٦٤ أُجبر الفلاحون التونسيون الصغار الذين وُزعت عليهم الأملاك المسترجعة من الفرنسيين على أن يدخلوا التعاونية أو التعااضدية ، ووضعت الأراضي التي بحوزتهم لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية آنذاك . فكان ذلك سبباً في موت الزراعة الصغيرة ، وكذلك الفلاح الصغير .

(١) زكريا ، خضر : خصائص التركيب السكاني للبلدان النامية ، مطبعة الداودي ، دمشق ١٩٨٩ ، ص ٦٩

(٢) المرزوقي ، عمر بن فيحان : التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشد ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

(٣) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

كما عملت الحكومة التونسية على تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي شجع الزراعة واستثمار المناجم مع إهمال تام للصناعة . وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠ غادر أغلب الموظفين الفرنسيين الإدارة التونسية وقُدّر عددهم آنذاك بـ ١٢ ألف موظف عائدین إلى فرنسا ما أفسح المجال للتونسيين بإدارة شؤونهم بأنفسهم .

ولتأكيد سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدية عام ١٩٥٦ ، وأمّمت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء ، ثمّ أمّمت شركات النقل وأسست الشركة التونسية للملاحة .

وبالتزامن مع ذلك أصبح الدينار التونسي بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول عام ١٩٥٨ العملة الرسمية للدولة التونسية .

كلّ هذا كان يبيّن حرص الحكومة الناشئة على تعزيز سيطرتها على مجمل الحياة الاقتصادية مع إتباع سياسة رأسمالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية ، والعمل على تخفيض الضرائب وتقديم تسهيلات في منح القروض في السنوات الخمس التي أعقبت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص .

كما تمّ إنشاء مؤسسات وشركات جديدة منها : شركة فوسفات قفصة وديوان الصناعات التقليدية وديوان الصيد البحري وديوان المناجم وديوان الأراضي الدولية وديوان الزيت ...^(١)

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٤ - الملكيات الزراعية :

قسمت الملكيات الزراعية في تونس إلى عدة أنواع :

١ - الملكية الخاصة :

يتصرف بموجبها المالك بأرضه تصرفاً حراً ، وكانت ملكية الأراضي الزراعية بتونس قبل الحماية بيد الأهالي والأوقاف والدولة إلى جانب بعض الأجانب بموجب عهد الأمان .

ومع بداية عهد الحماية شجعت فرنسا المستوطنين الفرنسيين على الاستقرار بتونس ، وامتلاك أراضيها ، وفق القانون العقاري الذي أصدرته في ١ حزيران عام ١٨٨٥ وهو ما دفع بالحكومة التونسية بعد الاستقلال إلى إقرار ثلاثة قوانين لتنظيم ملكية الأراضي الزراعية وهي : الإقصاء والاستثناء والتوسيع .

أما « الإقصاء » فإن قانون ١٢ أيار ١٩٦٤ منع ملكية الأراضي الزراعية للأجانب والشركات بمختلف أنواعها وتم تأميمها .

ويتمثل « الاستثناء » في السماح للأجانب بموجب قانون ٢٢ أيلول من عام ١٩٦٩ شراء قطعة أرض أو أكثر شرط حصولهم على ترخيص من قبل الحكومة التونسية .

في حين يتمثل « التوسيع » في السماح للشركات الوطنية بمختلف أنواعها بامتلاك الأراضي الزراعية ^(١) .

٢ - الحُبوس : (الأوقاف في المشرق العربي) وهي الأراضي التي وقفها أصحابها على مؤسسات خيرية إسلامية للانتفاع بها مثل (المساجد - المدارس - السُّبُل - الزوايا ... الخ) .

٣ - الأراضي المشاع : وهي الأراضي التي تملكها قبائل أو عشائر ملكاً يمكنها من الاستفادة

من الأرض ، واستغلالها للرعي أو لجمع الحطب وما إلى ذلك .

(١) الحذيري ، أحمد : الشأن العقاري القائم على المرحلية والتدرج في معالجة الأوضاع العقارية ، جريدة الحرية تونس ، ٣ حزيران ٢٠١٠ ، ص ٦ .

٤ - الأراضي التي تملكها الدولة :

وتشمل المؤسسات الحكومية والساحات العامة والحدائق وغيرها من الممتلكات التي لا يملك أحد من المواطنين سنداً بملكيتها . إلا أنّ الحكومة بعد الاستقلال بادرت إلى ضمّ الأحباس العامّة إلى أملاك الدولة بموجب القانون رقم ٢ المؤرخ في ٣١ آذار عام ١٩٥٦ وبإلغاء الأحباس الخاصة وأحباس الزوايا بموجب القانون الصادر في ١٨ حزيران عام ١٩٥٧ بهدف تأسيس مجتمعٍ جديدٍ في أفكاره وعلاقاته وبنيتّه التحتية وتجاوز المجتمع القبلي التقليدي

وفي عام ١٩٧٠ قامت حكومة الهادي نويّرة في إعادة هيكليّة الأراضي الزراعيّة والتي صنفت على الشكل الآتي :

- ١- أراضي ملكية خاصة وتمثّل ٥٣,٨ % من مجموع الأراضي .
 - ٢- أراضي تتبع للدولة وتمثّل ٣٠ % من مجموع الأراضي .
 - ٣- أراضي تعاضديه ملكيتها موزّعة بين الشعب والدولة ، وتمثّل ١٦,٢ % من المجموع .
- وشهدت ملكية الأراضي الزراعيّة تفاوتاً كبيراً بعد توزيعها على المستثمرين لها بعد التأميم في عام ١٩٦٤ . إذ كان يستغل ٥% من المالكين نصف الأراضي الزراعيّة ، وقد رافق هذه التحولات تدني مستوى معيشة صغار الفلاحين ، نتيجة تطور الفوارق بين تكاليف الإنتاج والأسعار عند الإنتاج ، فتدهورت مداخيلهم ^(١)

(١) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٩٢ .

٥ - المشكلات التي واجهت الزراعة التونسية بعد الاستقلال :

على الرغم من المميزات الجغرافية والمناخية لتونس ، لم تشهد الزراعة اهتماماً وتمويلاً منذ عام ١٩٥٦ حتى بداية الستينيات . ولم تُجدد المَعدّات والآلات الزراعية ، وكان الاهتمام بالأراضي والأشجار نادراً ^(١) .

وتونس شأنها شأن أية دولةٍ مستقلةٍ حديثاً ، عانت من مشكلاتٍ داخليةٍ منها إهمال الزراعة بسبب الاستعمار الذي احتل البلاد الأمر الذي جعل عملية الإصلاح الزراعي معقّدةٍ إضافةً إلى المشكلات التي تمثّلت في :

١ - الجفاف الذي أدّى إلى انخفاض الإنتاج ، حيث أصبحت تونس بحلول عام ١٩٧٥ مستوردةً للمواد الغذائية ، وفي عام ١٩٨٠ وصل العجز في ميزان الغذاء إلى ما يعادل ١٦٠ مليون دولار ، شكّل القمح فيه نسبةً عاليةً مع انخفاضٍ في صادرات زيت الزيتون الذي كان يشكل نحو نصف صادرات تونس ، ومردّ انخفاض الإنتاج إلى الجفاف الذي كان سبباً في هجرة الفلاحين من قراهم .

٢ - هجرة الفلاحين من الريف إلى العاصمة تونس والمناطق السياحية ، حيث يتركز النشاط الاقتصادي .

٣ - الوسائل القديمة المستخدمة في الزراعة وضيق المساحة المستخدمة ^(٢) .

٤ - تراجع الاستثمارات المخصّصة للزراعة من ١٧,٧% من مجموع الاستثمارات عام ١٩٦١ إلى ١٥,٨% عام ١٩٧١ ثم إلى ٨,١٣% عام ١٩٨١ .

٥ - عدم كفاية الاستثمارات العامّة والنقص في الجهاز التقني .

٦ - زيادة اليد العاملة وحدوث بطالة مقنعة .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ١١٠ .

(٢) بليغ ، عبد المنعم : أضواء على الزراعة العربية ، دار المطبوعات الجديدة ، مصر ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ - ص ٢٧٥ .

٧- انخفاض إنتاجية الملكيات الزراعية .

٨- الافتقار للماء لتوالي مواسم الجفاف ^(١).

ويمكن القول : إنه في السنوات التي تغزر فيها الأمطار، كانت الزراعة تزود البلاد بفائضٍ للتصدير ، أمّا في سنوات الجفاف التي تصيب البلاد كثيراً وفي فتراتٍ متباعدة ، فإنّ الإنتاج الزراعي ينقص إلى درجة تم فيها تخصيص معظم إيرادات الموازنة العامة للبلاد لاستيراد البضائع من الأسواق الأوروبية لسد حاجة السوق المحلية من المواد الاستهلاكية من قـمح وغيرها ^(٢).

(١) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٩٢.

(٢) حميدة ، عبد الرحمن : الأطلس الاقتصادي للعالم الإسلامي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، ص ١٣١ .

٦ - خطط ومشاريع التنمية الزراعية في تونس بعد الاستقلال :

مرّ الإصلاح الزراعيّ في تونس بأربع مراحل :

١- إصلاحات عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ : والتي كانت تهدف إلى التقسيم الجزئي للأراضي الكبيرة وتوزيعها إلى ملكيات صغيرة .

٢- الإصلاحات بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٤ : والتي كانت تهدف إلى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إيجارية تتراوح مساحتها ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار وذلك لدفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة .

٣- إصلاحات ضمن الخطة الرباعية ١٩٦٥ - ١٩٦٨ : وترى ضرورة تسيير الدولة لمجموع القطاع الزراعي ، بما في ذلك الملكيات الكبيرة ، والتي كانت في حوزة القطاع الخاص ^(١) .

وقد عرفت الزراعة خلال هذه الفترة وبفضل تجربة التعاقد التي اعتمدتها الحكومة التونسية تطوراً ملحوظاً وخاصةً في عام ١٩٦٧. حيث أفضت إلى تطور كبير في الإنتاج الزراعي بفضل اتّباع نظام الغراسات المتنوعة ، وازدياد المساحة المروية على الرغم من الظروف المناخية القاسية (تعاقب سنوات الجفاف) وضعف الدخل السنوي للمتعاضد ^(٢) .

كما عملت تونس خلال الستينيات ، على إعداد دراسات للتخلص من قلة الماء والتي كانت فادحةً في منطقة الوطن القبلي. وقد تمّ الاستعانة بالبنك العالمي للتمويل ، وكذلك بالاتحاد السوفييتي للبناء والتنفيد . كما تمّ التعاون مع الجزائر واليونسكو على استغلال المياه الجوفية في الجنوب التونسي .

(١) الأمين ، محمد محمد : أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي د - ط ، د - ت

ص ٤ .

(٢) الشاطر: مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

وكانت كلّ المشاريع التي تمّ التخطيط لها وتم تنفيذها في فترة الستينيات تهدف إلى إيصال الماء إلى وحدات الإنتاج الكبرى (الأراضي الكبيرة) دون الاهتمام بالمساحات الصغيرة من الأراضي وبسبب السياسة الاقتصادية المتبعة في فترة الستينيات والتي تجلت بالاهتمام بالأراضي الزراعية ذات المساحة الكبيرة أصبحت عملية التخطيط تنصّف بالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لدى شريحة واسعة من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة ^(١) . كما عملت الحكومة التونسية إبان التجربة الاشتراكية إلى اللجوء إلى سياسة القروض الصغيرة عبر تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي . وكانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى مساعدة صغار الفلاحين على تحمل تكاليف الإنتاج ، وذلك بدعم القروض الصغيرة وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة بهدف تنمية الريف التونسي ، والنهوض بالقطاع الزراعي من مختلف النواحي . الأمر الذي أدى إلى مساهمة القطاع الزراعي بـ ٢٢ % في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ ^(٢) .

٤ - إصلاحات الفترة الممتدة منذ بداية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات :

لم يشهد عقد السبعينيات اهتماماً بالزراعة مقارنة مع عقد الستينيات ، حيث كان الاهتمام منصباً على النهوض بالصناعة ، ومع بداية الثمانينيات خصّصت تونس ١٣ % من ميزانيتها في الخطة الخمسية السادسة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٦ من أجل تطوير القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي قدره ٥ % ليقابل الزيادة السكانية بمعدل ٢ - ٣ % سنوياً . ولأنّ أهمّ ما يحدد مقدار النمو الزراعي هو انتظام سقوط الأمطار والذي يختلف من مكان لآخر في البلاد ومن عام لآخر . حيث يسقط في بعض المناطق نحو ٦٠٠ مم من الأمطار ، وهذه المناطق تشكّل أكثر من ١٠ % من جملة المساحة الكلية في تونس . بينما لا يسقط أكثر من ٢٠٠ مم سنوياً على نصف المساحة الأخرى فقد عملت

(1) www.histoiregeographie.iquebec.com

تحديث المجتمع التونسي

(٢) بن جنات ، زهير : التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس ، مجلة علوم إنسانية ، العدد ٣١ ، تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

الخطّة الخمسية السادسة في تونس بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٦ على تخصيص ٤٠% من استثمارات المخصصة للقطاع الزراعي لتنمية الموارد المائية ، من خلال تحسين ظروف الري للزراعات الصغيرة والمناطق الريفية ، الأمر الذي مكن من تحويل ٨,١ مليون متر مكعب من الماء في العام ١٩٨١ إلى المزارع الصغيرة ^(١) .

ومن أهم منجزات مرحلة الثمانينيات في القطاع الزراعي :

أ - سعي الحكومة التونسية إلى إدخال التقنيات الحديثة (آلات - معدات) ورفع نسبة المكننة فتضاعف عدد الجرارات حوالي ٣ مرات منذ عام ١٩٦٢ وحتى نهاية الثمانينات .

ب- الإكثار من استعمال الأسمدة والمبيدات والبذور الممتازة .

ج- تكثيف العمل على المشروعات المائية : وتجلّى ذلك من خلال حفر الآبار العميقة ، وإقامة البحيرات الجبلية ، والسدود . التي مكنت تونس من تحقيق قفزة كبيرة في نمو القطاع الزراعي إلى ٢٥٧ ألف هكتار عام ١٩٨٦ بعد أن كانت لا تزيد عن ٥٠ ألف هكتار عام ١٩٦٠ ^(٢) .

كذلك عملت تونس على توفير المياه الصالحة للشرب في كافة أنحاء البلاد ، ولاسيما في المناطق الريفية : حيث ارتفعت نسبة تغطية البلاد من المياه الصالحة للشرب إلى ٤٠,٣ % عام ١٩٨٦ بعد أن كانت لا تزيد عن ٩,٢ % عام ١٩٥٦ .

أمّا نسبة الربط بالشبكة الوطنية لتوزيع المياه فقد ارتفع إلى ٥٤,٧ % في عام ١٩٨٦ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢١,٩ % عام ١٩٦٨ ^(٣) .

كما تمكّنت الحكومات التونسية المتعاقبة بفضل خطط التنمية الاقتصادية من إيصال التيار الكهربائي إلى الأرياف ، فبلغت نسبة التتوير منتصف الثمانينات حوالي ٣٤ % من مساحة

(١) بليغ : مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٧٨ - ٨٠ - ٨١ .

(٣) الأمين ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

الريف . وفيما يلي إحصائيات تبين التطور في القطاع الزراعي خلال الفترة مابين ١٩٥٦ - ١٩٨٦ :

- ١ - أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة تقارب ٩ ملايين هكتار .
 - ٢ - بلغت مساحة الأراضي المخصصة للرعي حوالي ٤,٢٥٠ مليون هكتار .
 - ٣ - بلغ إنتاج المزروعات السنوية حوالي ٢,٩ مليون هكتار .
 - ٤ - أما فيما يتعلق بالأشجار المثمرة فقد بلغت المساحة المزروعة بها ما يقارب ٣٠ ألف هكتار
- ويمثل النشاط الزراعي التونسي بين عامي (١٩٥٦-١٩٨٦) على النحو التالي : حوالي ٥٠٠٠ فلاح تونسي كبير يمتلكون مساحة قدرها ٦٠٠ ألف هكتار و ٤٥٠ ألف فلاح يمتلكون مساحة قدرها ٥,٣ مليون هكتار . وبالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي والتصدير والتشغيل في الفترة بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ فقد كانت على النحو التالي : ٣١,٢ % في الناتج المحلي الإجمالي و ٢١,٨ % في جملة عائدات التصدير . إضافة إلى استيعاب ٧٣ % من اليد العاملة للعمل في هذا القطاع ^(١) .
- كما عملت تونس على إدخال تقنيات زراعية متطورة منها : البيوت المكيفة للتوسع في زراعة الباكورات (البيوت البلاستيكية) ^(٢) . وإحداث بنوك للتسليف في مختلف المناطق التونسية عام ١٩٨٥ ، ووضع برنامج تنموي هو " برنامج التنمية الريفية " الذي كان يهدف إلى المساعدة على توسيع المؤسسات الصغرى في قطاعات الإنتاج والخدمات الزراعية للنهوض بالمناطق الريفية ، وزيادة الإنتاج ، وتحسين ظروف العيش ، والحد من ظاهرة النزوح من الريف إلى المدينة ^(٣) .

(1) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ ، المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال .

(2) www.histoiregeographie.iquebec.com

تحديث المجتمع التونسي

(٣) بن جنات : مرجع سابق ، ص ٧ .

٧ - أهم الحاصلات الزراعية التونسية :

١ - الحبوب :

يحتل القمح المرتبة الأولى بين الحبوب المزروعة في تونس فهو الزراعة الرئيسة للبلاد وأهم منتج زراعي حيث يغطي مساحة ١٩ % من الأراضي التونسية المزروعة ، لكنّ مردوده كان منخفضاً بشكل عامّ مع بداية الاستقلال ^(١) .

فعلى سبيل المثال : كان إنتاج القمح السنوي بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٧ حوالي ٦٧٠ ألف طن لكنّه وصل إلى ١٦٥ ألف طن عام ١٩٦١ . في حين بلغ إنتاج الهكتار الواحد حوالي ٧٥٤ كغ في منتصف الثمانينات .

ومع ذلك كان لابدّ من استيراد القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان ، وذلك بسبب الجفاف الذي تسبب في نقص الإنتاج ، الأمر الذي كان يرهق ميزانية الدولة . ويتميّز القمح التونسي بتعدد أصنافه فهناك القمح القاسي والقمح الطري .

وكان عام ١٩٦٩ بداية التهجين للقمح القاسي من خلال الاعتماد على أنواع جيدة للقمح القاسي من المكسيك بغية زراعتها في الأراضي التونسية من خلال أقلمتها مع أنواع القمح التونسية .

أما بالنسبة للقمح اللين ، فكانت بداية تهجينه مع الأنواع الجيدة وزراعته في تونس بغية تحسين الإنتاج من حيث النوعية والكمية في العام ١٩٧٠ من خلال الاعتماد على القمح المكسيكي أيضاً ^(٢) .

أما الشعير فيأتي بعد القمح من حيث الأهمية في الإنتاج ، ثم تأتي بعده الذرة الصفراء ^(٣) .

(١) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢) بوابة الحكومة التونسية : أصناف الحبوب التونسية حسب أفضلية المردود ، المعهد الوطني للزراعات الكبرى ، تونس ٢٠٠٥ .

(٣) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

والشوفان ^(١) . والذرة البيضاء ^(٢) . وتعدّ منطقة باجة الواقعة شمال غرب العاصمة التونسية أهمّ مناطق إنتاج الحبوب في تونس ، وكانت فرنسا المزود الثالث لتونس بالحبوب بعد الولايات المتحدة وكندا ^(٣) .

(١) الشوفان : الشوفان نبات عشبي حولي يشبه الحنطة والشعير في الشكل وهو ينبت عادة بينهما وبذوره متوسطة بين حب الحنطة والشعير ، ويعرف عادة بالزّوان والعامة عادة تقول الزوان والموطن الأصلي للشوفان هو شمال أوروبا لكن زراعته انتشرت في معظم أنحاء العالم ويزرع كمحصول غذائي وهو طعام مفضل للأطفال والمرضى وكبار السن ومن مميزات نبات الشوفان أنه يخفض الكولسترول ويساعد على النوم ويحصد الشوفان عادة في نهاية الصيف . مجلة الابتسامة : نبات الشوفان (الطب البديل) الرياض ٢٠٠٦ .

(٢) الذرة البيضاء : تعتبر من المحاصيل الصيفية الهامة لعدة أسباب منها :

١ - يمكن زراعتها في مناطق قليلة الأمطار نسبياً حيث تزرع في المناطق التي لا تزيد معدلات أمطارها بحدود ٢٠٠ ملم .

٢ - تستعمل الذرة البيضاء لتغذية الدواجن كما أنها مادة مهمة للتسمين ، كما تستعمل بقايا الذرة بعد حصاد المحصول في تغذية حيوانات العمل والماشية .

٣- تستخدم الذرة البيضاء مع طحين القمح لصناعة الخبز وخاصة في الأرياف .

٤- تستعمل الذرة البيضاء وهي خضراء كعلف للماشية شريطة ألا يقل عمر النباتات عن ٥٥ يوم لاحتوائها على مادة سامة شريطة تجفيف الأوراق اثنتي عشرة ساعة قبل استعمالها .

٦- تعتبر الذرة البيضاء من أهم المنتجات الزراعية المستعملة في إنتاج سكر الغلوكوز . الجمهورية العربية السورية : تقارير عن زراعة الذرة ، وزارة الزراعة (دائرة أبحاث الذرة) المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٨٣ ص ١ - ٢ .

(٣) مجهول: إنتاج الحبوب في تونس ، جريدة الأخبار ، تونس ١١ - ٩ - ٢٠٠٧ ، ص ٩ .

٢ - الحمضيات :

للأشجار المثمرة دورٌ هامٌ في الاقتصاد التونسي ، وتعدّ مناطق شمال شرق البلاد بتربتها أكثر ملائمة لزراعة الحمضيات مثل البرتقال وغيره من الثمار^(١) .

وتعدّ ولاية نابل وبالتحديد مدينة منزل بوزلفة الأكثر شهرة في زراعة البرتقال حيث تلقّب بعاصمة البرتقال وزراعة الحمضيات بأنواعها المختلفة في تونس .

وكما جرت عليه العادة منذ القدم ، في بداية فصل الربيع المتزامن مع العطلة المدرسية ، يعيش سكّان منزل بوزلفة والمناطق المجاورة على وقع موسم ومهرجان البرتقال والحمضيات التي يفوح عطرها في بساتين وغابات وبيوت المنطقة المغروسة معظمها بهذه الأشجار المثمرة بأنواعها المختلفة ، كما تحتلّ زراعة البرتقال والحمضيات في تونس ولاسيما الليمون دوراً تقليدياً هاماً في النظام الغذائي والعادات الوقائية الصحية للمواطن التونسي .

وقد تمكّنت خطط التنمية بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٦ في المجال الزراعي من زيادة عدد الأشجار المثمرة من البرتقال والحمضيات إلى ٢٧ مليون شجرة عام ١٩٨٦^(٢) . في حين كان مجموع الأشجار المزروعة بكافة أنواعها لا يتجاوز ٥٥٣ ألف في كل البلاد مع بداية الاستقلال عام ١٩٥٦^(٣) .

٣ - الزيتون :

وهي الشجرة المميزة للبلاد التونسية ، حيث توجد في سائر أقطار المغرب العربي ، لكنها في تونس تشبه في كثافتها الأقطار الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط ، وبشكل الزيتون

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(2) www.middle.com east . online

(٣) الساحلي : مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

في تونس غابة يعود عمرها إلى عدة قرون ، كما هو الحال في الساحل ، وتُعتبر صفاقس أهمّ مناطق إنتاج زيت الزيتون في تونس. وهي بمثابة بورصة زيت الزيتون في تونس. وقد توسعت زراعته على حساب المراعي .

لكنّ زراعة الزيتون كانت تواجه مشكلاتٍ تتمثّل في قدم وشيخوخة أشجار الزيتون في الساحل بحيث كان مردود الشجرة الواحدة لا يزيد عن دينار في حين تجاوز السبع دنانير في صفاقس مع بداية الاستقلال ، هذا ما دفع الرئيس التونسي - الحبيب بو رقيبة- في كانون الثاني من عام ١٩٦٩ إلى الطلب من أبناء الساحل تجديد غابة الزيتون لزيادة الإنتاج ^(١) .

هذه الدعوة من الرئيس التونسي في أواخر عقد الستينيات أدّت إلى وقوع مصادمات دامية بين الفلاحين الرافضين لفكرة التعاضدية وبين الحكومة التونسية . حيث أدلى فلاحو منطقة زغوان بشهاداتهم عند اقتلاع ثمانية آلاف شجرة زيتون في عام ١٩٦٩ بقولهم " إنّ المنطقة أصبحت وكأنها صحراء ، كما قطعت في منطقة أخرى ثلاثمائة شجرة زيتون ما أدّى بصاحبها إلى مستشفى المجانين وتدلّى فلاح آخر من شجرة زيتون كان يمتلكها وشنق نفسه على أحد أغصانها ^(٢) . هذه الحوادث الفردية لم تكن لتعكس واقع الحال العام لزراعة الزيتون ، لأنّ خطط التنمية الاقتصادية المتتالية لزراعة الزيتون جعلت من تونس ثاني قطر عالمي كمصدّر للزيت بعد اليونان في فترة الثمانينات من القرن العشرين ^(٣) .

ولزيتون تونس ميزة تسويقه تحت ماركة نوعية بسبب الموقع الجغرافي المميّز لتونس . ونتيجة خطط الدولة في زيادة المساحات المغروسة ارتفع الإنتاج من ٣٥٠ ألف طن عام ١٩٧١ إلى ٤٧٠ ألف طن عام ١٩٨٥ ^(٤) .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ١١٢.

(٢) بلخوجة : مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٣) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٢٨ و ١٣١.

(٤) أمين : مرجع سابق ، ص ١٩١.

٤ - البيوت الزراعية :

عملت تونس في الثمانينات من القرن العشرين ومن خلال الخطط الخمسية على زيادة رقعة البيوت الزراعية ، لتصل مساحة هذه البيوت إلى ٢٠٠٠ هكتار ، وتشغل زراعة الفاكهة فيها نحو ٤٥% من المساحة المزروعة ، وكانت هذه البيوت الزراعية تسهم بـ ٣٠% من جملة الإنتاج الزراعي التونسي . واستهدفت الخطة السادسة بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٦ زيادة المساحة بإضافة ١١٠٥ هكتار وتحسين الإنتاج ليصل إلى ٤٧ ألف هكتار . وقد وصل إنتاج البيوت الزراعية من السكر إلى ٤٠٠ ألف طن الأمر الذي ساعد على افتتاح مركز لإنتاج السكر في جندوبيا عام ١٩٨٣^(١) .

٥ - الثروة الحيوانية :

تتميز تونس بمناخها المعتدل وهضابها المرتفعة ومراعيها الواسعة ، الأمر الذي جعلها بيئة خصبة لتربية الحيوان ، وقد أولت تونس بعد الاستقلال الثروة الحيوانية اهتماماً كبيراً لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، الأمر الذي جعلها غنية بالأغنام مع تنوعها ؛ فقد كان فيها عام ١٩٧٧ نحو ٣,٦ مليون رأس من الخراف ، ونحو مليون رأس من الماعز، ونحو ٩ مليون رأس من الأبقار، وأكثر من مئة ألف من الخيول ، ونحو مئتي ألف حمار، ومثل ذلك تقريباً من الإبل . وعندما تعرّضت البلاد لجفاف عام ١٩٨١ تأثرت الماعز والأغنام تأثراً كبيراً ، وكان من المقرر أن يصل إنتاج اللحم إلى ١٥٨ ألف طن وإنتاج اللبن إلى ٤١٠ ألف طن لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، إلا أن ذلك لم تصل إليه تونس ، فخصّصت تونس استثمارات كبيرة لوضع الخطط الكفيلة لمواجهة الجفاف الذي يضر بالثروة الحيوانية^(٢) .

أما الأبقار لم تتأثر بالجفاف لأنها كانت تُربى عادة في المنطقة الشمالية ، وهي منطقة لم تتأثر بالجفاف ، وازداد عددها عندما لجأت الدولة إلى استيراد ٣٥ ألف رأس من (الفرريزيان) السويسرية البنية مع التلقيح الصناعي في نحو نصف قطيع البقر وخصّص للإنتاج الحيواني من خلال الخطة الخمسية السادسة بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (٢١٠) مليون دينار

(١) جندوبيا : مدينة تقع في الشمال الغربي من تونس ، على الحدود مع الجزائر www.tunisia.sat.com

(٢) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٣١ .

تونس (٧٥ % منها للحيوانات ثلثها لإنتاج الدواجن) و ١٦ % للأعلاف و ٥ % للرعاية الصحية والتدريب و ٤ % للتحسين الوراثي (^(١)) . وقد عملت الحكومة التونسية في عام ١٩٨٦ إلى وضع برنامج للتحسين الوراثي ورعاية الحيوانات الصغيرة ضمن مشروع تحسين الأغنام التونسية ، بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية للأغنام التونسية ، وزيادة عدد الحيوانات المحسنة وراثياً ، وكانت الجهة الممولة إضافة للحكومة التونسية المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ^(٢) .

٦ - الثروة السمكية :

عملت تونس بعد الاستقلال على الاهتمام بالأسماك وتربيتها في المياه المالحة والعذبة ، وتعدّ تونس من البلدان الأولى في المتوسط التي أعطت أهمية لهذا النشاط ، وكانت البداية في عام ١٩٥٨ ، بتربية القوقعيات ، تلتها تجربة تربية الأسماك في المياه العذبة منذ عام ١٩٦٦ في بحيرة بنزرت ^(٣) . وتشتهر تونس بالصيد لاسيما صيد سمك (التونا) في منطقة رأس بون والإسفنجة في خليج قابس حيث تتميز الشواطئ التونسية بأثنا غنيّة بالثروة السمكية ، وكان يعمل في صيد الأسماك ما يزيد عن عشرين ألف عامل بعد الاستقلال ، ومركز الصناعات السمكية صفاقس . وكانت تُصدّر كميات كبيرة منها ، وقد سمحت التجهيزات المتقدمة التي اعتمدتها تونس بعد الاستقلال بزيادة إنتاجها من الأسماك من ١٥٧٠٠ طن عام ١٩٦٠ إلى ٣٨٥٠٠ طن عام ١٩٦٢ هذا يعني ما يقارب الضعفين والنصف خلال عامين ^(٤) . أمّا أهمّ الموانئ الرئيسية في صيد الأسماك : تونس العاصمة ، قلعة الأندلس، حلق الوادي المنجزة في عام ١٩٦٧ والتي تمّ توسيعها عام ١٩٦٩ بتكلفة إجمالية بلغت ٣ مليون دينار ^(٥)

(١) بلبع : مرجع سابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) أكساد : إدارة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة د - ت .

(٣) مؤلف مجهول : مشروع تربية الأسماك داخل مسطحات السدود غير المستغلة للشرب ، د - ت ، د - ط ، ص ١ .

(٤) أمين : مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(5) www.interactivesarts.com

موانئ ولاية تونس : الجمهورية التونسية : وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ، تونس ٢٠٠٥ .

د - الصناعة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ :

كان القول السائد قبيل الاستقلال داخل الاتحاد العام للشغل من قبل المسؤولين السياسيين " إنّ تونس تستورد البطالة لأبنائها وتصدر الشغل للآخرين " . فهي تصدر الفوسفات والحديد والصوف والصلصال الثمين لصنع الخزفيات ، وتستورد المنتجات المصنعة ، فكانت عملية التصنيع داخل تونس الشغل الشاغل لخطط التنمية الاقتصادية . وكانت الصناعة التونسية ضعيفة مع بداية الاستقلال ، ولم تقم الطبقة العاملة التونسية وحدها في عملية الإنتاج ، فقد كان إلى جانبها أيضاً الكثير من العمال الفنيين الفرنسيين ^(١) .

وكانت مراكز التصنيع تتركز في (تونس العاصمة وسُوسَه وصفاقس وقابس وبنزرت وقفصه وباجة والقصرين) . و كانت تُعنى بتزويد السوق المحلية من الأقمشة والمواد الغذائية والمناجم وصناعة الخشب . ومع بداية عقد الستينيات بدأ القطاع الصناعي بالتطور ، فقد أنشئت قرابة ٦٥ إلى ٧٠ مؤسسة صناعية ، إما ملكاً تاماً للدولة أو بمساهمة جزئية منها ، مثل صناعة الحديد والنسيج والبناء والآجر وتكرير النفط والفوسفات والرصاص والزجاج والورق وغيرها .

وكان الهدف من إحداث هذه الصناعات في معظم المناطق التونسية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات المحلية ودعم الدخل الوطني وتحقيق متطلبات التنمية المنشودة في القطاع الصناعي ودعم قطاعات التنمية الأخرى ^(٢) . واستمر هذا التوجه حتى عقد السبعينات عندما توجهت الحكومة التونسية إلى التصدير ، وخاصة في مجال صناعة الأقمشة والألبسة ، والتي كانت تُصدّر إلى الخارج ، وكان مردودها من النقد النادر هاماً جداً ^(٣) .

(١) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(3) www.tunisia.sat.com

ويعتبر الهادي نويرة رئيس الحكومة آنذاك الأب الروحي للصناعة التونسية المعملية حيث أصدر القانون رقم ٧٢ عام ١٩٧٢ الخاص بالتصدير وصناعة النسيج^(١) . ومنذ ذلك الوقت احتلت الصناعة مكانة هامة في السياسة التنموية للدولة ، حيث خُصص لها النصيب الأوفر من الاستثمارات ، فارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل وشجعت الدولة بعد الاستقلال على التصنيع وذلك بإصدار قوانين تحت على ذلك^(٢) .

أهم نصوص القوانين والمراسيم للنهوض بالقطاع الصناعي :

القانون رقم ٨١ الصادر في ٨ آب ١٩٨١ : المتعلق بإنشاء "الصندوق القومي للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى" .

المرسوم رقم ٨٣ الصادر في ٥ كانون الأول ١٩٨٣ : الذي يضبط القوانين الأساسية للصناعات التقليدية .

المرسوم الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٨٥ عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية : الذي يضبط شروط الحصول على بطاقة مهنية للحرفي .

المرسوم الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٤ : الذي يضبط قائمة بالفروع الناجمة عن مختلف الأنشطة اليدوية .

القرار الصادر عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٥ : المتعلق بإحصاء مؤسسات الصناعات التقليدية .

المرسوم الصادر في عام ١٩٨٧ : الضابط للإجراءات و الشروط الخاصة بإسناد مساعدات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية وفق قوانين نيسان ١٩٧٢ و ١٩٧٤^(٣) .

(١) غريب ، مصطفى : ملامح نشوء الحركة النقابية العربية ، جريدة صوت العمال ، تونس ، د - ت .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(٣) الباروني، فتحية : من عوامل التنمية المستدامة في تونس : الصناعات التقليدية والسياحة الثقافية د - ت ، د - ط . ص ٥ - ٦ .

- أهم الصناعات التونسية :

١ - المعادن :

تعدّ تونس بلداً تعدينياً جيداً بسبب البترول والغاز الطبيعي والفسفات ، وقدرت قيمة الإنتاج المنجمي للبلاد التونسية بمبلغ (١,٢٦) مليار دولار عام ١٩٨٣ حيث كان يشكل ١٥ % من الناتج القومي الخام ، وكان يعمل في قطاع التعدين نحو ٢٤ ألف عامل بعد الاستقلال ^(١) .

٢ - مواد البناء :

تمتاز تونس بتوفر المواد الأولية اللازمة لصناعة مواد البناء لغناها بالصلصال والإسمنت والآجر وصناعة الخزف وغيرها ^(٢) . وكانت صناعة مواد البناء تستقطب في السبعينيات ثلث الاستثمارات الصناعية ، نظراً لتوجّه العديد من المستثمرين نحو هذه الصناعة المطلوبة في السوق والتي تحقق أرباحاً وفيرة . وقد أدّى هذا التحوّل في وجهة الاستثمارات إلى تفوق القطاع الخاصّ على القطاع العامّ في أغلب الصناعات المعملية ، وقد انسجم ذلك مع توجّه الحكومة التونسية آنذاك نحو دعم المبادرة الخاصة ^(٣) .

٣ - صناعات النسيج والملابس الجاهزة :

للنسيج في تونس تاريخ قديم يعود إلى آلاف السنين ، ومع ذلك عانت تونس مع بداية الاستقلال - بسبب حداثة القطاع الصناعي - من دفع ٢٠ مليون دينار في العام بغية استيراد النسيج لسدّ الاحتياجات الداخلية للبلاد . ولتمّ تعدّ تونس في عام ١٩٦٩ تدفع أكثر من مليوني دينار لاستيراد المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك بفضل خطط التنمية ، وقد تطورت هذه الصناعة منذ عام ١٩٧٢ من خلال التركيز على الصناعات التصديرية ، وقد لعب قطاع النسيج

(١) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٣) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

وتصنيع الملابس دوراً مهماً في الاقتصاد التونسي في عقد السبعينيات ، إذ كان يسهم بـ ٤٥ % من الصادرات التونسية من البضائع المصنعة ، وبالتالي كان أول مصدر للعملة الأجنبية في البلاد ^(١) . وقد توصلت تونس لهذا الإنتاج الكبير لسببين :

١ - قوانين تشجيع الصناعة والاستثمار الصادرة في العام ١٩٧٢ .

٢ - توقيع تونس عام ١٩٧٦ على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي مكنت المنتجات التونسية من الدخول إلى الأسواق الأوروبية دون رسوم جمركية .

وكانت صادرات تونس من النسيج والملابس محصورة في خمس دول هي (فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا) . أما أهم المراكز الصناعية فكانت : (تونس العاصمة ، بنزرت ، الوطن القبلي ، الساحل ، صفاقس) ، وكانت مدينة قابس المركز الرئيسي لصناعات النسيج في تونس مع بداية السبعينيات ^(٢) .

٤ - النفط :

شهد عهد الحبيب بورقيبة امتلاك تونس لثروة نفطية ، حيث كان يُنقل النفط من حقل البورما الواقع جنوب شرق تونس في أنابيب تتصل بالأنابيب التي تنقل نفط الجزائر ، وتنتهي في مدينة الصخيرة الواقعة شرق تونس في خليج قابس ، ومن هناك كان يُنقل النفط إلى ميناء بنزرت المصفاة الوحيدة في تونس . وقد عُثر عام ١٩٦٨ على آبار للنفط في حقل دُولب الواقع شمال تونس ، و كان ينقل من هناك إلى مدينة الصخيرة . وفي أوائل السبعينات اكتُشف النفط تحت الماء في خليج قابس ^(٣) ، و كان إنتاجه يعادل نصف إنتاج تونس وكانت

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٢) الصادق : مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٣) بوابة الحكومة التونسية : الجمهورية التونسية ، وزارة الصناعة والتكنولوجيا ، الشركة التونسية لصناعات التكرير ، ٢٠٠٩

مصفاة بنزرت تنتج ٢،١ مليون طن في السنة . ووضعت خطط لتقويتها بحيث تنتج أربعة ملايين طن سنوياً .

ويمثل تصدير النفط المرتبة الأولى بين صادرات البلاد ^(١) . يضاف إلى ذلك احتياطي الغاز الطبيعي في تونس والذي كان كبيراً بحيث كان يكفي الاستهلاك المحلي لمدة عشرين عاماً ^(٢) .

- تكرير النفط :

فقد أُسست بعد الاستقلال في تونس الشركة التونسية لصناعة وتكرير النفط ، و هي الشركة الحكومية المكلفة آنذاك بتكرير النفط واستخراج المحروقات في تونس والمُشغلة للمصفاة الوحيدة للبلاد .

كما أُسست الشركة عام ١٩٦١ في إطار اتفاقية شراكة بين الحكومة التونسية وشركة إيني الإيطالية دخلت الشركة طور الإنتاج عام ١٩٦٣ وتم تأميمها عام ١٩٧٥ . وازداد إنتاج مصفاة الشركة من مليونٍ إلى مليون ونصف المليون طن في العام وذلك في عام ١٩٧٩ ثم إلى ١،٧ مليون منتصف الثمانينات ^(٣) .

٥ - الفوسفات والريصاص :

تعتبر تونس رابع دولة في العالم في إنتاج الفوسفات الذي يُستخرج من أواسط البلاد ؛ في مناطق جريسة ودواريا ، والأسمدة المستخرجة منه تكوّن المادة الثانية من حيث الأهمية بين صادرات تونس وكان يُصدّر ٦٠ % منه إلى الأسواق الغربية وبشكل خاص إلى فرنسا فيما كان يصدر الباقي إلى أسواق أوروبا الشرقية أواسط الستينيات .

وكان الإنتاج عام ١٩٨٦ (٦،٤) مليون طن واحتياطها بنحو ١٢،٣ مليون طن ، وأهمّ مواقع الاستخراج في منطقة قفصة وجبل مدلة .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٣) الشيخ ، محمد إسماعيل : تونس ، الموسوعة العربية ، المجلد ٧ ، د - ط ، د - ت ، ص ٧٠ .

وكان يصدر القسم الأكبر من إنتاج الفوسفات على شكل خامات ، ويتجه جزء من الإنتاج إلى التصنيع المحلي لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية ^(١) . أما مناجم الرصاص فهي تنتشر في المنطقة الساحلية الشمالية ، والزنك في المناطق الشمالية الغربية من البلاد في جندوبة وباجة والكاف ^(٢)

٦ - صناعة قطع تبديل السيارات السيّارات :

اشتهرت مدينة سوسة في تونس بصناعة قطع تبديل السيارات ، وعلى الرغم من ضعف الإنتاج في البداية فقد تمكّن الميكانيكيون والاختصاصيون في تونس عام ١٩٦٩ من تخفيف كمية الاستيراد عن طريق الدخول وبشكل كبير في سوق التصنيع والتجميع لقطع غيار السيارات المرسيديس ^(٣) .

ومن الصناعات الأخرى التي اشتهرت بها تونس : الأثاث والبطاريات الكهربائية والدهانات والمصنوعات الجلدية . و السكر الذي كان يُقَيّ في باجة إضافة إلى صنع (البسط) في القيروان على الأنوال اليدوية ، واللبن الذي كان يُحضر من الحلفا لصنع الورق في القصرين وفي منطقة القيروان ، إضافة إلى الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية ؛ فمصنع الفولاذ كان يزود البلاد بحاجته من الحديد ، و صناعة الأسمدة والصناعات الكيماوية مثل صنع الأسمدة (من الفوسفات) والدهانات والغراء في (صفاقس وقابس) وصناعة البلاستيك والخیوط الصناعية (قابس) . ومما ساعد على تطور الصناعة ونقل المصنوعات في تونس بعد الاستقلال ، الطرق الجيدة والسكك الحديدية في البلاد ، إذ أنّ المرء كان يستطيع أن ينتقل في جميع أنحاء البلاد بسهولة ويسر باستثناء المناطق الجنوبية النائية ^(٤) .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٣) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(٤) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٧ - توليد الطاقة الكهربائية :

كان قطاع الكهرباء قبيل استقلال البلاد مُداراً من قبل سبع شركات فرنسية ، تمثلت مهمّتها الأولى في تزويد أهمّ مناطق البلاد بالنور الكهربائي مع إهمال تامّ للقرى ومناطق الجنوب وكانت القدرة الإجمالية آنذاك تقارب (١٠٠) ميغاواط ساعي^(١) .

قررت الحكومة التونسية في عام ١٩٦٢ تونسنة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز ، وتقويض كلّ هذه الأنشطة إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية هي " الشركة التونسية للكهرباء والغاز " والتي جرى تسميتها وإحداثها عبر القانون رقم ٨ المؤرخ في ٨ نيسان من عام ١٩٦٢

وتعدّ هذه الشركة الحكومية الوحيدة المكلفة بإنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز في تونس ، والتي تمكّنت من تزويد الأحياء التونسية بالكهرباء ، وأصبح بالإمكان قراءة كتاب بعد غروب الشمس في الستينيات .

وقد ذكر أحد كتاب المسرح التونسيين المعاصرين لبداية توليد الطاقة الكهربائية لصحيفة الحرية التونسية وهو الفاضل الجزيري أنّه : " ... وبفضل توليد الطاقة الكهربائية في السبعينيات بدأت العروض المسرحية تجوب أرجاء الجمهورية التونسية ، ولو لم يكن هناك إنارة وكهرباء ما كان بالإمكان متابعة هذه العروض وغيرها " ^(٢) .

الشركة التونسية للكهرباء والغاز (الشركة التونسية للكهرباء والغاز ٢٠٠٦) www.steg.com (1)

(٢) الحذيري ، أحمد : تاريخ الكهرباء في تونس ، جريدة الحرية ، تونس ٢٧ حزيران ٢٠١٠ ، ص ٢ .

٨ - الصناعات التقليدية :

أهملت فرنسا في فترة احتلالها لتونس الصناعة التقليدية للبلاد لتصريف منتوجاتها المصنعة في أسواق تونس ، ومع بداية الاستقلال لم تحظ الصناعة التقليدية بمراقبة خاصة تراعي طريقة إنتاجها وتنظيمها وخصوصياتها ، فهذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى ، طُبع خاصة في الثلاثين سنة بعد الاستقلال بتدخل الدولة وبتسييرها له ، فأصحاب القرار والتخطيط كانوا قد فهموا التنمية على أنها مجموعة من القرارات لتنظيم الصناعة الحديثة وتطويرها ، وتبقى الصناعة التقليدية آخر الأولويات المطلوبة لتطوير الصناعة عموماً .

واصطبغت الجهود المبذولة بعد الاستقلال لتنظيم قطاع الصناعات التقليدية بصبغة اجتماعية وليست اقتصادية ، ولم تتمكن الصناعات التقليدية من إحداث أماكن للعمل المرتقب ، ولم تكن مصدر دخل للشبان الراغبين في الدراسة ، لذا لم ينشط هذا القطاع إلا في مناطق المساعدة الاجتماعية الذين هم أكثر حاجة من غيرهم ، أي هؤلاء الذين عجزوا عن الحصول على عمل في القطاعات الأخرى وتوجهوا إلى صناعة بعض المنتجات التقليدية مثل (السجاد) معتمدين في ذلك على السوق السياحية الشعبية حيث المنتج الفولكلوري بالنمّ المنخفض ، أضف إلى ذلك ضعف طلب السيّاح الأجانب لهذا النوع من الإنتاج ، وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ كانت الصناعات التقليدية مهمشة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى الحديثة كالصناعة والسياحة والزراعة ، ولم تحظ بالامتيازات الجبائية والمالية ، كما لم تتمتع بالاستثمارات والتمويلات الهامة التي تمتعت بها باقي القطاعات ، كما أنّ المبادرات القليلة من قبل الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف لم تُجدِ نفعاً ، لأنها كانت مرتبطة بنظام بنكي وإجراءات غير ملائمة لتطوير هذا القطاع وإعادة هيكلته . ويمكن القول إنّ الصناعات التقليدية في تونس عرفت بعد الاستقلال مشاكل تتعلق بوضعيتها القانونية وإعادة هيكلتها ، وكانت مصدراً لدراسات عديدة استشرافية^(١) . ويمكننا هنا أن نذكر أهم هذه الصناعات التقليدية التي اشتهرت بها تونس على النحو التالي :

(١) الساحلي : مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

أ- الشاشية التونسية :

من أهمّ الصناعات التقليدية في تونس الشاشية والتي يعود تاريخ ظهورها إلى القرن الرابع عشر الميلادي، مع قدوم الأسبان إلى المغرب العربي ، والشاشية التونسية قريبة من القبة الأوروبية وهي غطاء للرأس يتخذ عدّة أشكال أهمّها : الشاشية الحمراء . عرفت الشاشية التونسية ازدهاراً قبيل الاستقلال بسبب تصديرها إلى ليبيا والجزائر ، وتوقف تدفق الشاشية المصنعة اثناء الحرب العالمية الثانية وقد استأثرت الشاشية بأكثر من ٩٠ % من قيمة الصادرات .

أما مع بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ و مع دخول المواد المصنّعة ، بدأت الشاشية تفقد بريقها و تراجعت بالتالي مداخل الحرفيين ، و اضطر أغلبهم إلى ترك هذه الحرفة و تشير الأرقام إلى أنّ عددهم تراجع إلى أقلّ من ٥٠ حرفيّ مع بداية الاستقلال في العاصمة تونس بعد أن كانوا يتجاوزون المئة حرفيّ ، و أصبح ارتداء الشاشية مقتصرًا على الأعياد و المناسبات الدينية بشكل خاص من قبل كبار السن ، كما أن سكان الأرياف و القرى تخلوا عن الشاشية التقليدية لصالح الشاشية المصنّعة ^(١) . واتّجه الكثيرون إلى اقتناء هذا النوع الجديد ، كونه رخيص الثمن ، في حين يرى الحرفيون التقليديون أنّ من بين أسباب تراجع الشاشية التونسية غياب برنامج حكومي واضح يعيد الاعتبار لهذه الحرفة ^(٢) . فقد كان كلّ موظفي الدوائر الحكومية قبيل الاستقلال يرتدون الشاشية ومن المشكلات التي عانت منها الشاشية التقليدية ظهور ما يسمى بالشاشية المصنّعة ، و التي يعتبر سعرها زهيداً مقارنة بسعر الشاشية التقليدية". و كان يتراوح سعر الشاشية التقليدية ما بين ٥ و ٢٥ دولار. فيما لا يتجاوز سعر الشاشية المصنّعة ٢ دولار. و رغم الاحتجاجات من داخل المؤسسات الصناعية فإنّ جانباً كبيراً من التونسيين و المختصين حملوا حرفيي الشاشية مسؤولية تراجعها ، و كانت تونس تحتفل يوم ١٦ آذار من كلّ عام باليوم الوطني للصناعات التقليدية و اللباس الوطني ، حيث كان يرتدي أغلب موظفي الدوائر الحكومية في السنوات الأولى للاستقلال اللباس التقليدي ومن بينها الشاشية التونسية ^(٣) .

(١) الساحلي : مرجع سابق ، ص ١٧٥ و ٢٣٠ .

(٢) الباروني : مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٣) التونسي ، إيهاب : الصناعة التقليدية في تونس ، جريدة مغربية ، تونس ، ١٦ - ٣ - ٢٠٠٧ ، ص ٥

ب - صناعة الزجاج :

اشتهرت تونس بصناعة الزجاج منذ القدم ، ويعتبر الفينيقيون أول من أدخل هذه الصناعة إلى البلاد بعد أن نقلوها من سواحل بلاد الشام ، ومما ساعد على ازدهار صناعة الزجاج في تونس بعد الاستقلال توفر المواد الأولية اللازمة لتلك الصناعة مثل (نبات القلة ورمال زجاجية) التي تتوفر بكثرة وخاصة في مدينة نابل ، أشهر المدن التونسية في صناعة الزجاج تتعدد أنواع الزجاج في تونس ، فهناك النوع الذي يطلق عليه اسم الزجاج المنفوخ والذي يستخدم لزينة البيوت كما يستخدم للإنارة مثل (الفوانيس الحائطية) ، وجميعها يتم صنعها يدوياً ، حيث يتم نفخ الزجاج ثم يشكل وفق تصاميم مبتكرة من التراث التونسي وفي بعض التصاميم يتم اللجوء إلى مزج التراث بالحضارة ، ومن الأنواع الأخرى التي يتم تصنيعها يدوياً الأباريق والصحون وجميعها كانت تصنع من الزجاج المنفوخ . وهناك الزجاج المعروف باسم الزجاج المعشق ، كما اشتهرت تونس بصناعة الحفر على الزجاج ، والفسيفساء الزجاجية .

ج - صناعة الزليج :

أو ما يعرف بالحفر على الرخام ، تُعد هذه الصناعة من الصناعات المهمة في تونس ويعتبر (الزليج) فناً قديماً في تونس ترجع أصوله إلى العرب الذين وفدوا من إسبانيا أواخر القرن الخامس عشر ، وقد توارثه الأبناء عن الآباء و الأجداد منذ القدم ، وتتنوع زخارفه بين المنقوشة والمرسومة . ومما ساعد على انتشار هذه الحرفة في تونس قبيل الاستقلال توفر المواد الأولية اللازمة لها مثل الصلصال وتعتبر الرسوم على الرخام أو الفسيفساء ذات قيمة كبيرة لكونها تحفظ لونها مهما طال عمرها (١) .

عرفت صناعة الزليج تراجعاً بعد الاستقلال ، بسبب استخدام الآلات الحديثة في نقش الحجارة والبناء . إضافة لإنصراف الفلاحين العاملين في صناعة الزليج في فصل الشتاء للعمل في جمع الزيتون ومعاصر الزيتون ، أو التعامل مع التجار لتصريف المنتجات لعدم قدرتهم على بيع منتجاتهم ما جعل الأرباح المحققة ضعيفة للغاية (٢) .

(١) المجيني ، عبد الوهاب بن علي : الفنون والتراث والإبداع التونسي ، جريدة الشبيبة ، عمان مسقط ، العدد ٥٥٦٧ ، الأربعاء ٢ شباط ٢٠١١ ، ص ٢ - ٣ .

(٢) الساحلي : مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

هـ - التجارة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ :

كان الاقتصاد التونسي في السنوات الأولى للاستقلال - فترة الخمسينيات - تابعاً للاقتصاد الفرنسي وخاضعاً لإستراتيجية أجنبية حرمته من حقّه في اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يتناسب ومصلحة البلاد ، فكان أكثر من نصف التجارة الخارجية يُمارس مع مركز الحماية السابق .

لكن خلال الستينيات ارتقت تونس وعززت قدرتها على النمو والتنمية ، كما كانت العلاقة بين التجار مع الدولة وعلاقة التجار فيما بينهم وبالمستهلكين علاقات تدلّ على مخلفات عهد الاستعمار والتقهقر، فالنهضة في هذا القطاع كانت تعتمد على تغيير العقليات ، والتصرف مع الناس بصفة تجعل منهم ممولين لمشاريع متوسطة وبعيدة المدى .

لذلك جاءت محاولات الدولة في الستينيات القائمة على تطبيق التعااضدية على التجارة وإنشاء شركات تشمل كافة المناطق في تونس ، لكنّ المحاولة فشلت لأنّ الأقوياء من التجار استولوا عليها ، وعانى الناس مرة أخرى من الاستغلال .

وعمدت الدولة إلى محاولة جديدة لإعادة تأسيس شركات للتجارة تحت سلطة ديوان التجارة ، تضمّ جميع الوحدات التجارية . لكنّها لم تعطِ النتائج المرجوة ^(١) .

كما عملت الحكومة التونسية خلال فترة الستينيات على إصدار مجلة التجارة بهدف تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ، وتحديد الشروط الواجب توفّرها في التاجر لمزاولة المهنة .

فقد نصّ الفصل الثاني من المجلة أو القانون الناظم للتجارة على ما يلي : يعدّ تاجراً كل شخص اتخذ لنفسه حرفة يتعاطى من خلالها أعمال الإنتاج أو التداول أو المضاربة أو التوسّط

كما يُعدّ تاجراً كلّ من يباشر على وجه الاحتراف المهن التالية :

١ - استخراج المواد الأولية .

٢ - حفظ البضائع في المخازن أو القيام على إدارتها .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٢٥ و ٨٧ .

٣ - نقل البضائع والأشخاص براً وبحراً وجواً .

٤ - عمليات التأمين البري والبحري والجوي على اختلاف أوضاعها .

٥ - عمليات الصرف والمصارف والبورصة .

٦ - عمليات توسّط العملاء والسمسة .

ولا يُعد تاجراً من كان يحترف الزراعة إذا كان عمله مقصوراً على إنتاج محصولات أرضه بغية بيعها فقط .

كما حدّد الفصل السادس من المجلة التجارية ^(١) الحدّ الأدنى من العمر لمزاولة مهنة التجارة ، حيث لا يجوز للقاصر الذي بلغ الثامنة عشر عاماً بحسب مجلة الجنسية التونسية ^(٢) ، ذكراً كان أم أنثى ، أن يتعاطى التجارة ، أو أن يعتبر رشيداً بالنظر للتعهدات التي التزم بها في أعمال تجارية .

(١) المجلة التجارية : وزارة العدل وحقوق الإنسان ، تونس ، القانون عدد ١٢٩ ، في ٥ تشرين الأول ١٩٥٩ ص ٥ .

(٢) مجلة الجنسية التونسية : يعتبر راشداً بموجب المرسوم رقم ٦ لعام ١٩٦٣ المؤرخ في ٢٨ شباط ١٩٦٣ .
الفصل الرابع كل شخص بلغ من العمر عشرين عاماً كاملة ، ص ٦ .

١ - الصادرات :

عرفت التجارة الخارجية في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٢ صدور العديد من القرارات التي كانت تفرض قيوداً على عمليات الاستيراد والتصدير ، من ذلك القرار رقم ٤ المؤرخ في ٣١ آذار ١٩٥٦ والقرار رقم ٧٥ المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٩ بخصوص فرض قيود على مستوى استيراد وتصدير البضائع .

وتركزت التجارة الخارجية بين عامي ١٩٦٣ - ١٩٧٠ على تنويع الشركاء من خلال إقامة علاقات تجارية مع فرنسا قائمة على مبدأ التعاون ، فضلاً عن إقامة علاقات تجارية جديدة مع بلدان أخرى مثل المغرب العربي والبلدان الأفريقية .

وفيما يتعلّق بالمرحلة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٦ :

فقد تميّزت في مجال التصدير بالعمل على تنويع الأسواق والمنتجات وتنظيم عملية التصدير بشكل أكبر من خلال إحداث الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية إلى جانب تنمية التصدير وذلك بإحداث مركز النهوض بالصادرات الذي تتمثل مهمّته في تشجيع البحث عن أسواق خارجية جديدة ^(١) .

ومن أبرز الصادرات التونسية :

المنتجات الزراعية والمعدنية ، أما المنتجات الزراعية فكانت تتأثر كثيراً بالمحصول من جفاف وغيرها من المعوّقات ، والمعادن كانت تتأثر بالأسواق الخارجية للمعادن .

وأشارت الإحصائيات إلى أنّ نسبة ٤٣ % من قيمة الصادرات كانت تأتي من البترول، والفوسفات ومشتقاته ، والتي كانت تعادل ٢٣ % من مجمل الصادرات إضافة إلى الأقمشة والمصنوعات الأخرى ، والتي كانت تبلغ ١٩ % والزيتون ١٤ % من قيمة الصادرات .

وقد بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٧٩ نحو ٧١٦ مليون دينارٍ تونسي ، على الرغم من

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشتها البلاد آنذاك بسبب الاضطرابات السياسية^(١) . وذلك بعد أحداث **الخميس الأسود**^(٢) . والتي أنهت فترة انتعاش الاقتصاد التونسي الذي امتد حوالي نصف عقد من الزمن - طوال النصف الأول من عقد السبعينات - وشهد الاقتصاد التونسي خلالها تحسناً ملحوظاً مقارنة بالفترة التي سبقت ذلك ، وساعد على ذلك جملة من الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية ، وكذلك العوامل المناخية ، فتمكّنت حكومة الهادي نويرة ذات التوجّه الليبرالي من تحقيق معدلات نموّ إيجابية وتعديل الموازن العامة الاقتصادية والمالية للدولة وتحسين المقدرة الشرائية وإنعاش الاستهلاك والتحكم نسبياً في نسب البطالة والتضخم .

أما أهم البلاد التي كانت تستورد البضائع من تونس فهي : (فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ)^(٣) .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) أحداث الخميس الأسود :

في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٧٨ هزت البلاد أحداث دامية أودت بحياة المئات من التونسيين وخلفت الآلاف من الجرحى إثر الصدامات العنيفة بين النقابيين وجماهير العمال المتظاهرين والمطالبين باستقلالية الحركة النقابية في نشاطها ومواجهة غلاء الأسعار للمواد الغذائية من جهة ، وقوات البوليس والجيش من جهة أخرى .

وقد عمّت المسيرات والمظاهرات العمالية والشعبية شوارع وضواحي تونس العاصمة وكبريات المدن التونسية ورافقتها مصادمات وأعمال عنف وحرق وتكسير ، وكانت النتيجة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى .

وقد اعترفت الحكومة آنذاك (حكومة الهادي نويرة) بسقوط ٥٢ قتيلًا و٣٦٥ جريحاً ، فيما تحدثت تقارير أخرى مستقلة عن مقتل ما يزيد عن ٤٠٠ شخص وجرح أكثر من ألف . مجهول : أحداث ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨ - الأسباب والمجريات والدروس - جريدة الرأي ، تونس ، العدد ٧ تاريخ ٩ شباط ١٩٧٨ .

(٣) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢ - الواردات :

اعتمدت السياسة الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال على فرض القيود على استيراد المواد الاستهلاكية مقابل إعفاء بعض المواد المصنعة ، ضمن المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ومواد التجهيز من هذه القيود ، وذلك في إطار دفع نشاط القطاعات الصناعية .

وكانت تونس تستورد بالدرجة الأولى الآلات ومشتقات البترول والحديد والفولاذ والسكر والقمح (في السنوات التي لا يكفي فيها المحصول المحلي) والزيوت النباتية والأدوات الكهربائية .

وقد بلغت قيمة الواردات عام ١٩٧٩ نحو ١،١٥٠ مليون دينارٍ تونسي . و كانت فرنسا أكبر الدول المصدرة إلى تونس ، حيث كانت صادراتها تصل إلى ٣٤ % من مجموع ما تقوم تونس باستيراده من بضائع ، وتلتها ألمانيا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة .

وقد وقّعت تونس اتفاقاً مع السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٧٦ أعفي بموجبها زيت الزيتون التونسي من رسوم التصدير للبلدان الأوروبية ، وخُفّضت الرسوم على بقية المنتجات الزراعية التونسية المصدرة لبلدان أوروبا ^(١)

٣ - ضبط السوق :

عمدت الحكومة التونسية اعتباراً من عام ١٩٨٤ إلى اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الغذائية على مراحل و بانتظام ^(٢) . أما في عام ١٩٨٦ فقد تعهّدت تونس بعد اتفاقها مع مؤسسة النقد الدولي على تخفيض الرسوم الجمركية وعدم التدخل في تحديد الأسعار في الأسواق الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الناتج القومي ^(٣)

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) حمزة ، نبيلة : نماذج السياسات الاجتماعية (التجربة التونسية ودلالاتها) ، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية ، الأمم المتحدة - نيويورك ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

(٣) حميدة : مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

٤ - الميزان التجاري :

اتسمت الصادرات التونسية بعدم الانتظام بسبب التأثير تارة بعائدات الناتج المحلي وبأوضاع السوق العالمية تارة أخرى ، ففي عقد الخمسينات كانت الصادرات محدودة لحدثة قطاعات التنمية مع بداية الاستقلال ، أما في عقد الستينات فقد تراجع العجز في الميزان التجاري التونسي قليلاً نتيجة العائدات التي تحققت من تصدير الزيوت والنفط إضافة لعائدات السياحة^(١) .

أما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ فقد شهدت مديونية تونس نمواً وبمعدلات كبيرة مع تراجع طفيف عام ١٩٨٥ بسبب ارتباط الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الراسمالي العالمي لاتباع النهج الليبرالي في ادارة الاقتصاد التونسي . ويوضح الجدول التالي الحد الذي وصلت إليه الزيادة المتواصلة في حجم الديون الخارجية لتونس ممثلة في الأقساط والفوائد . تطوّر الدين الخارجي لتونس من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٥ ب (مليون دولار)^(٢) :

عام ١٩٧٠	بلغ الدين الخارجي ٥،٤١ مليون دولار
عام ١٩٨٠	ارتفع الدين الخارجي إلى ٦،٥٢٦ مليون دولار
عام ١٩٨٥	انخفض الدين الخارجي إلى ٤،٨٨٤ مليون دولار

وعلى الرغم من جهود الحكومات التونسية المتعاقبة بعد الاستقلال فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية فقد شهدت نهاية عهد الحبيب بو رقيبة في النصف الثاني من الثمانينات عجزاً في ميزان المدفوعات بلغ مليار دولار ، بسبب التخبط في التخطيط الاقتصادي وتطبيق عدة تجارب اقتصادية متناقضة مع بعضها خلال فترة زمنية قصيرة^(٣) .

(١) أمين : مرجع سابق ، ص ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المرزوقي : مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٣) مجموعة من المؤلفين : قصة وتاريخ الحضارات بين الأمس واليوم (تونس ، الجزائر) ، بيروت ١٩٩٨ ص ٨٢ .

و- النقل :

عملت تونس بعد الاستقلال - بغية تدعيم الاقتصاد التونسي وتحقيق المتطلبات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية - على ربط شمال البلاد بجنوبها ، وشرقها بغربها بشبكة طرق برية واسعة تمثلت من خلال الانجازات التالية :

١ - في مجال إنشاء واستصلاح الطرق :

تشير الأرقام التالية إلى الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ على النحو التالي :

- ١ - تعبيد الطرقات : تم إنجاز ما مساحته ٥٨٠٠ كم بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ .
- ٢ - في مجال إصلاح وتهيئة الطرقات الرئيسية : تم إنجاز المحاور التالية : (تونس - صفاقس) (تونس - الفحص) (تونس - الكاف) (تونس - بنزرت) .
٣. الأعمال المنجزة في محيط تونس الكبرى : تمثلت في تطوير المحاور الهامة وبناء طرقات التفافية كطريق X في اتجاه المطار ، و إنشاء الطريق السيارة الجنوبية الرابطة بين العاصمة وتركبي ثم الحمامات ^(١) .

٢ - في مجال النقل البري :

عُهد إلى شركة النقل البري بتونس والتي تسمى اختصاراً (نقل تونس) - وهي شركة حكومية - مهمة تسيير النقل العمومي في تونس ، وترجع جذور هذه الشركة إلى عام ١٨٧٢ وقد تم تأميم هذا القطاع على مراحل بدءاً من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٣ ^(٢) .

٣ - السكك الحديدية :

ترجع جذور شركة السكك الحديدية إلى عام ١٨٧٨ وقد تم تشغيل عدة خطوط في الشمال التونسي من أبرزها خط حمام الأنف وخط تونس .

(1) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال
(٢) النائب ، رضوان : النقل في تونس ، مجلة صانعو الحدث ، تونس العدد ٤٧ ، ١ - ٧ - ٢٠٠٧ ، ص ٣

أما في الجنوب التونسي ، فقد قامت الشركة الفرنسية للفوسفات وشركة السكة الحديدية صفاقس - قفصة ابتداءً من عام ١٨٨٥ بإنشاء خط (صفاقس - قفصة . المتلوي . المضيلة . تابديت . الرديف . أم العرايس) بغرض نقل الفوسفات .

وأسست بعد الاستقلال الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بمقتضى أمر صدر في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٦ لتتسلم الخطوط الشمالية ، ولم تتسلم الخطوط الجنوبية من شركة فسفات قفصة إلا في ٣١ كانون الأول ١٩٦٦ . وهي منشأة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي و تخضع لسلطة إشراف وزارة النقل وتتمثل مهمة الشركة في التصرف في مختلف الممتلكات التي وضعتها الدولة على ذمتها مقابل تأمين نقل المسافرين والبضائع على الخطوط الحديدية ويغطي هذا النشاط كامل تونس تقريباً .

٤ - في مجال النقل البحري :

تُعتبر تونس أهم محطة بحرية في شمال المتوسط بالنسبة للبلدان الأوروبية ، وتتميز بموقع استراتيجي وشريط ساحلي يمتد على طول ١٩٠٠ كيلو متر، ممّا يجعلها تحنلّ مركزاً هاماً بالنسبة للبلدان المتوسطية الأخرى . وتوجد في تونس (٧) موانئ تجارية تتميز بعبورها الآمن بالنسبة للبضائع والبواخر، بفضل موقعها المتميّز في قلب البحر المتوسط ، وعلى مقربة من الأسواق الأوروبية المتطورة وذات الاقتصاد سريع الوتيرة ، وبين القارة الإفريقية التي تتمتع بسوق يشمل مئات الملايين من السكان وتعتبر الشركة التونسية للملاحة والنقل البحري والتي أُسست في ٧ آذار من عام ١٩٥٩ المنظمّ الأول لعملية النقل البحري في تونس ، وأهم البواخر التي كانت تمتلكها تونس مع بداية الاستقلال الباخرة الحبيب ، الباخرة قرطاج ^(١) .

أما أهم الموانئ التونسية :

أ - ميناء رادس: الذي يحتلّ مكانةً مهمّة في منظومة النقل في تونس بفضل تخصّصه في الحاويات والمجرورات، ويؤمن الميناء ٢٢ في المئة من مجموع عمليات النقل البحري .

ب - ميناء حلق الوادي :

وهو أحد الواجهات المميّزة في الحوض الغربي للبحر المتوسط ، ويعتبر ميناء حلق الوادي

(١) التائب : مرجع سابق ، ص ٤ .

نقطة التقاء لشبكة الطرقات والسكك الحديدية الكبيرة في تونس ، كما أنه متنفس لمدينة تونس التي تتميز بثرائها التاريخي وتنوعها الثقافي وكثافة سكانها ، كما يستقبل الميناء المسافرين وسياح الرحلات البحرية وبواخر تحمل بضائع محددة كالسيارات والحبوب ، ويرتبط ميناء حلق الوادي بشبكة من الطرق التي تربط مدينة حلق الوادي بالعاصمة تونس .

ج- ميناء بنزرت

يتمتع بموقع استراتيجي على محور المسلك البحري (جبل طارق . السويس) ، ويلعب هذا الميناء دوراً فعالاً في مجال النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمدينة بنزرت ، بفضل وجوده على مقربة من جنوب أوروبا من ناحية والتطور الذي تشهده المناطق الصناعية والمواقع الطبيعية والتاريخية والأثرية في تونس من ناحية ثانية ، ويوفر ميناء بنزرت بفضل موقعه الاستراتيجي ووسائل النقل المتطورة فيه موقعاً تجارياً مهماً يمكن الصناعيين والمستثمرين وحرفيي السياحة من الانتقال بسهولة إلى أوروبا والسوق المتوسطية .

د - ميناء سوسة

يقع ميناء سوسة في وسط تونس ، وهو ميناء متخصص باستقبال ونقل البضائع المختلفة .

هـ - ميناء قابس

يتولى ميناء قابس - الذي يتميز بطابعه الصناعي - تأمين نقل المواد الكيميائية لحساب المصانع المجاورة والمتواجدة بمنطقة قابس الصناعية ، ويتمثل نشاط الميناء أساساً في توريد الكبريت والأمونياك ، وفي تصدير حامض الفوسفور والأسمدة الكيماوية ^(١) .

هـ - في مجال النقل الجوي :

يتميز النقل الجوي في تونس بتوزع العديد من المطارات في معظم أنحاء البلاد ، وتعدّ شركة الخطوط الجوية الوطنية التونسية التي تأسست في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨ والتي تم تأميمها عام ١٩٥٦ الشركة الحكومية المكلفة بتسيير النقل الجوي ، أمّا شعارها قرطاج للطيران ^(٢) .

(1) www.tunisia.sat .com

(٢) التائب : مرجع سابق ، ص ٤ .

ز- فعاليات اقتصادية أخرى ، وتشمل :

١ - النقد :

سعت الحكومة التونسية بعد الاستقلال إلى بناء أسس اقتصاد وطني متين ، وقد حققت إنجازات ملموسة في هذا المجال ^(١) . تجلّى ذلك عندما عملت تونس على تحقيق الاستقلال النقدي بإحداث البنك المركزي التونسي في ١٨ أيلول عام ١٩٥٨ . وإصدار وحدة نقدية تونسية وهي الدينار في ١٨ تشرين الأول من العام نفسه ، وكان الدينار التونسي عند صدوره في تشرين الأول ١٩٥٨ يعادل ألف فرنك فرنسي قديم ، ولم يجر خفض قيمته مع خفض قيمة الفرنك الفرنسي في كانون الأول عام ١٩٥٨ ^(٢) .

كما عملت تونس على الاشتراك في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في نيسان عام ١٩٥٨ وإحداث ثلاثة بنوك شبه حكومية مثل (الشركة التونسية للبنك) و (البنك القومي الفلاحي) و (الشركة القومية للتمويل) ، مهمتها تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى .

وتقلّص هيمنة البنوك الفرنسية بالسماح لفروع بنكية أجنبية أخرى بالعمل في البلاد ، وإنشاء مؤسسات حكومية للقيام بالاستيراد والتصدير كديوان التجارة ، وديوان الحبوب ، وديوان الزيت ... ^(٣) . كما تمّ إحداث مصارف وطنية لحماية العملة الوطنية ، مثل المصرف التونسي العربي الدولي و هو أول بنك تونسي من حيث الإيرادات ، أسس في نيسان عام ١٩٧٦ بالعاصمة تونس ، ومن أبرز المؤسسين للبنك : منصور معلّة ، محسن حشيشة ، والمختار فخفاخ وهم من مدينة صفاقس وكان يستثمر مداخله داخل تونس في مجالات المالية والتأمين . ^(٤)

(١) الشاطر: مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٢) أمين : مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

(3) www.histoiregeographie.iquebec.com

تحديث المجمع التونسي

(4) www.tunisia.sat.com

تاريخ تونس

٢ - النظام الضريبي التونسي :

تميّز النظام الجبائي التونسي بقدمه ، حيث تناول دستور عام ١٨٦١ مجموعة من الضرائب وكيفية تنظيمها واستخلاصها ، وقد وُجدت في تلك الفترة ضريبة تسمى المجبى والعشر و ضريبة القانون وضريبة المرجع وضريبة الخدمة الجسدية إضافة إلى عدد من الضرائب الأخرى

و في فترة الحماية الفرنسية تمّ إجراء تعديلات على النظام الضريبي ، فأحدثت ضرائب جديدة شملت بالخصوص الكحول والسكر والقهوة والزيوت ، كما تمّ استبدال ضريبة "المجبى" بضريبة أخرى كانت تعرف بـ " استيطان " .

أما بعد الاستقلال ، فقد صدرت مجموعة من النصوص القانونية عام ١٩٦٢ في محاولة لإصلاح النظام الضريبي ، فتمّ إحداث ضريبة تخصّ العمل الزراعي ، كما استحدثت ضرائب خاصة للمهن غير التجارية وضريبة على المرتبات والأجور في القطاع العام والخاص وضرائب تخصّ الإنتاج والاستهلاك في القطاعات الصناعية والتجارية .

كما تمّ بمقتضى القانون الصادر عن وزارة المالية في عام ١٩٧٧ إدخال تغييرات جوهرية على النظام الجبائي التونسي بهدف القضاء على التهرب من الضرائب ، وذلك بتحسين طرق التحصيل الضريبي وردع التحايل .

ونتيجةً لتدهور الوضع المالي والاقتصادي لتونس عام ١٩٨٦ اتخذت الدولة مجموعة من التدابير في إطار الإصلاحات الشاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية والمالية ، حيث أصبح النظام الضريبي التونسي نظاماً عصرياً ومكوّناً أساساً من ضرائب تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية ، إضافةً للضريبة الشخصية للدولة وغيرها ، وقد ساهم هذا الإصلاح في تحقيق عدّة أهدافٍ على مختلف الأصعدة ، فعلى مستوى تحصيل الضرائب تم تبسيط النظام الضريبي مع توخّي سياسة التخفيف في جباية الضرائب و على المستوى الاقتصادي تم تشجيع التصدير والاستثمار ومنع الازدواج الضريبي الاقتصادي على الدخل ، وعلى المستوى الاجتماعي تم تقليص الضرائب قدر المستطاع عن كاهل الشعب التونسي ^(١) .

(1) www.alepoeconomics.com

هي إحدى المؤسسات التابعة لوزارة المالية ، و يمتد دورها من تحصيل الرسوم والضرائب إلى الرقابة على حركة البضائع الواردة إلى البلاد و البضائع الصادرة منها. ومن المهام الأساسية للجمارك : (تحصيل الرسوم و الضرائب من المستوردون و المصدرون) طبقاً لقانون التعرفة الجمركية و القوانين الأخرى ، وحماية إيرادات الدولة ، و ذلك عن طريق التأكد من دفع الرسوم و الضرائب الواجبة والرقابة على المستودعات في الموانئ البحرية و الجوية ، ومراقبة الالتزام بتطبيق القرارات و القواعد و المعايير التي تصدرها الوزارات و المصالح الحكومية الأخرى في الدولة مثل (وزارة الزراعة و وزارة التجارة ووزارة الثقافة و وزارة الداخلية و إدارة مكافحة المخدرات و إدارة التفتيش على الأسلحة والمواد المتفجرة بوزارة الداخلية) .

نشأ النظام الجمركي في تونس قبيل الاستقلال عام ١٩٤٩ . وكانت فرنسا تسيطر على كامل القطاع الجمركي بما في ذلك التجارة الخارجية ، وقد أعفت فرنسا مواطنيها من الضرائب على البضائع التي يدخلونها إلى تونس والبضائع المصدرة من تونس إلى فرنسا ، في حين لم تمنح هذا الامتياز إلى التجار التونسيين . وكانت أغلب البضائع المصدرة من تونس تشمل المنتجات الزراعية والمعدنية .

وقد تمكنت تونس عام ١٩٥٩ من التخلص من معظم القوانين المتبعة في عهد الاحتلال الفرنسي فيما يخص الجمارك وبناء نظام جمركي مستقل ، ومنذ ذلك الوقت بدأت تونس تعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول العربية المجاورة مثل (ليبيا والجزائر والمغرب) بالإضافة إلى دول عربية أخرى مثل (مصر وسورية واليمن) وغيرها من الدول بهدف تحقيق الاستقلال التام للقطاع الجمركي ، وقد سنت عدة قوانين لتنظيم هذا القطاع ، كما خضعت هذه القوانين للتعديل باستمرار بغية مواكبة التطورات الإقليمية والعالمية ^(١) .

(١) الساهلي : مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

٤-٥ الاستثمار :

كانت الاستثمارات وطريقة توزيعها الجغرافي في تونس زمن الاحتلال الفرنسي عائقاً أمام جهود الدولة بعيد الاستقلال لتنظيم عملية الاستثمار ، فقد حظيت العاصمة تونس والساحل الشرقي للبلاد بالقسط الأكبر من الاستثمارات ^(١) .

لكن الموقع الجغرافي لتونس في قلب المتوسط جعلها مناخاً جيداً للمستثمرين العرب والأجانب فضلاً عن التسهيلات التي كانت تمنحها الدولة بعيد الاستقلال وخاصة في عقد السبعينات ^(٢) .

وقد بدأت مسألة الاستثمار في تونس تُطرح بعيد الاستقلال ، عندما تمّ الوعي بالتفاوت الإقليمي بين المدن التونسية ، وأنّ المدن التونسية لا تملك نفس الإمكانيات الاقتصادية . فبعض المناطق لها من الموارد ما يمكنها من التطور والنمو والتنمية ، خلافاً لمناطق أخرى لا يمكن لها تأمين حاجاتها الأساسية والملحة دون تدخل الدولة وبشكل مباشر . لذلك بدأت مسألة التنمية الإقليمية تطرح نفسها في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية بصفة تدريجية والتي انطلقت بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧١ وكانت المسألة تطرح على الصعيد الوطني بهدف الحدّ من التفاوت بين الشمال التونسي الغني والجنوب الفقير ، وقد بيّنت البحوث المنجزة منذ عام ١٩٦٢ أنّ كثافة الاستثمارات في منطقة ما وفي فترة معينة تؤثر سلباً على المناطق الأخرى .

ومنذ ذلك الحين تمّ صياغة خطط التنمية في مجال الاستثمار على معظم مساحة القطر التونسي ، بهدف تحقيق التنمية الشاملة لكلّ الأفراد وكذلك بالنسبة للقطاعين العام والخاص وقد ساهمت الاستثمارات في إنشاء بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومؤسسات عامة وخاصة صناعية ومالية وسياحية وغيرها ، وصلت تكلفتها إلى ١٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ ^(٣) .

(١) بالهادي ، عمر : بعض إشكاليات التنمية الجهوية ، مجلة الطريق الجديد ، تونس ، حزيران ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) العابدي ، منال : تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح ، جريدة العرب ، تونس ، ٢٦-١٢ - ٢٠٠٧ ، ص ١ .

لكن ورغم هذه الدراسات وخطط التنمية المتبعة فقد شهد عقد الستينيات - رغم الجهود التي بذلت لإيجاد التوازن على كامل التراب التونسي في عملية التنمية الشاملة - مناطق استثمارية محددة شملت العاصمة والساحل كما في الفترة السابقة للاستقلال ، ولم يكن عقد السبعينيات - الذي عرف توجهاً اقتصادياً يقوم على تحرير الاقتصاد وتشجيع التصدير وتدفق المؤسسات الأجنبية - مختلفاً عن سابقه في تركيز الاستثمارات في العاصمة والساحل مع بعض المناطق التي حظيت ببعض الاستثمارات مثل باجة والقصرين ولكن بشكل محدود ، وفيما يلي جدولاً يبين الحجم الإجمالي للاستثمار في قطاع الصناعات المعملية وعدد أماكن العمل فيها وذلك حسب الفترات المدرجة كما يلي :

١ - ١٩٦٢ - ١٩٧٢ : ١٥٠ مليون دينارٍ مع توفير ٥٠,٠٠٠ فرصة عمل .

٢ - ١٩٧٢ - ١٩٨٢ : ١١١٧ مليون دينارٍ مع توفير ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل .

٣ - ١٩٨٢ - ١٩٨٦ : ١٥٤٤ مليون دينارٍ^(١) .

وقد تمكنت تونس من السير في طريق التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة وفي نسبة الديون التي بلغت في عام ١٩٨٧ (٢٦,٥ %) . وبالتوازي مع ذلك بلغت نسبة التضخم في حدود ١٤,١ في العام ١٩٨٢ ، وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في البلاد ١٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٦^(٢) .

٥ - السياحة :

عملت تونس منذ الاستقلال على تنمية القطاع السياحي ، إذ لعبت خطط التنمية الاقتصادية منذ الستينيات دوراً هاماً في دعم القطاع السياحي ، ولأنّ الحكومة في البداية كانت هي التي تبادر في المقام الأول للاستثمار في هذا القطاع ، فإنّ دورها تقلّص شيئاً فشيئاً ، مفسحة المجال للقطاعات الاقتصادية المختلفة للقيام بدورها لتنمية هذا القطاع الحيويّ والهامّ^(٣) .

(١) بالهادي : مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) موسى ، آمال : تونس تستحضر مكاسبها ، جريدة الصحافة ، تونس ، ٢٥ - ٣ - ٢٠٠٨ ، ص ٧ .

(٣) الباروني : مرجع سابق ، ص ٦ .

وبعد عام ١٩٦٣ الانطلاقة الحقيقية للنهوض بالسياحة في تونس من خلال تأسيس شركة النزل والسياحة التي عملت على بناء ثلاثة عشر فندقاً فخماً ، وأخذت المبادرات الخاصة تستثمر في هذا القطاع الذي شهد في فترة الستينيات رواجاً ودخلاً كبيراً من العملة الأجنبية^(١)

إنّ السياحة التونسية متنوعة ، ويعود ذلك إلى تمتّع تونس بخصائص فريدة مكّنتها من تنويع السياحة وجعلها من أهمّ مصادر الدخل الوطني وتمثّلت تلك الخصائص في :

١ - المشاهد الطبيعيّة الغنيّة .

٢ - تنوّع النظام البيئي و الثراء الثقافي .

٣ - موقع تونس الجغرافي في قلب المتوسط وعلى أطراف الصحراء الشاسعة الإفريقيّة .

٤ - العلاقات الاقتصادية والدولية .

كلّ هذه العوامل جعلت السياحة التونسية متنوعة ومرغوباً فيها أكثر من غيرها على الساحل الشمالي للقارة الأفريقية .

ولأجل تنمية السياحة عملت الحكومات التونسية المتعاقبة بعد الاستقلال على :

١ - تحسين ظروف الاستقبال والعناية بالمواقع الأثريّة وتطوير البرامج الإعلاميّة للزوّار .

٢ - ابتكار منتجاتٍ سياحيّة جديدة ونشرها والاهتمام أكثر بالهندسة السياحية وإعداد آليّة للرصد والتحليل لتقييم الآثار الاقتصاديّة المنجّرة عنها ، وإيجاد تعاون بين العاملين في المجالات الثقافيّة والسياحيّة .

وبفضل هذه الخطوات أصبحت السياحة أكبر مصدر للنقد الأجنبي بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٧٦ بعد عائدات تصدير النفط^(٢) .

(١) بلخوجة : مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

(٢) الباروني : مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .

وقد بلغ عدد السيّاح الذين زاروا تونس عام ١٩٧٨ مليوناً و مئة واثنين وأربعين ألفاً استفادت البلاد عن طريقهم أكثر من ١٥٠ مليون دينار تونسي (في ذلك العام كان الدينار التونسي يساوي دولارين) . الأمر الذي جعل السياحة تلعب دوراً مهماً في تعديل الميزان التجاري التونسي فقد تضاعفت المداخل السياحية أكثر من ١٥ مرة بين عامي ١٩٦٢-١٩٨٢ . وأضحت السياحة رافداً مهماً لتطوير القطاع الصناعي من خلال تهيئة فرص العمل لليد العاملة المتخصصة ، وخلق صناعات ترتبط بالعمل السياحي وبأذواق السائحين .

كما عملت تونس على إيجاد تنسيق تام بين وزارتي السياحة والثقافة لتحقيق التكامل المطلوب لتطوير قطاع السياحة من جميع النواحي ^(١) ، والنهوض بمختلف أنواع السياحة في تونس من خلال تأمين متطلبات هذا النهوض ويمكن تقسيم السياحة في تونس من حيث النوع إلى :

- ١ - السياحة العلاجية والاستشفائية - ٢ - سياحة المعارض - ٣ - سياحة المؤتمرات
- ٤ - السياحة البيئية - ٥ - سياحة السباقات والمهرجانات - ٦ - سياحة التجوال
- ٧ - سياحة التسوق - ٨ - السياحة الترفيهية - ٩ - السياحة الثقافية - ١٠ - السياحة الشاطئية .

ودعماً للقطاع السياحي عملت الحكومة التونسية عام ١٩٨٥ على الجمع بين المتاحف الوطنية جاعلةً منها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري . ونظراً للدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم به السياحة ، فإنها مكّنت من تنمية النشاط الثقافي و تطوير الخدمات و تشجيع الصناعات التقليدية ، وسمحت بربط الماضي بالحاضر كما ربطت بين التراث والهوية و بين الطابع المحلي والعالمي ^(٢) .

ومما ساعد على تطور السياحة في تونس الدعم الكبير الذي حصلت عليه من خلال الإجراءات والتسهيلات التي مُنحت لها بغية تفعيلها وتطويرها ، حيث المنتجات والتسويق والاستثمار إضافة إلى التوسّع في المجال الفندقي .

(١) الشيخ : مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) الباروني : مرجع سابق ، ص ٨ .

وتشير الأرقام التالية إلى مدى تركيز خطط التنمية على تطوير القطاع السياحي من خلال توفير كافة المتطلبات اللازمة لذلك ودعم قطاع السياحة باستمرار ليكون من أهم دعائم الدخل الوطني .

فعلى صعيد تأمين خدمات الاستقبال والإقامة في الفنادق التونسية على اختلاف درجاتها فقد ازداد عدد الأسرة من ٤٠٠٠ سرير في عام ١٩٦٢ إلى ٩٨٠٠٠ سرير في عام ١٩٨٦ .

كما قفزت العائدات المالية للقطاع السياحي من ٢ مليون دينار في عام ١٩٦٢ إلى ٣٨٥ مليون دينار في عام ١٩٨٦ ^(١) . وكان هناك ٦٠٠٠٠٠ سائح عام ١٩٧١ . وازدادت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة تقارب ٤٠ % خلال فترة الستينيات .

أما المردود من العملة الصعبة فقد انتقل من مليوني دينار عام ١٩٦٢ إلى ٥٢ مليوناً عام ١٩٧١ وبلغ ٦٤ مليوناً عام ١٩٧٢ .

ويمكن القول : إنّ كلّ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس كانت تهدف إلى جعل السياحة تمثل فتحةً ومنفذاً لكل الذين لا يحسنون الادخار بقصد " الاستثمار " ، وذلك في صفوف فئة التجّار ، وظهر ذلك واضحاً في فترة الستينيات التي شهدت نقل رأس مال التاجر البسيط من حانوت البقال إلى القطاع السياحي ^(٢) .

(1) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال .

(٢) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

الفصل الثاني

الحياة الاجتماعية في تونس ١٩٥٦ - ١٩٨٦

أ - المجتمع التونسي :

يلعب النمو السكاني دوراً هاماً في النشاطات البشرية وفي الوقت ذاته يسبب الكثير من المشكلات : كنمو المدن ، والتوسع العمراني ، ومشكلات تقسيم الثروة ، واستثمار الأراضي ، ومشاريع الإسكان والتعليم والصحة والاتصالات وإقامة الأسواق . ويمكن القول إن النمو السكاني تنعكس فيه كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في أي منطقة ^(١) . كان المجتمع التونسي في أواسط الخمسينيات - من القرن العشرين - يتصف بكونه مجتمعاً شاباً وهذا ما أوقعه في مشكلات نمو اقتصادية واجتماعية خاصة في مجتمع الشباب . وقد شهدت البلاد التونسية منذ الاستقلال تحولات ديموغرافية هامة كانت لها انعكاسات على التركيبة العمرية للمجتمع . لأجل ذلك عملت تونس على تطبيق سياسة سكانية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة و الحد من النزوح ، تمثلت في رفع السن القانوني للزواج وتوعية السكان لضرورة تنظيم الأسرة ، ما أدى إلى انخفاض نسبة النمو الطبيعي ^(٢) .

١ - فئات السكان ونشاطاتهم الاجتماعية :

أ - المسلمون :

بلغت نسبة المسلمين في تونس مع بداية الاستقلال ٩٨% من مجموع السكان وينص دستور الجمهورية التونسية في أول بنوده على أن تونس دولة مستقلة ، دينها الإسلام ولغتها العربية و أن هوية الشعب التونسي عربية إسلامية في الصميم ^(٣) .

(١) سعيد ، إبراهيم احمد : أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق ١٩٩٧ ص ٢٨ .

(٢) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٣) الكحلوي ، طارق : بورقيبة والدين ، جريدة العرب ، الدوحة ، ١٩ نيسان ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

يندرج عن المسلمون الغالبية العظمى من السكان البربر والزنوج والبدو ، ويتركزون في المدن والأرياف والواحات الجنوبية والصحراء^(١) .

١ - **سكان المدن** : ينحدرون من عدة عناصر مثل : سكان تونس الأصليين من البربر الذين اعتنقوا الإسلام والمهاجرون الليبيون الذين وفدوا إلى تونس من ليبيا على شكل هجرات واستقروا في تونس العاصمة والمناطق الغربية من البلاد مثل مدن باجة والكاف والقصرين .

وقد عرفت تونس الهجرات الليبية منذ زمن بعيد وازدادت مع المد الإسلامي سواء كانت هذه الهجرات من القبائل البربرية التي نزحت إليها من ليبيا بعد الفتح الإسلامي أو تلك التي كانت تحت وطأة زحف قبيلتي بني هلال وسُليم أو الهجرات اللاحقة في العهد العثماني ، حتى أصبحت أي مدينة أو منطقة في تونس لا تخلو من عائلة ذات أصول ليبية وخاصة المناطق المعروفة بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها . وتمتع الليبيون بخصوصيتهم في الأجواء التونسية فكانت لهم مشيختهم الخاصة نسبة للمناطق التي وفدوا منها مثل المشيخة الطرابلسية والغدامسية والفرزانية . والملاحظ أن كثيراً من الأسماء والمسميات الليبية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة التونسية فمثلاً نجد اسم الطرابلسي والزهوني والورفلي والغرياني والغدامسي والمصراطي وغيرها من الأسماء التي اختلطت مع الأسماء التونسية . وفي تونس مناطق وأحياء كاملة ترجع في جذورها إلى قبائل ومدن وقرى ليبية كمنطقة ورفلة نسبة إلى قبيلة ورفلة الليبية . ومن أشهر الشخصيات التونسية من أصول طرابلسية الحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس بعد الاستقلال والباهي الادغم رئيس الوزراء التونسي في عهد الحبيب بورقيبة والذي كان من مدينة مصراته الليبية . وقد قام المهاجرون الليبيون بدور رئيسي في الحياة الاقتصادية ، فقد عملوا في مناجم الفوسفات بمنطقة الجنوب حتى وصلت نسبتهم إلى ٥٠% في حين بلغت نسبة التونسيين ٤٠% من مجموع القوة العاملة تحت الإدارة الفرنسية^(٢) .

(1) www.Omanculf.net

شبكة خليج عمان - الأرشيف الوطني

(2) www.archives.nat.tn

الأرشيف الوطني التونسي: السكان في تونس ، الهجرة الليبية ، ٢٠٠٩

ومن المهن التي عملوا بها في تونس بعد الاستقلال امتلاك وإدارة المخازن والتي عُرف بها أبناء منطقة ككله من الليبيين . وعلى الرغم من قوة المؤسسات الدينية التونسية ، وخاصة الزيتونة وتأثيرها العلمي في كثير من الليبيين فإن الزوايا الليبية في تونس وجد لها حضوراً ملحوظاً . فانتشرت كثير من هذه الزوايا وفي مقدمتها السنوسية . والتشابه بين تونس وليبيا بلغ حداً كبيراً بحيث يصعب التمييز أحياناً بين ما هو طرابلسي أو تونسي . فالزي الطرابلسي لا يختلف كثيراً عن الزي التونسي وخاصة زي النساء وكذلك الأكلات الشعبية والطرب كالموشحات ، أما لهجة الجنوب التونسي فهي قريبة جداً من اللهجة الطرابلسية وخاصة جنوب وغرب تونس مما وحد الشعر الشعبي بين البلدين .

كما تعد الأسر الأندلسية التي استوطنت في تونس مع سقوط الأندلس بيد الإسبان في عام ١٤٩٢ من مكونات المجتمع التونسي وقد استقرت في المدن بشكل رئيسي ^(١) ، وشكلت نواة مع المهاجرون الليبيون ، الطبقة الوسطى التي تعد من أهم الطبقات التي عرفت المدن التونسية ، فمنذ الاستقلال توصل إلى المناصب القيادية في الدولة نخبة سياسية منها ، عملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية مساندة لدولة الاستقلال حيث شكلت كيان سياسي قانوني للتغلب على الأزمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها في مختلف مراحل نموها .

وقد استفادت الطبقة الوسطى من انضمام شريحة مهمة من شباب الطبقة الفقيرة الذين استفادوا من تحصيلهم العلمي في رفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ، وكانت تمثلها النقابات بكافة أنواعها . ورغم المصاعب الاقتصادية التي واجهتها فقد حافظت على دورها الاجتماعي كصلة وصل أساسية في المجتمع التونسي للربط بين الطبقات الغنية والفقيرة على حد سواء ^(٢) .

(1) www.archives.nat.tn

الأرشيف الوطني التونسي: السكان في تونس ، الهجرة الليبية ، ٢٠٠٩ .

(٢) مجهول : التنمية البشرية في تونس ، جريدة المستقبل ، ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، تونس ، العدد ٢٠٨٩

ص ٥ .

٢ - سكان الريف :

يتميز سكان الريف التونسي بحفاظهم على نمط حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ زمن طويل رغم تقلبات التاريخ ، وخاصة في المناطق الساحلية أي المنطقة الممتدة من بنزرت حتى تونس ، إضافة لسكان جزر جربة وقرقنة . وكان للاندلسيين المتدفقين إلى تونس في القرن السابع عشر الميلادي دور كبير في تعريب معظم سكان الريف التونسي ، حيث لم تبق اللهجة البربرية متداولة سوى في جزيرة جربة .

وتعد الزراعة الحرفة الرئيسة لأبناء الريف التونسي ، فبعد الاستقلال قدر عدد العاملين في قطاع الزراعة بنحو ٧٠ % من مجموع السكان لكن ذلك لم يمنع هجرة أعداد كبيرة من أبناء الريف باتجاه المدن أملاً بمستوى معيشة أفضل ^(١) .

٣ - الزنوج :

يتمركز الزنوج في تونس في الواحات وينحدرون من العبيد الذين وفدوا إلى تونس من أفريقيا للعمل في تونس كخدم أو مزارعين صغار وذلك في العهد العثماني ، وكانوا يشكلون طبقة اجتماعية في العهد العثماني وإبان الاحتلال الفرنسي . وقد ألغي تصنيف العبيد كطبقة اجتماعية في المجتمع التونسي بعد استقلال تونس عام ١٩٥٦ عندما فرضت أوروبا على تونس إلغاء العبودية عام ١٩٦٤ . وللزنوج في تونس موسيقى خاصة بهم لكنها ضعيفة الانتشار وأشهر مغنيهم بو سعديّة الذي كان يتزين بملابس مزركشة و متعددة الألوان وهو يدور الشوارع متغنيا بهذه الموسيقى باستعمال الآلات أو اللهجة ^(٢) .

٤ - البدو :

تعد مدينة تطاوين الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي لتونس أهم مناطق استقرار البدو في

(١) أمين : مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٢) التونسي ، رمزي : موسيقى الزنوج ، مجلة الحياة الثقافية ، العدد ١٨١ ، تونس ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ١٧٩ .

تونس وهي تسمية بربرية معناها (العيون الجارية) ، مناخها شبه صحراوي بحكم بعدها عن التأثيرات البحرية و انفتاحها على الصحراء . لذا فإن هذه المنطقة لا تشجع على الاستقرار فيها من الناحيتين الجغرافية و المناخية ، إلا أنها كانت آهلة بالبدو المتكيفين معها منذ أقدم العصور رغم وعورة تضاريسها و قساوة مناخها .

وقد شهدت المنطقة هجرة أبنائها بعد الاستقلال بأعداد كبيرة باتجاه العاصمة والمناطق الساحلية و ذلك بسبب العوامل الجغرافية والطموح إلى العيش في ظروف أفضل ^(١)

وكذلك نجد البدو في تونس المنتشرين في المنطقة المتوسطة الممتدة في شمال تونس - وادي المجردة والسهول العليا - وهي منطقة خصبة لزراعة الحبوب ، لكن غياب أنظمة الري المتطورة والاعتماد على الأساليب القديمة في الري أدى إلى غياب زراعة الحبوب وتحولت المنطقة مع مرور الزمن إلى مراعي شجعت البدو على الاستقرار فيها . كما ينتشرون بأعداد كبيرة كلما توجهنا نحو الصحراء - جنوبي سلسلة قفصة - الواقعة في الجنوب الغربي من تونس ^(٢) .

٥ - البربر :

كان البربر يمثلون أغلبية الشعب التونسي قبيل هجرة قبيلتي بني هلال وسليم منتصف القرن الحادي عشر الميلادي ، لكن وبفضل اندماجهم ضمن الثقافة العربية وانصهارهم في المجتمع التونسي ، ومع مرور الوقت أصبحوا لا يشكلون أكثر من ٥ % من مجموع السكان مع بداية الاستقلال ونسبة ٢ % منهم فقط يتكلمون الامازيغية بجانب العربية . وتعتبر اللغة الامازيغية غير معترف بها وفق دستور الجمهورية التونسية . وللبربر طقوس وفنون وعادات وتقاليد وملابس خاصة تعتبر فلكلوراً شعبياً وجزءاً من التراث الثقافي " التاريخي " لتونس ، يتمركز البربر في المناطق الجبلية الوعرة وفي الواحات الجنوبية ، مما أدى إلى انعزالهم عن أغلب

(1) www.atouf.net

إذاعة تطاوين (وثيقة تاريخية عن نشأة مدينة تطاوين وتاريخها) فاطمة جراد ، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ .

(2) www.archives.nat.tn.

الأرشيف الوطني التونسي

النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في العاصمة والساحل والمدن الرئيسية بعيد الاستقلال^(١) .

أما أهم أعياد المسلمين في تونس فتتمثل في :

١ - رأس السنة الهجرية عند المسلمين :

تسمى ليلة رأس السنة الهجرية بـ " رأس العام " باللغة المحلية ومن عادة التونسيين في هذا اليوم أنهم يطبخون الكسكسي بالقديد والفول ويتبادلونه بين بعضهم البعض وينفقون على العيال ويتبادلون الزيارات ويذهب الرجال إلى المساجد ليستمعوا إلى قصة هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته .

٢ - عيد المولد النبوي الشريف :

يحتفل التونسيون في بداية هذا اليوم بمولد الرسول محمد (ص) ويتبادلون التهنة ويتناولون الحلوى ، وهي طقوس لا تختلف من حيث المضمون عن احتفالات رأس السنة الهجرية .

٣ - عيد الفطر :

وهو العيد الذي يلي فريضة الصيام ، وفي هذا اليوم يبدأ التونسيون يومهم بالصلاة والتوجه إلى المقابر لزيارة الأموات ، وبعد ذلك يبدؤون بالاحتفال ، بتناول الأطعمة الخاصة بالعيد والحلويات وتبادل الزيارات .

٤ - عيد الأضحى المبارك :

وهو العيد الذي يلي فريضة الحج ، ولا يختلف الاحتفال في هذا العيد عن عيد الفطر باستثناء التونسيون الذين ينتظرون عودة ذويهم بعد أداء مناسك الحج ليحتفلوا معهم بأجواء العيد^(٢)

(١) أمين : مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(2) www.archives.nat tn.

الأرشيف الوطني التونسي

ب - المسيحيون :

بلغ عدد المسيحيين في تونس مع بداية الاستقلال نحو (٢٢) ألف نسمة ترجع أصولهم إلى جنسيات أوروبية وعربية موزعين في كل أرجاء البلاد . جذورهم تعود إلى مئات السنين يدل على ذلك الآثار التي تشير إلى انتشار المعموديات والكنائس في عدة مناطق من البلاد لكن عددهم انحسر بفعل الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة ، وقد بلغ عدد الكهنة في تونس ١٥٠ عام ١٩٦٤ وعدد الكنائس التي كانت موجودة مع بداية الاستقلال أحد عشر كنيسة ويتبعون الطائفة الكاثوليكية اللاتينية ، ويقطن معظم المسيحيين بمدينة الصخيرة الواقعة شرق تونس^(١) . ومن أهم الأعمال التي يمارسها المسيحيون في تونس التعليم الثانوي والعالي ، والعمل في المؤسسات الحكومية والصحافة . وبالنسبة لأعياد المسيحيين في تونس فتشمل :

١ - عيد ميلاد السيد المسيح : يأتي هذا العيد في الخامس والعشرين من كانون الأول .

٢ - رأس السنة الميلادية : يأتي في بداية كل عام .

٣ - ميلاد الغطاس : في السادس من كانون الثاني من كل عام .

٤ - عيد الفصح : العيد الذي يحتفل به المسيحيون ربيع كل عام وخاصة في شهر نيسان .

٥ - عيد الصعود : وهو العيد الذي يلي عيد الفصح بـ ٤٠ يوم .

٦ - عيد العنصرة : يأتي هذا العيد بعد عيد الفصح بـ ٥٠ يوم . ولا تقتصر أعياد المسيحيين في تونس على هذه الأعياد ، فهناك أعياد أخرى ، يحتفلون بها تخص السيدة مريم ، والقديسين . وتعتبر طقوس هذه الأعياد متشابهة من حيث بدء يوم العيد بإقامة القداس (الصلاة) ، ثم التوجه إلى البيت لتناول الحلوى ، وتبادل الزيارات مع الأقارب والأصدقاء^(٢) .

(١) المباركي ، نور الدين ، المسيحيون في تونس ، جريدة الوطن التونسية، العدد ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ ص ٥ .

(٢) قلادة ، أندراوس بسادة : الأعياد المريمية ، كنيسة السيدة العذراء (الطائفة الكاثوليكية المنتشرة في شمال أفريقيا) ، لوس أنجلوس - كاليفورنيا ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦ و ٧٠ .

ج - اليهود :

ينقسم اليهود في تونس إلى طائفتين " طائفة التوانسة " الذين جاؤوا إلى البلاد منذ القديم ، بعد السبي البابلي لهم ، وطائفة " القرانة " وهم الذين جاؤوا من أوروبا إبان الاحتلال الفرنسي وتعتبر هذه الطائفة ذات أقلية بالمقارنة مع " طائفة التوانسة " ولكنها ذات وضع مادي أفضل . سكن اليهود مدينة جربة بعد أن قام نبوخذ نصر، ملك بابل بسبيهم ، ثم أصبحت الجزيرة مقصد طوائف يهودية أخرى بعضها قادم من الشرق والبعض الآخر من الغرب ، يتكلمون فيما بينهم لغة عبرية قديمة ، و يتحدثون مع التونسيون لغة عربية دارجة مصحوبة بلكنتهم الخاصة التي تبقى وحدها مفتاح التمايز بينهم وبين العرب في تونس ^(١) .

ويقول اليهود إن كنيس الغريبة في جربة توجد فيه واحدة من أقدم نسخ التوراة ، ارتبطت نشأته بامرأة قدمت إلى جربة وعاشت فيها إلى أن ماتت في مكان الكنيس الموجود حالياً وتضم مدينة جربة مدارس تلمودية لتعليم الأطفال الدين اليهودي وتاريخ اليهود واللغة العبرية ^(٢) . وفي القرن العشرين بدأ اليهود موجة من الهجرة إلى فلسطين . غير أنّ العديد من اليهود فضلوا البقاء في تونس ، من أجل عدم التفريط في ممتلكاتهم ونفوذهم الإقتصادي الذي حصلوا عليه من مزاوله مهنة صناعة الذهب والتجارة في فترة الحماية الفرنسية ^(٣) .

وكان لليهود امتيازات في عهد بورقيبة و تصريحاته للصحف التونسية دليلاً على ذلك . حيث قال في عام ١٩٣٨ إن : اليهودية ديانة أمّا الصهيونية فأطروحة ، وطالب ب تنقية اليهودية من الصهيونية تماماً ، كما طالب مفكرون خلال الحرب العالمية الثانية ، ب تنقية ألمانيا من النازية وقد كان لليهود صحف في تونس شجعت على اقامة وطنهم المزعوم في فلسطين ، كما ظهر

(1) www.archives.nat.tn.

الأرشيف الوطني التونسي

(٢) السعفي ، كلثوم : تصور الصحف الصهيونية التونسية للدولة اليهودية " الثلاثينيات " ، الطبعة الاولى ، قبرص ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ ، ص ١٨ .

(٣) التيمومي ، الهادي : النشاط الصهيوني بتونس بين عامي ١٨٩٧ - ١٩٤٨ ، تقديم ، محمود درويش ، الطبعة الاولى ١٩٨٢ ، التعاضدية العمالية ، تونس - صفاقس ، ص ٤٢ .

في تونس عدة تيارات للحركة الصهيونية قبل الاستقلال مثل : تيار التصحيحي والمزراحي والاشتراكي والديمقراطي والصهيوني العام والخيري وتيار شوميرها تسعير ، وجميعها اتفقوا على استخدام نفوذهم الاقتصادي لتوثيق علاقاتهم مع الحبيب بورقيبة ، وتشجيع الهجرة الى فلسطين والعمل على اقامة الوطن القومي المزعوم لليهود ^(١) . وقد بدأت هجرة يهود تونس إلى فلسطين المحتلة بعد الإعلان عن قيام دولة " إسرائيل " في ١٥ - ٥ - ١٩٤٨ ثم زادت هجرتهم خلال السنوات من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ تحت تأثير حملة قامت بها المنظمات اليهودية والصهيونية ، فانتقل أكثر من عشرة آلاف يهودي أغلبهم من حاملي الجنسية الفرنسية إلى الكيان المصطنع في فلسطين . ومع تطور حركة المطالبة بالاستقلال وقيام الثورة التونسية في عام ١٩٥٢ بدأ بعضهم في إعداد العدة لمغادرة البلاد ، على الرغم من أن حكومة الاستقلال الداخلي التونسية عام ١٩٥٥ عيّنت اليهودي البير بسيس وزيراً للتخطيط والبناء وانتخب عضوين يهوديين في أول مجلس للنواب في تونس المستقلة عام ١٩٥٦ ، كما اختار الحبيب بورقيبة ، رجل الأعمال باروخ ضمن حكومته وكلفه بوزارة السياحة .

وقد بلغ عدد يهود تونس في منتصف الخمسينات حوالي (١٣٥) ألف نسمة كان ثلثهم على الأقل يحمل الجنسية الفرنسية وهم الذين جاؤوا من أوروبا وتطبق عليهم قوانين فرنسا إبان احتلالها لتونس ، أما البقية فكانوا يحملون الجنسية التونسية ويخضعون للقانون المدني التونسي في ظل المملكة الحسينية ، في حين كانوا يخضعون فيما يخص الأحوال الشخصية لقانونهم الطائفي الخاص . وحسب الإحصائيات فإن حوالي ٤٠% من اليهود التونسيين غادروا البلاد ما بين عامين ١٩٤٨ و ١٩٥٧ حيث اتجه أغلبهم إلى فلسطين ، واختار الباقيون الاستيطان في فرنسا ، وفي عام ١٩٦١ إثر معركة بنزرت ضد بقايا الوجود الفرنسي غادر أكثر من ٢٠ ألف يهودي تونس ، ثم استمرت هجرة يهود تونس بعد التأميم وتطبيق التجربة الاشتراكية في عقد الستينيات عندما غادر قسم من اليهود إلى إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ^(٢) .

(١) التيمومي : مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(٢) الكحلوي : مرجع سابق ، ص ٨ .

وفي حرب حزيران عام ١٩٦٧ شهدت تونس موجة جديدة لهجرة يهودها إلى فلسطين المحتلة وفرنسا بعد عمليات حرق لمعابد يهودية ومحلات تابعة للجالية اليهودية بعد عدوان عام ١٩٦٧. واعتذر الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة إلى كبير الحاخامات اليهود عن تلك الحوادث وتعتبر جزيرة جربة أكثر المناطق التي يتواجد فيها اليهود في تونس وفيها ١١ معبداً ولديهم خمسة أحبار يهود موزعين على المناطق المتواجدين فيها . ومنذ عام ١٩٦٧ تولت الحكومة حماية المعابد خلال فترات التوتر بين العرب والكيان الصهيوني ^(١) .

أما بالنسبة لأعياد اليهود :

فيحتفلون بعيد (رأس السنة وعيد الغفران وعيد الصمت وعيد الفصح) وغيرها من المناسبات التي يمتنعون فيها عن العمل فلا يتعاطون البيع والشراء، وفي أغلب هذه الأعياد يصومون عن الأطعمة ، ويتجنبون التدخين عند الصيام ، ويمكنهم التدخين عند صيام عيد (حزن الجدود) الذي ينقطعون فيه عن الأكل والشراب لمدة ٢٤ ساعة متتالية .

كما يحتفل يهود جربة ببعض الأعياد المرتبطة بأصناف من الطعام مثل عيد التمر وعيد الدجاج وعيد الفطير ^(٢) .

(١) بسام بونني : اليهود في تونس ، مجلة الراية ، القاهرة ، العدد ٥ ، حزيران ٢٠١٠ ، ص ٦ .

(٢) الكحلاوي : مرجع سابق ، ص ٩ .

٢ - أوضاع المجتمع التونسي بعد الاستقلال في ظل الأوضاع السياسية والتشريعات الاقتصادية :

أ - المجتمع التونسي في عقد الخمسينيات :

نظراً لما يمتلكه المجتمع التونسي من إرث حضاري جعلت النخبة السياسية في تونس مع بداية الاستقلال تعمل على توحيد التشريع وتطويره بما يلائم روح العصر ، فأصدرت مجالات قانونية كثيرة مثل : (مجلة الأحوال الشخصية ، ومجلة الجنسية) وغيرها ^(١) . لكن المجتمع التونسي المتعدد العناصر في تركيبته ، والمتشعب بتعدد الثقافات واجه مع بداية الاستقلال توتراً وصداماً سياسياً ^(٢) . هذا الصدام السياسي كان بين اتجاهين :

الأول : المتشعب بثقافة الغرب ، ويمثل هذا الاتجاه الحبيب بو رقيبة ، الذي كان ينادي بانتهاج سياسة المراحل وبمبدأ خذ وطالب ، الأمر الذي قاده إلى عقد تسوية مع الاستعمار الفرنسي .

الثاني : كان يمثله أنصار الكفاح المسلح في المغرب العربي ، والذي كان يتزعمه صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد آنذاك حيث كان ينادي بتوحيد معركة التحرير الوطني مع الثورة الجزائرية ، في سبيل تحرير كل المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي ، وتوحيده في إطار دولة مركزية واحدة . وانتهت المواجهة بين الطرفين لصالح التيار الذي كان يتزعمه الحبيب بو رقيبة ^(٣) . وقد عكس هذا الصراع في جوهره الصراع الثقافي التقليدي في تونس منذ عصر النهضة وحتى مرحلة الاستعمار الفرنسي ، بين المؤسسة التعليمية للمدرسة

(١) الشاطر: مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(٢) المديني ، توفيق : المعارضة التونسية (نشأتها وتطورها) منشورات : اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ٢٠٠١ ، ص ١١ .

(٣) مجهول : التنمية البشرية في تونس.. المؤشرات والرهانات ، جريدة المستقبل ، تونس ، تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، العدد ٢٠٨٩ ص ١٣ .

الصادقية التي لعبت دوراً كبيراً في إعداد وتخريج النخبة السياسية والثقافية التونسية المنحدرة في معظمها من الفئات الوسطى والتي واصلت دراستها الجامعية العليا في باريس متلقية تعليمًا عصرياً وحديثاً والتي كان الحبيب بو رقية أحد تلامذتها ، وبين المؤسسة الدينية الزيتونية التي كانت تُدرس القرآن والشريعة الإسلامية والفقه والتي تتلمذ فيها صالح بن يوسف ، حيث أخذ عليها أنها لم تُدخل إصلاحات جذرية لتدريس العلوم الحديثة ، لأنها كانت تسهم في إعداد النخبة المثقفة التقليدية المرتبطة بمصالح البرجوازية التقليدية التونسية من تجار وأعيان ومؤسسة العلماء ^(١) .

وباعتبار أن السنوات الأولى للاستقلال شكّلت مرحلة التحرر التدريجي للاقتصاد التونسي عن الاقتصاد الفرنسي ، فقد اتّسمت هذه المرحلة بعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة رغم محاولات السلطة الوطنية بناء مجتمع ذو اقتصاد رأسمالي ، وقد كانت بحاجة إلى الكوادر بسبب رحيل الكفاءات الفرنسية ، فاستوعبت قسماً كبيراً من المثقفين التونسيين لتسيير شؤون البلاد ^(٢) . وكان الاهتمام بعد الاستقلال منصباً على الإنسان في مشروع التحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي بدأته تونس منذ عام ١٩٥٦ عشية الاستقلال ، بهدف بناء مجتمع متأصل في هويته الحضارية والثقافية ، مجتمع عصري متفتح ومتوازن تسوده قيم الاعتدال والتسامح والتضامن ويتحقق فيه أوفر ما يمكن من أسباب الكفاية والرعاية . لذا شهد النصف الثاني من عقد الخمسينيات خطط للتنمية الاجتماعية كانت قائمة على فكر تحرري ، فقبل إعلان الجمهورية وإبعاد الباي عن الحكم نهائياً وحتى قبل إعلان الدستور قامت الدولة المستقلة بتحرير المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية التي هي نوع من دستور متطور للنهوض بالأسرة التونسية ^(٣) .

(١) المدني : مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢) كرو ، محمد : المثقفون و المجتمع المدني بتونس ، جريدة المستقبل ، العدد ١٠٤ ، تشرين الأول ١٩٨٧ ص ٥٠ .

(٣) الذواوي ، محمود : العلاقة بين شخصية بورقبية وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٣٢ ، تونس ، تشرين الأول ١٩٩٦ ص ١١٦ .

كما عملت تونس المستقلة على إحداث ثورة تعليمية من خلال بناء التعليم في تونس على الحداثة ، والمناهج التربوية المعاصرة ، وإرساء تعليم وطني في نطاق إصلاح تربوي شامل مع بداية عام ١٩٥٨ (١) .

ب - المجتمع التونسي والتشريعات الاقتصادية في عقد الستينات :

لم تشهد تونس في عقد الستينات صراعات أيديولوجية - فكرية ، بين طبقاته كما كان الحال في عقد الخمسينيات . غير أن ما مثل تلك الفترة نزاع من نوع آخر تمثل بين الطبقة البيروقراطية من جهة ، وبين الطبقة الفقيرة الواسعة من جهة أخرى ، والتي لم تتقبل خطط الإصلاح الزراعي المعروفة " بالتعاضديات " ، لأنها تجاهلت المشاريع الصغيرة ما جعلها غير قادرة على المساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء (٢) .

و قد أدى هذا التوجّه إلى حدوث حالات من عدم الرضى في صفوف سكان الريف و المدن على حدّ سواء ، وإلى تزايد ديون الدولة بسبب النفقات التي تحمّلت أعباءها لتمويل المشاريع الاجتماعية والتي كانت تهدف إلى رفع مستوى معيشة المواطن التونسي اجتماعياً وثقافياً وصحياً من خلال إبعاد شبح الأمراض وتوعية المجتمع بأهمية الوقاية ، وضرورة العلاج والاستجابة لبرامج الدولة بالتحكم في الإنجاب وتلقيح الأطفال في المواعيد المحددة .

ولأن النتائج كانت دون الطموح ، فقد تم التوقّف عن هذه التجربة التي اتّهمت بأنّها فرضت ضغوطاً على الفئات الاجتماعية الواسعة ، و ضيقت على المبادرة الخاصة باسم المصلحة العامة (٣) .

(١) مجهول : التنمية في تونس ، ص ١٣ .

(٢) بونني ، بسام : المكاسب التي حققتها تونس بعد الاستقلال ، جريدة الأخبار ، القاهرة ، الثلاثاء ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

(٣) مجهول : التنمية في تونس ، ص ١٣ .

ج - المجتمع التونسي والتشريعات الاقتصادية في عقد السبعينات :

تبنيت الدولة تجربة اقتصادية جديدة كان لزاماً على المجتمع التونسي التكيف معها وهي (الليبرالية الاقتصادية) وذلك من خلال السعي إلى تشجيع الرأسمال المحلي و جذب المستثمر الأجنبي . و الالفت في تجربة الانفتاح الليبرالي بتونس خلال السبعينات من القرن العشرين أنّ القطيعة التي أحدثتها الدولة مع التوجه الاشتراكي لم يرافقه انطواء الدولة على نفسها أو إهمال دورها كمنسق وممول أساسي للعملية التنموية ، إذ تواصل انكماش المجتمع خلال هذه الفترة رغم ما كان يُتوقع من تحرك قواه للمشاركة و الفعل ، و كانت الدولة هي المحرك الأساسي للمجتمع وللاقتصاد على حد سواء ^(١) وقد سمح هذا التوجه بتحقيق نمو اقتصادي ولكنّه في المقابل أدّى إلى تزايد في الفوارق الاجتماعية .

لم تكن عملية التنمية الاقتصادية تشمل كافة المناطق التونسية ما أدّى إلى الاعتماد الكلي على الدولة ، ومحاسبتها إن تأخرت عن الاستجابة للمطالب ، والتأريخ يسجل تلك التوتّرات الاجتماعية التي عاشتها البلاد في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات كنتيجة لمسار التملّص الذي بدأتها الدولة في محاولة منها للتحرر من الأعباء الاجتماعية وضغوط النفقات بالإضافة إلى الرغبة في تعويد المواطن الاعتماد على إمكانياته وتشجيع المبادرة الخاصة التي كانت شبه غائبة عن سلوك المواطن التونسي بعد الاستقلال . وتكمن المفارقة التي تتجلى في تجربة السبعينات في أنّ الدولة أبدت التزاماً بتحمّل أعباء مختلف الشرائح الاجتماعية ، هذا الالتزام تعارض مع مبدأ التملّص الذي رفعته بعد إعلان التجربة الليبرالية ، عندما أدان الهادي نويرة في خطاب له أمام مجلس النواب في ١٩٧٥/١٢/٢٦ عقلية تواكل أفراد المجتمع ونظرتهم إلى الدولة كمتكفل بتوزيع الرفاه بقوله :

" إنّ الخطأ الأول الذي يجب أن نقاومه في داخلنا للقضاء على تخلفنا هو هذا الاتجاه نحو الاعتماد على الدولة فقط ."

(١) الهرماسي ، عبد الباقي : المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم) مقال منشور ضمن كتاب (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، أيلول ١٩٩٢ ، ص ٩٧ .

إنّ هذا القول كان يعبر عن المأزق الذي تعرضت له الدّولة التّونسيّة بعد أن وضعت نفسها في موقع المسؤول عن تأمين متطلبات العيش للمواطن التونسي ، فأوجدت نمطاً من المواطن الذي يعتمد على الدولة في كلّ كبيرة و صغيرة ، عوضاً من أن يعتمد على نفسه أو يستعين بما يمكن أن يوفره مجتمعه من إمكانيات لمساعدة الدولة في عملية التنمية .

كما أن تراجع الدّولة عن تدخّلها شبه الكلّي في المشاريع الاقتصاديّة في عقد السبعينات حيث كانت مالكاً ومساهماً ومنتجاً في عقد الستينيات ، جعلها تتبنّى توجهاً جديداً حيث تقوم بدور المخطّط و المحرّك والمنظّم و المراقب .

د - المجتمع التونسي والتشريعات الاقتصادية في عقد الثمانينات :

كان عقد الثمانينات مركزاً على دعم المشاريع الصغرى التي بدأت بوادى الوعي بأهميّتها تلوح مع القانون الصّادر بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٨١ والقاضي بإحداث صندوق قومي للنّهوض بالصناعات التقليديّة والحرف الصّغرى ^(١) .

ويمكن القول إنّ تجربة الثمانينات لم تختلف مع تجربة السبعينات من حيث وضع الحكومة التونسية خطط التنمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإشراف على تنفيذها .

لذلك لم يكن الشعب التونسي يملك الحرية ليشترك في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي وهو صاحب المصلحة الأولى من خطط التنمية المتلاحقة ، فأصبح المجتمع التونسي حقلاً للتجارب لخطط تنمية اقتصادية واجتماعية لمدة ثلاثين عاماً متباعدة حيناً ، ومتعارضة أحياناً أخرى .

كما أصبح المجتمع التونسي ينتظر من أبنائه التخلص من كل تجربة اقتصادية أو تشريع اجتماعي مع نهاية كل عقد في العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال ^(٢) .

1 - CAMAU (Michel) : " Tarajji ya dawla" ou la force et l'espérance, propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie, Bulletin de C.E.D.E.J, N°23, 17ème année, 1988, pp81-102 .

(٢) الكنز ، علي : من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية ، مقال منشور ضمن كتاب (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت ، أيلول ١٩٩٢، ص ٢١٣ .

٣ - الهجرة :

أ - الهجرة الداخلية :

شهدت البلاد التونسية منذ الثلاثينات حتى الثمانينات هجرات داخلية تمثلت بالانتقال من الجنوب والوسط التونسي نحو العاصمة تونس والمدن الكبرى والسواحل ، حيث فرص العمل في الصناعة والسياحة والصيد البحري إلى جانب تمركز الإدارة و الخدمات ^(١).

وكانت فئة الشباب تمثل النسبة الكبرى من المهاجرين كونها تمثل غالبية المجتمع التونسي مع بداية الاستقلال ، وقد ترتب على هذه الهجرة اختلال التوازن بين مدن داخلية مفرغة من السكان ومدن ساحلية مكتظة ^(٢) . وقد حرصت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التونسية على الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية ، وذلك عندما لجأت الحكومة التونسية إلى سياسة القروض الصغيرة عبر تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة مساعدة صغار الفلاحين على تحمل تكاليف الإنتاج وذلك بدعم القروض الصغيرة ، وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لذلك ^(٣) ، بهدف تنمية الأرياف والنهوض بالقطاع الزراعي وكان ذلك في عام ١٩٨٥ عندما وضعت برنامجا تنموياً أطلق عليه اسم " برنامج التنمية الريفية " الذي كان يهدف إلى المساعدة على توسيع المؤسسات الصغرى في قطاعات الإنتاج والخدمات الزراعية للنهوض بالمناطق الريفية وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة والحد من ظاهرة النزوح ^(٤).

(١) بالهادي، عمر: بعض إشكاليات التنمية الجهوية ، مجلة الطريق الجديد ، حزيران ٢٠٠٤ ، ص ٨ .

(٢) قدور ، نجاح : الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر السنة الثامنة ، العدد ٢٨ ، شباط ٢٠٠٧ ص ٦٣ .

(٣) بن جنات ، زهير : التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس ، مجلة علوم إنسانية ، تونس ، العدد ٣١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٢٢ .

(٤) الرقيق ، فتحي : الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي ، دراسة حالة ولاية مدين . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، السنة الجامعية ١٩٩٠-١٩٩١ ، ص ١٣٢ .

ب - الهجرة الخارجية :

عانت تونس من هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الدول الأوروبية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . وهناك أسباب أخرى خارجية تتمثل في انفتاح سوق العمل الأوروبية في وجه الشباب المغربي وخاصة في عقد الثمانينيات ، على عكس عقد السبعينيات الذي شهد اتفاقية Shinkin (شنكن) (١) . بين الدول الأوروبية التي وضعت قيوداً صارمة على الهجرة إليها وذلك بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٩ من أجل حماية سوق العمل الوطنية لكن ذلك لم يمنع من الإبحار نحو تلك الدول أثناء تلك الفترة .

وقد عرف عقد السبعينيات تزايداً ملحوظاً في الهجرة الخارجية نحو دول الخليج العربي و أوروبا الشرقية تزامن مع تراجع نسبة الهجرة إلى فرنسا من ٧٠ % إلى ٥٧ % بسبب اتفاقية شنكن . وقد ترتب على هذه الهجرة تفكك الروابط الأسرية للمهاجرين و إقبال كاهل الأم و المجتمع في تربية الأبناء ، كما برز في بلاد المهجر أجيال مغتربة عن الوطن في الوقت الذي خسرت فيه البلاد الكفاءات التي كانت تهاجر ولا تعود للوطن . للأسباب السابقة الذكر (٢) .

(١) اتفاقية Shinkin (شنكن) :

وهي الاتفاقية الموقعة في مدينة شنكن إحدى مدن لوكسمبورغ منتصف السبعينيات بين الدول الأوروبية والتي وضعت قيوداً صارمة على الهجرة إليها انطلاقاً من مقولة إيقاف الهجرة ، وصولاً بها إلى الصفر . وقد اعتبرت دخول الأجنبي غير قانوني دون الحصول مسبقاً على تأشيرة دخول . ولا تشمل هذه التوصيات حامل الجواز الدبلوماسي ولا المار عبر الترانزيت الذي يبقى فيما يسمى المنطقة الدولية . وإنما فقط حامل جواز السفر العادي وتحدد مدة الإقامة للأجنبي الذي يحمل جوازاً عادياً الإقامة لأيام أو لشهور أو لسنوات ، في حالة التأشيرة طويلة الأجل توضع التأشيرة كختم على جواز سفر المعني وهي وسيلة لمراقبة الهجرة .

والتأشيرة للإقامة القصيرة بموجب اتفاقية شنكن لا تتعدى ٩٠ يوماً والإقامة التي تزيد على ذلك تسمى الإقامة الطويلة. وتختلف شروط الحصول على التأشيرة باختلاف طبيعتها . نصر ، هایل : الهجرة ، جريدة الحوار المتمدن ، العدد ١٩٦٤ ، تونس ، تاريخ ٢ - ٧ - ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

(٢) قنور : مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٤ - التركيب السكاني : النمو ، الكثافة ، التوزيع :

شهدت تونس تراجع نسبة الولادات بعد الاستقلال بسبب خطط التنمية التي هدفت إلى الحد من الانفجار السكاني الذي شهدته تونس مع بداية الاستقلال ، من خلال اللجوء إلى قوانين تحد من النسل مثل قانون تحديد النسل الذي صدر في عام ١٩٦٥ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الولادات ٤٥% عام ١٩٦٦ .

أما بالنسبة إلى نسبة الوفيات فقد بلغت ١٥,٣ في عام ١٩٦٦ نتيجة تحسن الخدمات الصحية و القدرة على الاستفادة منها وتحسن مستوى المعيشة .

وقد بلغت نسبة النمو الطبيعي ٢,٧% عام ١٩٦٦ . في الوقت الذي بلغت نسبة الشبان من مجموع الفئات العمرية ٤٦,٥% عام ١٩٦٦ . أما الكثافة السكانية فقد بلغت ٥٩ نسمة في الكم^(١) .

٥ - إحصائيات عدد السكان :

تعتبر الهجرة ومعدل الولادات والوفيات من أهم العوامل التي تؤثر في تعداد السكان . وقد شهدت تونس بعد الاستقلال هجرات داخلية من الجنوب التونسي والوسط نحو الشمال (العاصمة والساحل) لأسباب اجتماعية واقتصادية وعلمية .

كما عرفت تونس هجرات خارجية تمثلت في هجرة الكثير من أبنائها إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وبلجيكا ، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية .

كان عدد سكان تونس في أعقاب الحرب العالمية الثانية ثلاثة ملايين ومئتين وثلاثين ألفاً منهم مليونان وسبعمئة وثمانون ألفاً من سكان البلاد الأصليين . وأكبر مركز مدني في البلاد

(1) www . histoiregeographie.iquebec.com

تحديث المجتمع التونسي

كان تونس العاصمة وجارتها حلق الواد . ويقطن في هذه المدينة نحو ٥٠ ألف أوروبي أكثرهم من الفرنسيين - حيث كان في تونس عام ١٩٥٠ ما يقارب ٤٠٠ ألف أوروبي ثلثهم تقريباً كانوا فرنسيين ، والباقي من إيطاليا ومالطا يحملون الجنسية الفرنسية .

وقد بلغ عدد سكان تونس مع بداية الاستقلال عام ١٩٥٦ حسب أول إحصاء : ٣،٨ مليون نسمة وكانت نسبة الأعمار ما دون الـ ١٦ سنة قد بلغت في عام ١٩٥٦ مليوناً ونصف المليون في إشارة على أن الشعب التونسي في معظمه كان فتياً .

أما عدد الأجانب الذين كانوا موجودين في تونس مع بداية الاستقلال فقد بلغ حوالي ٤٠٠ ألف أجنبي والذين غادروا البلاد مع بداية الاستقلال .

وفي عام ١٩٦٦ : بلغ عدد سكان تونس ٤،٧ مليون نسمة .

وفي عام ١٩٧٢ : بلغ عدد السكان ٥،٣ مليون نسمة (١) .

كما بلغ عدد السكان في أواسط عام ١٩٧٥ : (٥ ، ٥٨٨ ، ٠٠٠) نسمة ، وكان أكثر من نصف عدد السكان دون الخامسة والعشرين .

وقدّر عدد السكان عام ١٩٧٧ : بنحو ستة ملايين نسمة ، بمعدل ٣ ، ٣٦ نسمة للكيلومتر المربع الواحد ، وكان التباين واضحاً بين الشمال والجنوب . حيث كان يعيش أكثر السكان في المنطقة الشمالية المعتدلة المناخ ، والتي تتمتع بهطولات مطرية جيدة . وقد قُدّر أن ١٠ % من سكان البلاد كانوا يقطنون المدن إذ بلغ عددهم ٥٥٠ ، ٠٠٠ نسمة . وإلى جانب العاصمة تونس توجد مدن بنّزرت التي يقطنها (٦٣ ألف) نسمة وسوسة (٧٠ ألف) نسمة .

والمدن الأخرى الرئيسية هي : صفاقس (١٧١ ألف) نسمة - القيروان (٥٥ ألف) نسمة - جربة (٧٠ ألف) نسمة - قفصة (٤٢ ألف) نسمة - قابس (٤٠ ألف) نسمة ، وأن ما يزيد عن ٣٠٠ ألف تونسي كانوا يعملون خارج البلاد (٢) .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ١٦١ .

(٢) الأمين : مرجع سابق ، ص ١٦ .

وفي عام ١٩٨١: بلغ عدد سكان تونس بموجب الإحصاء الصادر آنذاك حوالي ٦,٦ مليون نسمة .

أما في آذار من عام ١٩٨٤ :

فقد بلغ عدد سكان جمهورية تونس ٦,٩٦٦,١٧٣ نسمة ، وبلغت نسبة سكان المدن عام ١٩٨٤ (٥٢,٨ %) مقابل (٤٧,٥ %) عام ١٩٧٥ .

ويرجع هذا التطور إلى هجرة سكان الريف إلى المدن وتوسع النطاق العمراني لبعض المدن . إضافة إلى زيادة عدد سكان المدن ، وقد قدرت نسبة سكان المدن في منتصف الثمانينيات بنحو ٦٠ % من مجموع القاطنين بتونس .

ويتضح من تتبع توزيع السكان حسب الولايات أن إقليم تونس الكبرى الذي يضم مدينة تونس العاصمة مع مدينتي أريانة وبن عروس ، يحتل المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية . ويضم هذا الإقليم أكثر من ٢٠% من مجموع سكان البلاد ، ويصل معدل الزيادة السنوية للسكان في هذا الإقليم إلى ٣,٢% وهو يمثل بذلك أعلى نسب الزيادة في البلاد ويصل معدلها إلى ٢,٥% (١) .

وهكذا نلاحظ من تلك الإحصائيات أن عدد سكان تونس كان في تزايد مستمر على مدار العقود الثلاثة الأولى للاستقلال ، حيث ارتفع عدد السكان إلى الضعف تقريباً خلال تلك الفترة ففي عام ١٩٥٦ بلغ عدد السكان ٣,٤٠٠,٠٠٠ نسمة عدا الأجانب في حين بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ٧ ملايين نسمة .

الأمر الذي يؤكد فشل خطط التنمية على الصعيد الاجتماعي ، ولاسيما فيما يخص قانون تحديد النسل الذي أقره الحبيب بورقيبة منتصف الستينيات (٢) .

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢) أبو عيانة ، فتحي محمد : دراسات في الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د - ت ، ص ٢٢٣ .

٦ - أهم المدن التونسية :

١ - تونس :

وهي عاصمة الجمهورية التونسية، تقع على خط عرض ٣٦،٤٧° شمالاً، وخط طول ١٠،١٠° شرقاً. وتنقسم إلى قسمين أو مدينتين متصلتين ، إحداهما قديمة تقع على هضاب طولية ضيقة شكلها أقرب إلى المستطيل وهي ذات موقع اقتصادي واستراتيجي ؛ تربتها خصبة وهي مدينة برية بحرية . تمتد تونس على مساحة ٣٠ كم مابين الشمال والجنوب و ٢٥ كم من الشرق إلى الغرب ، وقد بلغت مساحتها ١٥،٧٥٠ هكتاراً في عام ١٩٨٥ بينما كانت مساحتها عام ١٩٧٥ لا تتعدى عشرة آلاف هكتار ، وجاء هذا التوسع على حساب القرى المحيطة بالعاصمة تونس^(١).

نبت مدينة تونس (العاصمة) منذ ثلاثة عشر قرناً على شريط ضيق من الأرض ، وهي المكان الذي اختاره حسان بن النعمان فاتح قرطاج لإقامة المدينة العتيقة ، وقد شيد جامع الزيتونة ليكون منبراً للعلم في المغرب العربي ، ثم أقيمت حوله الشوارع ومنازل الأعيان وقصور الضيافة وخزانات المياه والمقابر والحدائق التي كانت كلها بمثابة السور الذي يحمي هذا المعلم التاريخي إضافة إلى سوره الأصلي.

وتعد القصبة ^(٢) ، من أهم أحيائها وساحة المدينة الرئيسية والتي كانت مقر الوالي العثماني وحاشيته وهي تشرف من علوها على العديد من الأحياء المشيدة في الضواحي الشمالية والجنوبية للمدينة العتيقة لاستقبال القوافل، وتحول مقر إقامة الباي بعد الاستقلال إلى مقر الحكومة التونسية .

أما شوارعها فبعضها سمي نسبة إلى الأسياد والأولياء الصالحين، مثل شارع سيدي

(١) مجهول : الحضر في تونس بعد الاستقلال ، موسوعة الجياش ، باب التاء ، أبو ظبي ٢٠٠٧ ، ص ١ .

(٢) القصبة : وتعني وسط المدينة المحصنة والمحاطة بالأسوار . وهي ساحة بنيت أيام الموحدين ، وتعتبر من أقدم الأحياء الموجودة في العاصمة تونس ، وعلى جوانبها انتشرت مقرات الإدارة وقصر الباي في عهد العثمانيين . أما بعد الاستقلال فقد تحولت الساحة إلى مقر للأجهزة الحكومية والوزارات مثل المالية والثقافة إضافة إلى رئاسة الحكومة . وتضم الساحة جامع القصبة .
WWW . KUNOOZ , COM / VB

الصورودو، وشارع سيدي قاسم ، أما البعض الآخر فقد سمي بأسماء غريبة مثل شارع المشنقة أما الأسواق ، فقد ارتبطت بأسماء ذات صلة كبيرة بالغرض الذي شيدت لأجله في الماضي فهناك سوق النساء ، حيث كان معظم مرتاديه من النساء ، وسوق الوزر ، حيث كانت تباع فيه الأقمشة التركية والأغطية، وسوق البلار الذي خصص لباعة المصنوعات الزجاجية وهناك ما سمي بأسماء الحرف التي تزاول فيها مثل أسواق السراجين، الصباغين ، الدباغين كما سميت الشوارع المحيطة بالمدينة العتيقة بأسماء الأبواب السبعة التي أحاطت بها في الماضي، وظلت آثارها موجودة حتى الآن مثل باب السويقة ، باب البنات ، باب المنارة، باب الجديد ، باب الجزيرة ، باب الخضراء ، و باب البحر الذي كان يحمي المدينة من اتجاه البحر. ومن أهم معالم المدينة تمثال العلامة ابن خلدون عند شارع الحبيب بورقيبة ^(١) الذي يعد أهم شوارع العاصمة التونسية وملقى نخبة البلاد من مفكرين وسياسيين وفنانين وغيرهم تجمعهم المقاهي المنتشرة على الأرصفة العريضة لهذا الشارع الذي لا تهدأ فيه الحركة حتى آخر ساعات الليل . وتعد مدينة تونس بمساحتها وموقعها على الحوضين الشرقي والغربي للبحر المتوسط أكبر مدينة تجارية وصناعية في البلاد ؛ حيث تربطها شبكة شاملة من الطرق البرية والسكك الحديدية بكل أنحاء البلاد ، وتؤدي دوراً قيادياً بالنسبة للاقتصاد التونسي .

أما على المستوى التعليمي الثانوي والعالي ، فإن تونس تحتوي على أكثر من ٣٠% من المعاهد الثانوية ويدرّس فيها حوالي ٧٥% من طلبة التعليم العالي و كانت تحتوي على ٤٠% من أسرّة المستشفيات في منتصف الثمانينيات . كان عدد سكان العاصمة تونس حتى الثلاثينيات من القرن العشرين محدوداً، حيث بلغ عام ١٩٣٦ حوالي ٢٥٨،٠٠٠ نسمة ، أي مايقدر بنحو ١٠% من سكان البلاد، ثم ارتفع إلى ٤٤٨،٠٠٠ عام ١٩٤٦ وإلى ٥٦١،٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٦ . وفي الثمانينيات تخطى العدد المليون نسمة حيث وصل إلى ١،١٨٠،٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٤ . ومن الدراسة التحليلية لأعداد السكان في مدينة تونس يتضح أن زيادة السكان ونسبة نموهم ، كانت مرتفعة ما بين عامي ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ ^(٢) .

(١) عوض ، سلام : أزقة وشوارع المدينة العتيقة بتونس ، جريدة الأهرام العربي ، العدد ٥٤٣ ، تاريخ ١٨ - ٨ - ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

(٢) بو لقرون ، محمد نذير : شارع الحبيب بو رقيبة ، جريدة صوت الأحرار ، الجزائر ، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٩ ، ص ١ .

وقد قدرت نسبة النمو في تلك الفترة ، بنحو ٥,٥% وانخفضت إلى ٣,٢% في الفترة بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٥ . ويعزى هذا الانخفاض إلى تزايد الهجرة الخارجية إلى أوروبا وليبيا وإلى النمو الاقتصادي الذي شهدته المدن الساحلية الشرقية ، مثل قابس وجربة في الجنوب وسوسة في الشمال . وقد أدى هذا النمو الاقتصادي إلى جذب اليد العاملة نحو هذه المناطق ، وتسبب في الحد نوعاً ما من الهجرة نحو العاصمة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلت العاصمة تونس أهم مركز جذب للسكان في البلاد لاسيما من المناطق الداخلية . وهذا ما يؤكد ارتفاع عدد سكان العاصمة تونس بالمقارنة مع المدن الأخرى^(١).

٢ - صفاقس :

بناها الرومان وتعتبر ثاني أكبر المدن في تونس ، تقع شرق تونس وتبعد ٤٠٠ كم جنوب العاصمة . تعد صفاقس غنية بمزارع الزيتون التي جذبت الكثير من سكان القرى المجاورة ، كما جذبت السكان من سوسة والقيروان والمهدية لذلك يعتمد سكان مدينة صفاقس على زراعة الزيتون بصورة كبيرة ، حيث أن ثلاثة أرباع سكان المدينة يمتلكون مزارع الزيتون الذي يتميز برخص ثمنه وجودته العالية ما سمح لها بقيام صناعة زيت الزيتون الذي يعد من أهم صادراتها ، تشتهر صفاقس بمينائها الذي تم توسيعه وتعميقه بعد الاستقلال ويتميز هذا الميناء بحركة المد والجزر التي تساعد على دخول وخروج السفن .

تتكون صفاقس من المدينة القديمة الموجودة داخل الأسوار التي تتميز بكثافة سكانية عالية وبأزقتها الضيقة والبيوت ذات الطابق الواحد ، والمباني العصرية التي شيدت بين المدينة القديمة والبحر ، والتي تتسم بتركز النشاطات الخدمية فيها .

كما تشتهر المدينة بنحت الحجارة -حجارة الكلس - في الفن المعماري التونسي بصفة كبيرة و تكون منقوشة و ذات لون سكري أو وردي . كما تصدر المدينة الفوسفات والإسفنجة وتتميز صفاقس بصناعاتها المتنوعة مثل : (صناعة الصابون والصباغة وصناعات الجلد)^(٢) .

(١) بو لقرون : المرجع السابق ، ص ١ .

٣ - المنستير :

تقع مدينة المنستير في الوسط الغربي لتونس على مشارف البحر المتوسط وهي تبعد ١٦٠ كم عن العاصمة تونس ، تمتاز هذه المدينة بتراثها الذي يعود إلى العصر الحجري القديم والأوسط ، ويرباطها المؤسس في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد عام ٧٩٦ ميلادي ، والذي أصبح أكثر المعالم الدفاعية للمغرب العربي ضخامة بفضل التوسعات التي أدخلت عليه بين القرن ١٥ والقرن ١٨ .

وتشتهر المدينة من الناحية الاقتصادية بصنع الملابس التقليدية التونسية ، والنسائية منها على وجه الخصوص التي كانت تصنع من الحرير الطبيعي المطرز .

ومما زاد في أهمية المدينة كونها تتمتع بموقع جغرافي مميز ، وبطقس معتدل ويحيط البحر بها من كل جهة ، ومن أهم الشخصيات التي أنجبته المدينة الحبيب بو رقية الرئيس الأول لتونس بعد الاستقلال .

٤ - الحمامات (نابل) :

تقع مدينة الحمامات في الشمال الشرقي من تونس على ساحل البحر المتوسط بين سوسة جنوباً والعاصمة شمالاً ، وتبعد ٦٠ كم عن العاصمة تونس وتتميز المنطقة بأهميتها الاقتصادية من خلال السياحة كونها غنية بالمناطق الأثرية ، بالإضافة إلى مينائها القديم الغني بسمك التونة في موسم الصيف .

كما تشتهر المدينة بصناعاتها التقليدية وأهمها صناعة الخزف ، ويعد الخزف النابلي من أجود الأنواع على الإطلاق وبلغت شهرته أصقاع العالم من اليابان إلى الصين وصولاً إلى الولايات المتحدة ، كما تشتهر المدينة بتطريز الملابس النسائية^(١).

٥ - القيروان :

القيروان كلمة فارسية تعني استراحة القوافل ، تقع مدينة القيروان وسط تونس ، بناها المسلمون على يد القائد العربي عقبة بن نافع في القرن السابع الميلادي ، تعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكان المدينة حيث تبلغ نسبة الذين يزاولونها ٤٠،١ % من السكان ، ونسبة ٢٧،٧ % من العاملين في قطاع الخدمات . كما تشتهر المدينة بصناعاتها التقليدية ، وهي مركز سياحي ، وعقدة مواصلات . وتتميز تاريخياً بأنها أول مدينة انطلقت منها شرارة المقاومة للاحتلال الفرنسي بعد فرض معاهدة باردو على الباي عام ١٨٨١ .

٦ - جزيرة جربة :

تقع جزيرة جربة جنوب شرق تونس، وتبلغ مساحتها ٥١٤ كم ٢ ، وهي أكبر جزيرة موجودة في شمال إفريقيا شريطها الساحلي طوله ١٢٥ كم وهي من المدن السياحية الرئيسية في تونس ، وتعد جزيرة جربة من أغنى المناطق التونسية بغابات النخيل والزيتون والأشجار المثمرة . يوجد في الجزيرة كنيس يهودي قديم يزوره اليهود سنوياً في شهر أيار من كل عام وتمتاز الجزيرة بفنادقها التي تشبه المنازل القديمة التقليدية^(١) .

٧ - بنزرت :

تقع بنزرت شمال تونس ، وتعد من أهم المدن التونسية من حيث الأهمية الاقتصادية ، فهي غنية بالثروات الطبيعية المتنوعة ، وتضم ميناء البلاد الرئيسي ، كذلك تعد مركزاً لتكرير النفط قبل تصديره .

كما تعد المدينة مركزاً لصناعة الحديد والصلب . إضافة إلى ذلك فهي تشتهر بكونها مركزاً للصناعات التقليدية ، والتي تعود لمختلف العصور التي شهدتها المدينة من ثياب مطرزة ونسيج زرابي (سجاد) وصناعة الحفر على النحاس وغيرها .

أما من الناحية التاريخية فتعتبر مدينة بنزرت آخر المناطق المستقلة في تونس والتي عرفت مقاومة مسلحة ضد الوجود الفرنسي ، عندما حاصر التونسيون القاعدة الفرنسية في المدينة ولم يفكوا الحصار عنها حتى جلاء آخر جندي فرنسي عن تونس عام ١٩٦٢ .

٨ - تطاوين :

تقع المدينة في أقصى الجنوب التونسي ، حيث تحدها كل من الجزائر غرباً ، وليبيا شرقاً كما تحدها من الشمال مدينة قابس، وتعد مدينة تطاوين حديثة النشأة ، حيث أحدثت عام ١٩٨١ في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة . وكان عدد سكانها يبلغ آنذاك ١٢٠ ألف نسمة وهي منطقة صناعية تضم مصانع الجبس والآجر و آبار البترول .

٩ - قفصة :

تقع مدينة قفصة جنوب غرب تونس ، على مساحة ٧٨٠٧٧٥ هكتارا . وهي نقطة التقاء طرق رئيسية تربط بين مختلف المدن التونسية ، فهي تربط شمال البلاد بجنوبها ، كما تتقاطع فيها الطريق المغاربية بين أقطار المغرب العربي (سرت و تبسة) و الطريق الإفريقية (تونس - النيجر عبر قفصة - حزوة)^(١) .

ب - خطط الحكومات التونسية الاجتماعية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين

١ - إيجاد فرص العمل :

بلغ عدد الموظفين في تونس عام ١٩٥١ (٣١،٦٩٦) منهم ٢٢ ألف من الفرنسيين والمتجنسين بالفرنسية ، وكانوا يتقاضون ٨٢ % من مجموع اعتمادات الموازنة في ذلك العام وكانت فرنسا تحتّ التونسيين على التجنّس ليحصلوا على مرتبات عالية لكنّ الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على تلك النداءات ^(١) . كانت مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي واجهت تونس بعد الاستقلال ، لذلك هدفت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت في النصف الثاني من عقد الخمسينات - أي بعد الاستقلال مباشرة - إلى امتصاص البطالة المتعاظمة في المدن بسبب ضعف الاقتصاد الوطني حديث العهد . وقد أحرزت هذه السياسة نجاحاً محدوداً بتوفير فرص عمل استوعبت عدداً من العاطلين عن العمل ^(٢) .

أما في عقد الستينيات فقد تمكنت الخطط التونسية للتنمية من إيجاد (١٨٠) ألف فرصة عمل لكن ذلك لم يكن كافياً . فالتجربة الاشتراكية قلّصت الاستثمارات الداخلية واضطرت الكثير من المؤسسات إلى إغلاق أبوابها ، إضافةً لإغلاق أبواب الهجرة إلى أوروبا ، وتركز الاستثمارات الأجنبية على قطاعات لا تشغل يداً عاملة وافرة كالسياحة . ومع تزايد السكان واتساع الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء عجزت خطط التنمية عن كبح جماح الفقر والبطالة المتوارثة أصلاً من فترة الحماية الفرنسية ^(٣) . ومع ذلك انخفض معدّل الفقر بين السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر مقارنة مع عقد الخمسينات حيث وصل إلى ٣٣% في عام ١٩٦٧ بعد ما كان يقارب الـ ٥٠% مع بداية الاستقلال عام ١٩٥٦ ^(٤) .

(١) ياغي ، اسما عيل : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، دار المريح ، الرياض ١٩٩٣ ، ص ١٠٤ .

(٢) أمين : مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

(٣) الغنوشي ، راشد : حركة الاتجاه الإسلامي ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، باريس ١٩٨٤ ص ٢٢٩ .

(٤) مجهول : الفقر في تونس ، جريدة الجزيرة ، تونس ، العدد ٧٩ ، الثلاثاء ١٤ أيار ٢٠٠٤ ، ص ٨ .

ولم يكن عقد السبعينيات أفضل حالاً من سابقه ، فقد بلغ عدد العمال العاطلين عن العمل في خريف عام ١٩٧٧ (٢٥٠ ألفاً) ، مما اضطر الحكومة التونسية إلى اعتماد برنامج اجتماعي للتخفيف من مظاهر الفقر المستشري بين أفراد المجتمع التونسي وتحسين ظروف المعيشة لعموم الشعب التونسي^(١) .

هذا البرنامج استمر بين عامي ١٩٧٧ . ١٩٨١ عملت تونس من خلاله على إيجاد ٦٤,٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً لمواجهة التزايد السكاني، لكن لم يتم تأمين سوى ٤٥,٠٠٠ فرصة عمل جديدة فقط . وعلى أية حال فإن المنظمات الدولية والبلدان العربية كانت تزود تونس بمساعدات كثيرة^(٢) .

أما في عقد الثمانينات فعلى الرغم من تطوير خطط التنمية المتلاحقة التي طبقتها الحكومات التونسية بعد الاستقلال فقد شهدت نهايات حكم الرئيس الحبيب بورقيبة في عام ١٩٨٦ أي بعد مضي ثلاثة عقود على الاستقلال حوالي ٢٦٠ ألف عاطل عن العمل^(٣) .

وخلاصة ما تم تحقيقه خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال ما بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦ هو توفير ٧٠٠ ألف فرصة عمل الأمر الذي أدى إلى انخفاض محدود في نسبة الفقر^(٤) .

٢ - التشريعات والقوانين النازمة لحقوق العاملين في تونس :

عملت السياسة الاقتصادية التونسية من خلال مختلف خطط التنمية المعتمدة في كافة قطاعات

(1) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنمية منذ الاستقلال .

تحديث المجتمع التونسي www.histoiregeographie.iquebec.com (2)

(٣) مجموعة من المؤلفين : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(4) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنمية منذ الاستقلال .

الإنتاج إلى وضع الآلية الكفيلة بتحسين مستوى المعيشة للمواطن التونسي وضمان حقوقه في كافة القطاعات (الاقتصادية : الزراعية والصناعية والتجارية) فصدرت مجالات قانونية كانت بحكم القوانين لحماية العمال مثل :

مجلة الشغل التي صدرت بموجب القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٦٦ . والتي ضمنت أجور العاملين في كافة القطاعات وكذلك الحد الأدنى . من خلال معاقبة من يدفع أجوراً دون المقدار الأدنى وذلك بدفع ثلاثة أضعاف الأجر المنقوص لميزانية الدولة ليصبّ في حساب صندوق الحوادث وطبقت أحكام هذا القانون على الزراعة والصناعة والتجارة وتوابعها مهما كان نوعها .

كما منعت الحكومة التونسية بموجب القانون الصادر وذلك في (الفصل ٥٤) تشغيل الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ستة عشر عاماً إلا في الحالات التي يعمل فيها أحد أعضاء العائلة في المؤسسة من الأب أو الأم أو الوسيط على ألا يؤثر العمل على صحة الأطفال ونموهم البدني والعقلي أو على تعليمهم ^(١) .

(١) جريدة الرائد الرسمي : مجلة الشغل ، القانون رقم ٢٧ المؤرخ في ٣٠ نيسان لعام ١٩٦٦ ، تونس ، وزارة العدل وحقوق الإنسان ، ص ٦ و ٢٣ .

ج - الأزمات الاجتماعية :

بقي المجتمع التونسي خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال متماشياً مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم تنوعها حيناً وتعارضها حيناً آخر . كما عاش خلالها المجتمع التونسي أزمات اجتماعية حفل كل عقد منها بأزمة ، وكان شهر كانون الثاني - بداية كل عام - شاهداً ومؤرخاً لها ، وقد سمي في تونس شهر المصائب . ومع أن بعض المشكلات التي حدثت كانت ذات طابع سياسي ، فقد كانت المطالب دائماً توضع ضمن القالب الاجتماعي وأن الهدف من كل أزمة الحفاظ على مكتسبات المجتمع التونسي وصون كرامته ولحمته ^(١) . فجاءت أحداث الوردانيين في كانون الثاني من عام ١٩٦٩ ^(٢) ، وأحداث عام ١٩٧٨ والتي سميت انتفاضة الخميس الأسود ، وكذلك أحداث قفصة عام ١٩٨٠ ^(٣) ، وأخيراً أحداث كانون الثاني من عام ١٩٨٤ .

(١) بلخوجة : مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

(٢) أحداث الوردانيين عام ١٩٦٩ :

شهد كانون الثاني من عام ١٩٦٩ صدور قرار من الحكومة التونسية يقضي بتنازل سكان منطقة الوردانيين ، في الساحل التونسي عما كانوا يمتلكونه من أراضي وبساتين مثمرة لصالح التعااضدية ، فنار السكان وحاولوا التصدي بقوة للجرارات ، وعملوا على قطع أعمدة الأسلاك الكهربائية . وتدخلت قوات الأمن وأطلقت النار على الأهالي ، وكانت نتيجة الاشتباكات مقتل شخصين وإصابة العشرات بجروح وإلقاء القبض على المئات من سكان المنطقة . للمزيد من المعلومات راجع : بلخوجة : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٣) أحداث قفصة ١٩٨٠ : هو الاسم الذي أطلق على العملية المسلحة التي قام بها مجموعة من العسكريين التونسيين المعارضين للرئيس التونسي آنذاك - الحبيب بورقيبة - قدر عددهم بـ ٣٠٠ رجل في كانون الثاني من العام ١٩٨٠ . تمكن المهاجمون من السيطرة على أغلب مراكز مدينة قفصة ، إلا أن دعواتهم للسكان إلى التمرد باءت بالفشل . وتمكنت قوات الأمن والجيش التونسي في نهاية المطاف من إعادة السيطرة على المدينة وأسر قائد المجموعة . وقد أدت تلك العملية إلى تأزم حاد في العلاقات بين تونس وليبيا لاتهام تونس ليبيا الوقوف وراء العملية وإن المهاجمين تلقوا تدريبات من ليبيا وشجعهم على قلب نظام الحكم في تونس ، وقد نفت ليبيا ذلك . وفي نهاية الأمر تم إعدام ثلاثة عشر رجلاً من المهاجمين في الثالث عشر من نيسان من عام ١٩٨٠ بعد محاكمة شملت ٦٠ شخصاً فقط . ناصر ، محمد الزامل : موسوعة أحداث القرن العشرين (١٩٧١ - ١٩٨٠) ، ج ٨ ، منشورات : مكتبة العبيكات الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ، ص ٥٩٧

أما أخطر هذه الأزمات كانت في عقد الثمانينات كونها ضمت معظم فئات المجتمع التونسي وسميت بـ (انتفاضة الخبز)^(١) ، في عهد حكومة محمد مزالي عندما تمت مضاعفة أسعار المواد الغذائية الأساسية دفعة واحدة أواخر عام ١٩٨٣ بنسبة ٧٠ % لأسعار السميد و المعجنات وبنسبة ١٠٨ % لأسعار الخبز للتخلص من عبء صندوق التعويض ، وقد كان قرار الزيادة عاملاً مفجراً لأوضاع متدهورة كانت تشمل نخباً متعددة ، توحدت في عقد الثمانينات جميعها خلف غلاء الأسعار . وقد انطلقت الشرارة الأولى للأزمة من الأحياء الشعبية الفقيرة بالمدن الكبرى ، وتحديداً من العاصمة تونس أواخر كانون الأول ١٩٨٣ رافقها اضطرابات في جميع المناطق تدخل فيها الجيش وقتل وجرح المئات واكتظت السجون^(٢) . وانتشرت الاحتجاجات بسرعة في معظم المناطق التونسية شمالاً ووسطاً وجنوباً^(٣) . وبعد الاضطرابات التي عمت البلاد من حرق ودمار في الأحياء الغنية وفي قلب العاصمة تونس وصدامات عنيفة مع قوى الأمن ذهب ضحيتها ٨٩ قتيلاً و ١٥٠ جريحاً ودامت أسبوعاً خرج بعدها الرئيس التونسي - الحبيب بورقيبة - ليعلن أن الزيادة في أسعار الخبز لن تزيد عن عشرين مليماً عوضاً عن المئة ملجم التي كانت مقترحة من قبل الحكومة التونسية . ومع أن الزيادة بقيت موجودة لكنها خففت من الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدتها المجتمع التونسي آنذاك^(٤) .

(١) **انتفاضة الخبز** : في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٨٤ ، استفاقت تونس على هبة شعبية كبيرة عرفت باسم «انتفاضة الخبز». حينها شملت التحركات الاحتجاجية معظم المدن التونسية ، وخلفت أضراراً فادحة في الممتلكات العامة والخاصة، الانتفاضة استمرت أياماً عدة ، في ظل غياب تام للسلطة والمعارضة . لم يجد الرئيس الحبيب بورقيبة حينها ، إلا عزل وزير الداخلية إدريس قيقه سبيلاً لاحتواء الموقف، والتراجع عن قرار رفع الدعم عن المواد الأولية، الذي اتخذته حكومة محمد مزالي . بدأت الانتفاضة عفوية بسبب رفع الدعم عن المواد الأولية، لكنّ المعارضة النقابية والإسلامية والقومية سارعت إلى استثمار الانتفاضة لإحداث تغيير شامل . البكر ، بشير : الانتفاضة الشعبية التونسية ، الأخبار ، تونس ، العدد ١٣٠٢ الأربعاء ٢٩ كانون الأول ٢٠١٠

(٢) الزمزي ، عبد المجيد تراب : تونس في مواجهة التضليل ، دار الروضة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ٥٦ .

(٣) الشاطر : مرجع سابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) بلخوجة : مرجع السابق ، ص ٣١٧ و ٣٢٣ .

د- المرأة :

جاء في خطاب الحبيب بورقيبة في ١٣ آب من العام ١٩٥٦، بمناسبة إصدار مجلة الأحوال الشخصية، ما يلي: " ... و لقد بادرت برفع تلك المظالم عن المرأة بمجرد تسلمي للحكم ... ووضعتنا القوانين التي ترفع من شأن المرأة و تعتبرها ذات حقّ ... " .

بهذه الكلمات افتتحت دولة الاستقلال مشروعها الإصلاحي في المجال الاجتماعي إيماناً بأن خروج الاستعمار ليس نهاية المطاف ، وبأن الاستقلال الحقيقي هو بتحرير المجتمع من التخلف والجهل والامية ومظاهر التمييز التي كانت تنخر كيان المجتمع التونسي وعملت بالدرجة الأولى على العناية بالمرأة التي يُنظر إليها على أنها نصف المجتمع ومربية النصف الآخر، وقد وجد هذا النداء صدى على أرض الواقع السياسي والاجتماعي التونسي من خلال قرار تشريعي غير مسبوق في العالم العربي يتمثل في إصدار "مجلة الأحوال الشخصية" التي كرست حقوق المرأة ونظمت العلاقات داخل الأسرة التونسية وفقاً لرؤية اجتهادية تحديثية جسدت التقاء إرادة النخبة السياسية ممثلة في الحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس المستقلة بتطلعات رموز الإصلاح الفكري والديني .

هذه المجلة أتاحت الفرصة للارتقاء بالأفكار التي عرفتھا ساحات تونس من مستوى الخطاب الثقافي والفكري إلى مرتبة القانون الملزم الذي كان له الأثر العميق ضمن البناء السياسي والتنموي والاجتماعي في تونس^(١) . تعدّ أحكام هذه "المجلة" التي عاشت مراحل عديدة من التطوير والتحسين مساهمة للتحويلات الاجتماعية ، فقد عالجت أوضاع المرأة والطفل والأسرة منذ قيام الرابطة الزوجية وحتى الطلاق .

ومن أبرز خصائص هذا التشريع التميز بمواكبته للتشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إذ صادقت تونس على الاتفاقيات الدولية التي تمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأرسى مبادئ حماية الطفولة وضمنت حقها في الرعاية الصحية والتعليم والعمل وحرية الزواج .

(١) بوشداخ ، عبد السلام : المكاسب التي حققتها المرأة في تونس منذ الاستقلال ، جريدة المتوسط ، تونس ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

أما أهم الحقوق للمرأة في إطار حياتها الأسرية التي تطرقت إليها مجلة الأحوال الشخصية فتتمثل في :

- ١ - الجنسية .
- ٢ - الأهلية .
- ٣ - الزواج وما يترتب عنه .
- ٤ - الملكية ونظام أملاك الزوجين .
- ٥ - أحكام الميراث ^(١) .

١ - جنسية المرأة وأبنائها :

كانت مجلة الجنسية الملحقه بمجلة الأحوال الشخصية تقتضي أنّ الجنسية التونسية تسند للشخص بموجب النسب في الصور التالية :

- ١ - إذا ولد لأب تونسي .
- ٢ - إذا ولد من أم تونسية وأب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية .
- ٣ - إذا ولد في تونس من أم تونسية وأب أجنبي .

فالأصل كما جاء في المجلة إلحاق نسب الابن بنسب أبيه ، أما جنسية الأم فلا تسري على الأبناء إلا في حالات خاصة وهذه الأولوية الممنوحة للأب في نقل جنسيته إلى الأبناء كانت محل جدل إذ أنها تعدّ شكلاً من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة .

لذا عملت التشريعات اللاحقة على إلغاء هذا التمييز بتعديل الفصل الثاني عشر من المجلة بإعطاء الأبناء الحق بالتمتع بجنسية الأم التونسية حتى ولو كانت الولادة خارج تونس شرط أن يتم تسجيل الواقعة قبل سن الرشد .

(١) بن صالح ، راضية : مجلة الأحوال الشخصية والمنظومة الدولية ، المعهد الأعلى للقضاء ، د - ت ، د - ط ، ص ١ .

وهذا يعني أن الأب ليس وحده الذي يزرع في أبنائه الشعور بالوطنية والانتماء بل إن الأم تلعب دوراً واضحاً في تنمية هذا الشعور لدى الأبناء . كما أن التشريع التونسي كرّس مبدأ احتفاظ الزوجة بجنسيتها بعد الزواج مع تخويلها إمكانية كسب الجنسية التونسية بمجرد الزواج من تونسي إذا كان قانونها الوطني الأصلي يجردّها من جنسيتها الأصلية والاحتفاظ بلقبها العائلي الأصلي بعد الزواج .

٢- أهلية المرأة :

في بدايات القرن العشرين منح التشريع التونسي للمرأة وضعيّة دونية إزاء الرجل ، بإعطائها مكانة تقارب مكانة القاصر في جميع مراحل حياتها ، لكن منذ عام ١٩٦٣ نصت مجلة الجنسية على أنّ : كل إنسان ، ذكراً كان أم أنثى تجاوز عمره عشرين سنة كاملة يعتبر راشداً بمقتضى هذا القانون ، له الحق في العمل والتملك والتعلم والترشح والانتخاب ، ومع ذلك لم تصل المرأة في تونس الى مراكز قيادية على المستوى السياسي والأمني أسوة بفرنسا التي اعتمدت على تشريعاتها وقوانينها في صياغة مجلة الأحوال الشخصية ^(١).

٣- الزواج ونتائجه :

كان العرف الاجتماعي قبل الاستقلال يقوم على مبدأ أنّ المرأة لا تخرج عن وصاية أبيها حتى تنضوي تحت ولاية زوجها فيقع تزويجها بواسطة والدها ثم تصبح ملزمة بطاعة زوجها بحيث لا يكون لرأيها أو لإرادتها قيمة تُذكر، كما أنها لا تتمتع بحقوق تستحقّ الذكر في مواجهة الرجل . وقد نادى رواد الفكر الإصلاحي بإصلاح هذا الوضع وإخراج المرأة من حالة الوصاية واحترام كيانها كإنسان ، وذلك بمنحها الحرية في الزواج ، وأن تكون على قدم المساواة مع الرجل ومنذ الاستقلال ومع صدور مجلة الأحوال الشخصية في ١٣ أيار ١٩٥٦ تغير الوضع كثيراً . ففيما يتعلق بعقد الزواج ، فقد قيّد الفصل السادس من المجلة إمكانية الزواج بتوفر شرط ضروري يتمثل في بلوغ سن أدنى للزواج وهو سن سبعة عشر عاماً بالنسبة إلى البنت وسن العشرين بالنسبة إلى الذكر، ولا يتمّ الزواج دون السنّ القانوني إلاّ إذا تمّ الحصول على إذن قضائي

(١) الشريف ، محمد الحبيب : الرصيد القانوني لحقوق المرأة في تونس ، مركز البحوث والدراسات حول المرأة الجزء الثاني ، تونس ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

ولا يعطى الإذن المذكور إلا إذا كان طالب الزواج على درجة كافية من النضج الفيزيولوجي البدني والنفسي . وفيما يتعلق بشروط عقد الزواج ، فقد ألغى المشرع التونسي منذ عام ١٩٥٦ إمكانية جبر البنت على الزواج أو على قبول زوج لا ترضاه ، إذ اشترط الفصل الثالث من مجلة الأحوال الشخصية ألا ينعد الزواج إلا برضا الزوجين ، مما يعني أن هذا الرضا كاف لإبرام زواج صحيح قانوناً . كما أعطت المجلة المرأة الحق في أن تكون العصمة بيدها وأن تطلب الطلاق وانتهاء الرابطة الزوجية مقابل دفع الغرامات المترتبة على ذلك . أما فيما يخص المهر فهو حق من حقوق المرأة ويبقى ديناً في ذمة الزوج ما لم يتم دفعه قبل الزواج ^(١) . وقد صادقت تونس على اتفاقية نيويورك المؤرخة في ١٠ تشرين الثاني من عام ١٩٦٢ المتعلقة بالموافقة على الزواج والسن الأدنى له وتسجيله ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٤١ عام ١٩٦٧ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول من عام ١٩٦٧ حيث أقر مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق باختيار القرين دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين .

ومن جهة ثانية فإن رضا الأبوين بزواج أبنائهما غير ضروري إلا حين يتعلق الأمر بشخص لم يبلغ بعد السن القانونية (الفصل السادس من مجلة الأحوال الشخصية) الذي جعل زواج القاصر يتوقف على موافقة الولي وكذلك على موافقة الأم . ولضمان حقوق المرأة وتلافي مخاطر الطلاق العشوائي ، أو التخلي عن الزوجة تعسفياً ، حرص التشريع التونسي على أن يكون عقد الزواج عقداً شكلياً لا يثبت إلا بحجة رسمية ينظمها قانون الحالة المدنية المؤرخ في ١ آب عام ١٩٥٧ .

أما في ما يتعلق بالوصاية على الأبناء ، وإن كانت مسندة في الأصل إلى الأب ، فهذا لا يعفيه من التشاور مع الأم في شأن الابن المحضون ^(٢) . كما تنتقل الوصاية آلياً إلى الأم فيما يتعلق بسفر الابن المحضون ودراسته والتصرف في حساباته المالية ، وذلك في صورة إسناد الحضانة إليها كما يمكن أن تنتقل إليها جميع صلاحيات الوصاية بقرار قضائي حفاظاً على مصالح الأبناء من تعسف الولي الأصلي .

(١) بن صالح : مجلة الأحوال الشخصية ، ص ٣ .

(٢) مجلة الأحوال الشخصية : مصدر سابق ، ص ٥ .

ومن جهة أخرى فقد أوجب الفصل الثالث والعشرين على الزوج الإنفاق على العائلة حسب إمكانياته المادية وذلك لضمان حق المرأة المتزوجة وأبنائها في مستوى معيشة مقبول يتمشى مع الوضع المادي للزوج ، وأعطى القانون الزوجة الحق في اللجوء إلى القضاء لاستصدار حكم يُلزم زوجها بالإنفاق عليها وجعل عدم دفع النفقة بعد الحكم لصالحها جنحة موجبة لعقاب جزائي . وبالتوازي مع تخويل المرأة حرية بناء علاقة زوجية واختيار شريكها ، فقد تمّ تكريس حقها في إنهاء هذه الرابطة ، كما هو الشأن بالنسبة إلى الرجل ، حيث من حق المرأة طلب إيقاع الطلاق بينها وبين زوجها بمبادرة منها سواء كان ذلك بالتراضي أو بموجب الضرر الذي يكون قد ألحقه بها ، أو حتى بمجرد رغبة خاصة منها بما يسمى (طلاق إنشائي) إن رأت أنها غير مستعدة بمواصلة العيش معه ، شريطة أن تتحمل عواقب ذلك بدفع الغرامات والتعويضات التي يحكم بها عليها بطلب من الزوج المدعى عليه إن كان الطلب تعسفياً .

والملاحظ أنّ القانون التونسي أحاط إنهاء العلاقة الزوجية بعدد من الضمانات من أهمّها الصيغة القضائية لإجراءات الطلاق ، حيث لا يمكن فسخ رابطة الزواج خارج أسوار المحكمة حتى في صورة التراضي ، وذلك حفاظاً على حقوق كلا الطرفين وللأبناء إن وجدوا ، ومنع ممارسات الطلاق العشوائي والتعسفي التي كانت موجودة قبل سنّ مجلة الأحوال الشخصية^(١) .

٤- نظام الأملاك العائلية :

إن الزواج حسب تعريف الطاهر الحداد "عاطفة وواجب وازدواج وتعمير". واعتماداً على ذلك فإن عقد الزواج يفرض التزامات من ضمنها الحقوق ذات الصبغة الاقتصادية . وقد راعى الدستور التونسي بعد الاستقلال من الناحية الاجتماعية الشريعة الإسلامية فيما يخص أملاك الزوجين حيث أن المبدأ الأساسي استقلال الذمم المالية للأزواج ، وذلك في (الفصل ٢٤) من مجلة الأحوال الشخصية ، وعدم تأثير الزواج على الحالة المالية لكلا الزوجين إذ يبقى كل واحد منهما محتفظاً بأمواله التي اكتسب ملكيتها قبل الزواج .

(١) الحداد ، الطاهر : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ، الدار التونسية للنشر ، الطبعة السادسة ، تونس ١٩٩٢ ، ص ٨ .

وبحكم أنّ الأوضاع الاجتماعية قبل صدور المجلة كانت تركز ولاية فعلية وعرفية لوصاية الزوج على أموال زوجته فقد عمل المشرع على نفي وجود ولاية للزوج على أموال زوجته في (الفصل ٢٤) ولم ير من موجب على أنّ لا ولاية للزوجة على أموال زوجها .

إلا أنّ تطوّر دور المرأة في الحياة الاقتصادية للعائلة وللمجتمع ككل أفرز بعض الظواهر التي استوجبت تدخّل المشرع لتطويقها .

ففي العديد من العائلات التي يكون فيها كلا الزوجين ممارسين لأعمال مأجورة يتقاسم الزوجان أعباء الحياة الزوجية بشكل يجعل الزوج يوظّف مداخله في اقتناء العقارات لفائدة العائلة ، بينما تُخصّص مداخل الزوجة لمجابهة الأعباء اليومية ، وفي صورة الطلاق تبقى جميع الأملاك العقارية باسم الزوج وحده .

٥- حقوق المرأة في الميراث :

منع القانون التونسي الإيصاء للوارث ، وذلك لمنع المورث من الإيصاء بجميع تركته لأبنائه الذكور .

فأسست لأجل ذلك مؤسسة مرض الموت للحيلولة دون تحايل المورث على حقوق بعض الورثة وخاصة النسوة منهم ، وتمّ أيضاً إحداث مؤسسة الوصية الواجبة بين أولاد الابن وأولاد البنت على حدّ سواء ^(١) .

كما منحت مجلة الأحوال الشخصية المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في كافة المجالات ما مكنها من دخول الحياة السياسية بقوة من خلال تأسيس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية في حزيران من عام ١٩٥٦ بمبادرة مجموعة من النساء، القريبات من بورقية أو زوجات المقربين منه تمثلن العائلات البرجوازية والأرستقراطية في تونس العاصمة . وأسندت الرئاسة الشرفية لوسيلة بنت عمار التي أصبحت فيما بعد زوجة رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة . وأصبح الاتحاد الوطني للمرأة التونسية تحت مظلة الحزب الحاكم الذي حوله إلى أحد المنظمات التابعة له وتوجه اهتمام

(١) الشريف : مرجع سابق ، ص ١٣ .

المنظمة النسائية لتقديم المساعدة للمرأة التونسية في عدة مجالات :

١ - في المجال الاقتصادي:

أقام الاتحاد الوطني للمرأة التونسية عدة مشاريع اقتصادية و إنتاجية خاصة في مجال النسيج ووزع القروض الصغير في إطار برنامج الأسرة المنتجة .

٢ - في المجال الاجتماعي:

عمل الاتحاد الوطني للمرأة التونسية على توزيع المساعدات على النساء والأسر الفقيرة ، و توفير الرعاية الصحية وتنظيم حملات التوعية ضد العادات البالية من أجل الثقافة الصحية .

٣ - في المجال التشريعي :

اقترح الاتحاد العديد من التعديلات على مجلة الأحوال الشخصية . و استجاب المشرع التونسي لهذه التعديلات ، خاصة فيما يتعلق بحماية المرأة عند الطلاق وبعده ، وضمان حقوق المرأة العاملة .

وقد بلغت فروع المنظمة عام ١٩٨٣ (٤٣٦) فرعاً و بلغ عدد أعضائها سبعين ألفاً . كما اهتم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية بتقديم خدمات هامة وواسعة للنساء التونسيات خاصة في الريف حيث ساهم بتحسين مستوى عيشهن على عدة مستويات ^(١) .

(١) بن صالح : مجلة الأحوال الشخصية ، ص ٦ .

هـ - القضاء :

كان الجهاز القضائي زمن الاستعمار الفرنسي مشتتاً ، إذ وجدت المحاكم الشرعية التونسية ومجالس الأحبار اليهودية والمحاكم العصرية التونسية المتأثرة بالقوانين الفرنسية والمحاكم الفرنسية وبعض المحاكم المختلطة ، لذلك تم العمل على توحيد القضاء وتطويره اعتماداً على الشريعة الإسلامية والاستنباط من القوانين الوضعية الحديثة (١) .

وقد تمثلت أبرز الانجازات القضائية بعد الاستقلال في إلغاء المحاكم الشرعية يوم ٣ آب من عام ١٩٥٦ وإصدار مجلة الأحوال الشخصية بعد عشرة أيام فقط في ١٣ آب ١٩٥٦ التي اهتمت بقضايا المرأة ، حيث منعت تعدد الزوجات وفرضت تثبيت الطلاق في المحاكم العدلية وتحديد سن الزواج وتمكين المرأة من حق الانتخاب . وفرض التسجيل في دفاتر السجل المدني في ١٨ حزيران من عام ١٩٥٧ وإصدار عدة مجلات قانونية مثل مجلة التجارة والطرق والشغل وغيرها

وقد أكد الدستور الصادر عام ١٩٥٩ على استقلال السلطة القضائية . لكن ذلك لم يكن ملموساً في عهد الحبيب بو رقيبة الذي تعود على اتخاذ القرارات بشكل فردي مهماً دور السلطة القضائية ما أدى إلى ظهور معارضة لسياسات بورقيبة القضائية قادها المحامون والقضاة والطلاب الجامعيون في أغلب فترات حكم بورقيبة (٢) .

(1) www.histoiregeographie.iquebec.com

تحديث المجتمع التونسي

(٢) طريفي ، مختار: استقلال ونزاهة النظام القضائي التونسي (مشاكل و تحديات) ، مركز أفريقيا للدراسات والبحوث السياسية ، باريس ٨ - ٩ أيلول ٢٠٠٧ ، ص ٥ - ٦ .

و- التعليم :

تميز التعليم التونسي في عهد الاستعمار الفرنسي بتشعبه . فقد كان التعليم الابتدائي والإعدادي موزعاً على عدد من المدارس لكلٍ منها إيديولوجيتها الخاصة مثل : المدارس الفرنسية للذكور أو للإناث أو المختلطة ، المدارس الفرنسية - العربية للذكور ، المدارس الفرنسية - العربية للبنات ، المدارس القرآنية العصرية الكتاتيب . أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان ينقسم إلى المعاهد ذات المناهج الفرنسية ، و المعاهد الصادقية ، وفيها جمع بين الفرنسية والعربية والمعاهد الزيتونية ذات المناهج التقليدية الموروثة^(١) باللغة العربية . وقد حظي قطاع التربية والتعليم في تونس بعد الاستقلال باهتمام كبير ، وهدفت خطط التنمية إلى جعل التعليم حق كل طفل وطفلة تونسية ، تعليم إجباري ومجاني يؤمن حظوظاً متساوية للجميع ويفتح أمام الناشئة أبواب كسب المعارف وفرص الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي . ومن أجل ذلك أصبحت وزارة التربية ، تتمتع بأضخم ميزانية مقارنة ببقية الوزارات^(٢) . وفيما يلي جدول يبين نسبة الميزانية المقررة للتربية والتعليم بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٦٤ :

سنوات الميزانية	نسبة ميزانية الدولة للتربية والتعليم
١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٨,٤٧ بالمائة
١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩,٠٠ بالمائة
١٩٦١ - ١٩٦٢	٢١,٤٤ بالمائة
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٢٢,٨٤ بالمائة
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٢٤,٧٦ بالمائة

المصدر- وزارة التربية التونسية : " انبعثنا التربوي منذ الاستقلال" ، ص ٧١

(١) كتابة الدولة للتربية القومية : " انبعثنا التربوي منذ الاستقلال" مطبعة الشمال تونس ، منشورات الديوان التربوي ، ١٩٦٣ ص ١٣ .

(٢) موسى ، آمال : بورقيبة رجل الاستقلال ، جريدة السياسة ، تونس ، ٩ نيسان ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

هذا الاهتمام بالتعليم جعل تونس تمتلك نخبة مثقفة . ومن ثمار ذلك شهد التعليم في تونس تحولات جذرية وتغيرات نوعية.. كان أثرها العميق واضحاً للعيان.. من خلال الانحسار المطرد لظاهرة الأمية ، والارتفاع المتواصل للمستوى التعليمي للسكان ، وما تخرجه المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها من أجيال متعاقبة من حاملي الشهادات العلمية وأصحاب الكفاءات والمهارات الذين يسهمون في كل مواقع العمل وفي سائر ساحات الإنتاج المادية والمعرفية وفي معركة التنمية التي خاضتها تونس لتوطيد مقومات الاستقلال والسيادة وتحقيق مطامح الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال .

وقد مهد " الحبيب بورقيبة " في خطاب ألقاه في حفل اختتام العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ بالمدرسة الصادقية إلى أن المنظومة التربوية في تونس قادمة على عملية إصلاح وتغيير مشيراً إلى أن : ... " الاستعمار يرمي في برامجه إلى استعباد العقول ليضمن لنفسه الدوام إلى ما لا نهاية ، و إلى أن مشكلة التعليم أخذت مركزها في الطليعة لما لها من أهمية في بناء الدولة وتدعيم النظام الجمهوري " . وقد تميز النظام التربوي في تونس بعد الاستقلال بوضوح أهدافه ^(١) . إذ تأكد ذلك على لسان وزير التربية آنذاك عندما قال في عام ١٩٥٨ : " كان علينا أن نختار بين وضع تعليم متأقلم مع مختلف الجهات وبين تعليم موحد واخترنا الطريقة الثانية " . ولقد لخص الأديب محمود المسعدي الذي كان يشغل آنذاك منصب كاتب الدولة للتربية ^(٢) . الخطوط الرئيسية لذلك الإصلاح في النقاط التالية :

١ - توحيد التعليم .

٢ - إكساب التعليم صبغة قومية .

٣ - جعله متلائماً مع واقع المجتمع التونسي و مسايراً لتطور العالم الحديث .

(١) كتابة الدولة للتربية القومية : مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٢) كاتب الدولة للتربية : منصب وزير التربية .

وقد بدأ العمل بتلك الخطوات في تشرين الأول من عام ١٩٥٨ . وأشار القانون الجديد للتعليم أن أبواب التربية والتعليم مفتوحة أمام جميع الأطفال ابتداءً من سن السادسة .

كما أكد على مبدأ التعليم الإلزامي من سن السادسة إلى سن الثانية عشر من العمر ولعل تحديد سن التعليم والزاميته يمثل إطاراً ضرورياً لإنتاج السمات العامة والمشاركة للشخصية التونسية" ، الشخصية التي أشار المشروع في فصله الأول من نفس الباب إلى تركيتها وتنمية مواهبها عند جميع الأطفال ذكوراً وإناثاً بدون أي تمييز بينهم لاعتبار جنسي أو ديني أو اجتماعي ، وذلك بهدف المساعدة على تنمية الثقافة القومية وتحقيق ازدهارها .

إن ما يميز هذا المشروع هو بروزه مباشرة بعد الفترة الاستعمارية ، وكان يهدف إلى ضرورة التخلي عن " التعدد التعليمي والتربوي" الذي تميزت به تلك الفترة هذا التعدد الذي عبرت عنه الكتابات القرآنية والتعليم الزيتوني كنموذج تقليدي وصف بأنه " عجز عن مجاراة الزمن وظلت الصبغة الدينية التي يصطبغ بها وسيلة لإبقاء ما كان من مناهج دون تطوير .

ودخل طلبته في صراع مرير من أجل إصلاح التعليم ، وعمد الاستعمار إلى إجراء إصلاحات مموهة ولم يعمد للإصلاح الحقيقي ، بل حرك المؤامرات لتأليب الطلبة على الشيوخ .

أما بالنسبة للمدرسة الفرنسية - العربية والتعليم الصادقي فقد خرجت مجموعة من الطلاب كانوا يفكرون بطريقة عصرية ، ابتعدوا بفكرهم وتطلعاتهم عن الكثير من الطلبة خريجي المدرسة الاستعمارية التي كانت ترمي إلى فرنسا العقول ، بإخضاع التلميذ التونسي إلى نفس البرامج والقوانين التي يخضع لها التلميذ الفرنسي .

وعلى الرغم من إعلان بورقيبة في أحد خطاباته أن : ... التعليم بالمدارس الثانوية سيكون متجهاً إلى التعريب واستعمال اللغة العربية ، حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد إلا إذا اقتضت الضرورة والظروف لأجل مؤقت استعمال اللغة الفرنسية للاستفادة من الإمكانيات التي بأيدينا ريثما تعد المدارس للتعليم باللغة العربية في جميع المواد^(١) .

(١) لبيض ، سالم : التعليم في عهد بو رقيبة ، مجلة دراسات مجتمعية ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية مركز دراسات المجتمع ، جامعة تونس المنار ، تونس ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

فإن عملية التعريب للتعليم بقيت محدودة لتنتهي إلى الفرنسية الكاملة أو شبه الكاملة ، مما يعني استغلال مسألة التعريب في الدعاية السياسية لأنه كان من المفترض أن يتجه التعليم التونسي تدريجياً نحو التعريب إلا أن العكس هو الذي حصل .

الأمر الذي جعل التعليم الابتدائي بعيداً عن خطط التطوير التي وضعت لأجله وبقي غير معرب لذلك لم يكن هذا الإصلاح على أهميته ، محل إجماع من النخبة الثقافية والسياسية التي أشرفت على إنجازه آنذاك .

والمشروع الذي أعلنه محمود المسعدي كان مشتقاً من مشروع اقترحه الفرنسي جون دوبيس الذي كان يرى ضرورة : التخلي عن نظام التعليم التقليدي لأنه مكلف جداً وضرورة مواصلة تدريس العلوم التقنية بالفرنسية في العشرية المقبلة ، ولأن مئات الآلاف من التونسيين يجيدون الفرنسية فإن التعليم المزدوج (بلغتين) يبدو انه القادر على الاستجابة للحاجات الحقيقية للجمهورية التونسية في السنوات العشر المقبلة ، والتعليم الصادقي يمكن أن يساعد على ذلك ^(١)

لكن هذا المشروع رفضه الأمين الشابي وزير التربية آنذاك واستقال من منصبه لنفس السبب لأنه كان من المتحمسين لعملية التعريب رافضاً بذلك مشروع إصلاح التعليم بتونس . بروحه الفرنسية

وقد دافعت الحكومة في ذلك الوقت عن هذا التوجه ، نظراً لعدم إمكانية عملية التعريب إلا بعد توفر العدد الكافي من الكوادر التونسية . وبانتظار التعريب التدريجي الذي وعد به تم التركيز على مبدأ ازدواجية التعليم في المدارس والمعاهد ، وذلك باستخدام اللغتين العربية والفرنسية ^(٢)

وقد جعل التعليم بصيغة علمانية بجميع أصنافه ومستوياته من الابتدائي ، مروراً بالإعدادي والثانوي ، وصولاً إلى الجامعي .

(١) لبيض : مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١ .

(2) Mahmoud Abdel Moula « l'université Zeitunienne et la société Tunisienne » p.p - 206-207

وقد تم اللجوء إلى مبدأ علمانية التعليم بهدف توحيد التعليم وجعله متماشياً مع متطلبات العصر لكن هذه العلمانية في السياسة التعليمية لم تحدث قطيعة مطلقة مع التراث العربي الإسلامي في البرامج التعليمية ، وذلك لأن التلميذ ليس مطالباً بمعرفة كاملة للتراث العربي . بل بمعرفة بسيطة عن التطورات التاريخية الخاصة في تكوين وعيه الثقافي والحضاري .

ومع ذلك فإن علمانية السياسة التعليمية والثقافية التي قادتها الدولة في تونس ، اصطدمت بمقاومة المؤسسة التعليمية الدينية الزيتونية ، التي ظلت عاجزة عن مواكبة تطور العصر، ورافضة إدخال إصلاحات لعصرنة التعليم أو تطويره ، ودخلت في صدام مع الحبيب بورقيبة الذي كان يجسد سياسة التحديث ، والعصرنة ، والرغبة الجامعة نحو اللحاق بالغرب ، واحتكار الشرعية الدينية والثقافية ، واحتواء المؤسسة الدينية ، وتجريدها من أية سلطة ، وجعلها تابعة بشكل مباشر للنظام السياسي القائم ، وبالتالي تحقيق السيطرة على المؤسسات الدينية التقليدية مثل المساجد والكتاتيب ، والمدارس ^(١) .

لأجل ذلك عمل بورقيبة على تصفية البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية التقليدية من خلال إلغاء مؤسسة الأوقاف : بموجب قراري ٣١ أيار عام ١٩٥٦ ، و ١٨ تموز ١٩٥٧ .

وكانت النتيجة الاستغناء عن مؤسسة الجامعة الزيتونية باعتبارها مؤسسة تقليدية لا تعطي إلا تعليماً تقليدياً يتركز أساساً على الدين ، وتحويل الجامعة الدينية الزيتونية إلى كلية للشريعة وأصول الدين من الطراز الحديث خاضعة في مناهجها وبرامجها لخطط الدولة .

إن المشروع التحديثي الذي أطلقه الحبيب بورقيبة على المجتمع التونسي ، تبنى شعار اللحاق بالغرب ، باعتبار أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية ، وعمق التبعية الثقافية للغرب ، وجسد القطيعة بين السياسي والديني وأجج التناقض بينهما ، بعد أن أصبحت المؤسسة الدينية الزيتونية مهمشة ، ونخبتها الثقافية معزولة ، حين لم يعد علماء وفقهاء جامع الزيتونة هم وحدهم الناطقين باسم الدين ، والممثلين لسلطته في المجتمع .

كان لهذا كله أثراً كبيراً في تفجير الصراع بين السلطة السياسية الجديدة والمؤسسات التقليدية الدينية والنخبة الثقافية التقليدية ، المبعدة عن المشاركة الثقافية والسياسية في فترة الخمسينيات

(١) المديني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، ص ٦ .

والستينيات، ومع الحركة الإسلامية الجديدة لاحقاً، حين تعمقت أزمة الهوية للمجتمع والشباب على أوسع نطاق في تونس ، في ظل إرهابات مرحلة ما بعد الاستقلال ^(١) . وقد أدت سيطرة الحزب الدستوري الحاكم بقيادة بورقيبة على التعليم بكل مراحله إلى ظهور معارضة في صفوف الطلبة والمتقنين ، وخاصة في صفوف الطلبة الجامعيين تنادي بإطلاق الحريات واحترام الدستور ^(٢) .

وهكذا نلاحظ مما سبق أن الإصلاح التعليمي الذي أرادته الطبقة الحاكمة في تونس مع بداية الاستقلال لم يتم تحقيقه بشكل كامل ، فإذا كانت قد نجحت في توحيد التعليم بعد أن كان متعدد الاتجاهات قبل الاستقلال ، وتمثله عدة مدارس لها إيديولوجيتها الخاصة مثل (المدرسة الصادقية والزيتونية) . وغيرها وذلك من خلال الإشراف الكامل للدولة وضع المناهج التعليمية والإشراف على تنفيذها ، ونجحت أيضاً في جعل التعليم متطوراً ومتماشياً مع العلوم الحديثة ، فإن المشكلة تبقى في مسألة تعريب التعليم ، والتي لم تؤخذ بالجدية المطلوبة الأمر الذي أبقى التعليم بصبغة فرنسية في معظم مراحله ، بعد أن كانت الوعود التي أطلقت عام ١٩٥٨ تنادي بتعريب التعليم كخطوة أساسية لإصلاح التعليم .

ولعل السبب يعود في ذلك التقصير إلى عقلية الطبقة الحاكمة آنذاك المتمثلة في الحبيب بورقيبة وحكومته ، التي كانت ترى بأن التطور يتحقق من خلال اللحاق بركب الغرب في كل شيء ، ولم يأخذوا بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على شخصية الشعب التونسي ، ولغته العربية أما فيما يتعلق بالخطوات الملموسة التي حققتها تونس في مجال النهوض بالتعليم ، ومحاربة الجهل والأمية فتتمثل في زيادة عدد الطلبة والمدارس والمعاهد والجامعات ليتضاعف عدة مرات بالمقارنة بين فترة الحماية الفرنسية وما بعد الاستقلال :

١ - على صعيد التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي :

في عام ١٩٥٠ كان عدد الطلاب ١٣٤ ألف طالب وطالبة من تونسيين وفرنسيين وجنسيات

(١) المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ص ٧ .

(٢) خليفي ، عبيد : نزيف المجتمع المدني التونسي ، جريدة الطريق الجديد ، العدد ١٧٦ ، تونس ، الأربعاء ٢٨ نيسان ٢٠١٠ ، ص ٢ .

أخرى في المدارس الرسمية بمختلف المراحل ، وبالنسبة للمدارس الخاصة فكانت تشمل ٣٠ ألف طالب .

أما في الفترة التي تلت الاستقلال فقد أصبح عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية في العام الدراسي ١٩٥٧. ١٩٥٨ (٢٦٦،٢٨٨) تلميذاً . وعدد المدارس الابتدائية بين العامين ١٩٥٧ . ١٩٥٨ (٨٢٠) مدرسة . في حين كان عدد الطلاب في المرحلة الثانوية من نفس العام (٣٢،١٤٩) طالباً موزعين على (٦٣) معهداً ثانوياً ، وبفضل خطط التنمية المتبعة في المجال التعليمي في تونس فقد ارتفعت نسبة الطلبة الدارسين في المدارس من سن السادسة حتى سن الرابعة عشرة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال من ٣٣% في عام ١٩٥٦ إلى ٧٥،٩ % في منتصف الثمانينيات ، أي تضاعفت نسبة الدارسين مرتين ونصف تقريباً خلال ثلاثة عقود بعد الاستقلال .

هذه المعطيات أدت إلى تراجع نسبة الأمية ممن تجاوزوا العشر سنوات من العمر من ٨٤،٧ % في العام ١٩٥٦ إلى ٤٦،٢ % في العام ١٩٨٤ .

٢ - على صعيد التعليم العالي (الجامعي) :

لم تكن تونس تمتلك مؤسسات جامعية خلال فترة الاستعمار باستثناء جامعة الزيتونية التي كانت تقدم تعليمًا دينيًا تقليدياً إضافة إلى اللغة العربية وعلومها . و لقد أسس الطلبة الزيتونيون منظمة تمثلهم و تعبر عنهم هي " صوت الطالب الزيتوني " و التي كانت تطالب بتطوير التعليم الزيتوني و من جهة أخرى فقد أسس الطلبة التونسيون الدارسون في فرنسا الاتحاد العام لطلبة تونس في عام ١٩٥٢ . و قد أفرز هذا الاتحاد نخبة حكمت البلاد بعد الاستقلال مباشرة و هي نخبة (فرانكفونية) اللغة ، أي أنها تجيد اللغة الفرنسية وتخرجت من المدارس الفرنسية ومتأثرة بالثقافة الفرنسية (١) .

حظي التعليم العالي الجامعي وما بعد الجامعي بعد الاستقلال باهتمام كبير من قبل الحكومات التونسية المتوالية ، وخاصة في مجال إحداث الجامعات والتبادل الطلابي لتمكين الطلبة التونسيين المتميزين من الالتحاق بالجامعات الأجنبية العريقة في جميع أنحاء العالم ، وذلك

(١) الأمين : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

لإعداد طبقة مثقفة قادرة على البناء ، ولكي تتمكن تونس من مسايرة البلدان المتقدمة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة والمتسارعة .

شكل الاستقلال في تونس منعطفاً هاماً في مجال النهوض بالتعليم الجامعي وما بعد الجامعي . وقد مرت عملية بناء التعليم الجامعي في تونس بمرحلتين :

١ - مرحلة التأسيس عام ١٩٥٨ .

٢ - مرحلة التوسع في بناء الجامعات وزيادة الاختصاصات عام ١٩٧٦ .

وفيما يخص مرحلة التأسيس أسست عام ١٩٥٨ الكليات التالية :

١ - المدرسة القومية للإدارة .

٢ - المدرسة العليا للحقوق .

٣ - معهد الدراسات الاقتصادية .

وكان الهدف من إحداث هذه الجامعات إيجاد الكفاءات القادرة على القيام بمهامها في أجهزة الدولة ، بعد خروج الفرنسيين من تونس .

ويعد عام ١٩٦٠ بداية تأسيس الجامعة في تونس بالمعنى الصحيح ، حيث تم إنشاء جامعة تونس العاصمة باختصاصاتها المتنوعة والتي كانت تشمل : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية العلوم ، الحقوق ، العلوم السياسية والاقتصادية ، إضافة إلى كليات الطب والصيدلة والهندسات... الخ .

أما في عقد السبعينيات فقد شهد التعليم الجامعي في تونس نهضة ثانية ، تمثلت في إصدار القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧٦ القاضي بإحداث المزيد من الجامعات والكليات لتشمل كافة ميادين المعرفة ، بهدف استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة وتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد الطلبة الجامعيين وارتفاع عدد الكليات والمعاهد العلمية المحدثّة نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى ٧٣ كلية ومعهد من مختلف الاختصاصات ، بعد أن كان العدد الإجمالي لايتجاوز ٢٦ كلية ومعهد في كافة أنحاء البلاد بداية عام ١٩٦٠^(١) .

(١) المنيف ، مصطفى صادق : الإطار القانوني لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تونس ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ٥٧ شارع منوبي الجرجار المنزه التاسع ، ٢٠٠١ ص ٥ - ٦ - ٧ .

وقد توجت هذه النهضة بالتعليم الجامعي وما بعد الجامعي بإحداث وزارة خاصة للتعليم العالي والبحث العلمي في أيلول عام ١٩٧٨ ، بعد أن كان التعليم العالي الجامعي وما بعد يتبع لوزارة التربية والتعليم لمدة عقدين من الزمن بعد الاستقلال ^(١).

وتبين الإحصائيات التالية مقدار التقدم الذي أحرزته تونس في مجال النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي ، فعلى سبيل المثال : بلغ عدد الطلبة الجامعيين في العام الدراسي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ أي مع بداية الاستقلال مباشرة (٢١٤٠) طالب تونسي منهم ١٧ % من الإناث وكانت نسبة الإناث بالمقارنة مع مجمل السكان آنذاك ٠,٥ % من السكان .

أما في العام الدراسي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ فقد بلغ عدد الطلبة الجامعيين ٤٠٨٣٠ طالب ، وكانت نسبة الطالبات قد بلغت ٣٦,٧ % ^(٢).

(١) المنيف : مرجع سابق ، ص ٩ .

(2) www.independance.tn/arabic

المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال - الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ آذار ٢٠٠٦ .

ن - السكن

ضمن الدستور التونسي حق الملكية الفردية وتأمين حمايتها كونها تلعب دوراً هاماً في دعم عملية التنمية في البلاد من خلال التشجيع على الاستثمار وتوفير الضمانات للمعاملات المالية.

وقد عملت تونس بعد الاستقلال على إدخال الأملاك العقارية في عملية التنمية الاقتصادية عبر إلغاء نظام الأوقاف العامة في أيار ١٩٥٦ والأوقاف الخاصة في حزيران عام ١٩٥٧ وتأمين الأراضي الزراعية التي كانت على ملك الأجانب في أيار من عام ١٩٦٤ .

وأبرزت دولة الاستقلال حرصها على إرساء نظام حديث للملكية العقارية يعالج ما تركه الاستعمار من وضعيات عقارية معقدة ، ويضمن حق الملكية الفردية دستورياً ويقر إجراءات التسجيل العقاري ، بالإضافة إلى تأمين الأراضي الزراعية ، وإلغاء الأوقاف وتحويل الأراضي التي كانت تابعة للطبقة الحاكمة قبل الاستقلال إلى أراضي اشتراكية تابعة للدولة .

ونظراً لأهمية الأراضي ذات الصبغة العمرانية سواءً أكانت ملكاً خاصاً للأفراد أم ملكاً للدولة فقد تعددت التشريعات النازمة لها من خلال مجلة الحقوق العينية ، ومجلة الالتزامات والعقود ومجلة التهيئة الترابية والتعمير ، ومجلة التشجيع على الاستثمار . فضلاً عن كثرة التعديلات الواردة عليها ^(١) .

خطط التنمية الاجتماعية في مجال الإسكان :

تركزت سياسة الحكومة المستقلة في البداية على تحسين الظروف السكنية للطبقات الشعبية ففي ٣٠ آذار من عام ١٩٥٦ أي بعد عشرة أيام فقط من إعلان الاستقلال ، صدر قرار بمنح مساعدة حكومية على شكل قروض طويلة الأجل ، وبفوائد محدودة لبناء مساكن عمالية وتبع ذلك قرار بإنشاء عدة مؤسسات مثل :

١ - الصندوق القومي لتحسين المسكن .

٢ - الشركات التعاونية العمالية للمساكن .

(١) الحذيري: مرجع سابق ، ص ٦ .

٣- الشركة الوطنية العقارية التونسية .

وكان الخطاب السياسي آنذاك يركز على ضرورة القضاء على المساكن البدائية وعلى الأحياء السكنية العشوائية التي لا تستوفي الشروط الصحية ، والتي كانت تمثل ثلث المساحة المبنية في العاصمة بعد الاستقلال .

وقد بدأت ظاهرة السكن العشوائي وانتشار الأكواخ في العاصمة تونس في الثلاثينيات من القرن العشرين ، إثر الهجرة السكانية نحو المدن . فظهرت الأحياء العشوائية بمنطقة الملاسين والجبل الأحمر والسيدة المنوبية في المرحلة الأولى ، ثم ظهرت مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية حول المدن الكبرى على يد النازحين من الأرياف ^(١) .

وقد شرعت الحكومة في تنظيم هذه الأحياء بتوفير المرافق الأساسية كالماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات بعد أن استحال القضاء عليها ، كما حاولت الدولة بعد الاستقلال القضاء على الأحياء العشوائية وإعادة إسكان العمال النازحين في أحياء شعبية مخدمة مثل حي التحرير و الخضراء و الزهور و ابن خلدون والوردية في العاصمة تونس .

ولكن نظراً إلى ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن لم يتمكن ذوو الدخل المحدودة من تملك تلك المساكن التي تم بيعها إلى الطبقات المتوسطة. كل هذا أدى إلى عودة الأحياء العشوائية للظهور مرة أخرى مع بداية السبعينيات بسبب ازدياد حركة النزوح من الريف إلى العاصمة رفضاً للتجربة الاشتراكية فظهرت أحياء جديدة مثل : حي التضامن في غرب العاصمة تونس ^(٢) .

ومن أجل حل أزمة السكن لجأت تونس بعد الاستقلال إلى تأمين المساكن عبر القطاع العام بنظام عقود الآجار ، والبيع من غير دفع أقساط مسبقة ، على أن تسدد المبالغ خلال ٣٠ عاماً بمعدل فائدة يتراوح بين صفر إلى ٢ بالمائة . وبعد ذلك أصبح النظام يقضي بدفع مبلغ يساوي أقل من ٣٠ بالمائة من ثمن المسكن مع فترة تسديد تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاماً . وبمعدل فائدة وقدره ٥ % .

(١) حمزة : مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) موسوعة الجياش : تونس ، ص ٢ .

غير أن عملية بناء المساكن عبر القطاع العام توقفت منذ عام ١٩٦٥ بسبب الأزمة المالية العالمية . وقد بينت النتائج أن جزءاً كبيراً من المساكن التي بنتها الحكومة لإيواء الطبقات الأكثر حرماناً ولاسيما الذين أخرجوا من المساكن العشوائية ، قد آلت إلى عدد من الموظفين وأصحاب النفوذ ^(١) .

لذلك ورغم الأموال الطائلة التي دفعت لحل هذه المشكلة ، لم ينتقل سوى جزء بسيط من النازحين إلى المساكن الجديدة ، وبقيت أحياء المساكن العشوائية على حالها . وكانت في نظر الناس دليلاً على التخلف .

ولم تتمكن الدولة من القضاء على الأحياء العشوائية إلا بالاعتماد على سياسة الهدم والإزالة لتؤدي في النهاية إلى احتواء المساكن غير الصحية رغم حركة النزوح من الريف المكثفة بسبب انتشار سياسة تجميع الأراضي الزراعية في تعاونيات خلال عقد الستينيات .

كانت ظروف السكن حتى تاريخ إحصاء عام ١٩٦٦ غير مرضية إذ كانت نسبة ٤٤ % من المساكن بدائية و ٦١ % تتألف من غرفة واحدة و ٢٥ % مزودة بالكهرباء و ١٥ % مزودة بالمياه الجارية .

واتسمت الفترة منذ عام ١٩٦٩ بمتابعة سياسة التخطيط لتخفيف المشكلات الناجمة عن أزمة السكن ، ولمواجهة الطلب المتزايد على المساكن أنشئت مؤسسات جديدة لتطوير الجهاز الحكومي في مجال الإسكان فأحدثت :

أ - الوكالة العقارية للإسكان :

أنشئت هذه الوكالة عام ١٩٧٣ وكانت تهدف إلى مسح الأراضي الحكومية واستملاكها وتهيئتها لإقامة مجمعات سكنية عليها . ويمكن التنازل عن هذه الأراضي لمواطنين عاديين أو متعهدين عقاريين ^(٢) .

(١) حمزة : مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) الشيخ درة ، إسماعيل إبراهيم : اقتصاديات السكان ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ١٢٧ ، الكويت ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .

وقد تمكنت الوكالة من الحصول مجاناً على الكثير من أملاك الدولة وأعفيت من الضرائب على الأرباح ومن رسوم التسجيل ، كما عملت الوكالة على إيجاد التقسيم الثلاثي للمقاسم السكنية (المساحة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) . غير أن الإقبال الكبير كان على المساحات الصغيرة التي كانت تبلغ مساحتها ٥٠ متر مربع . ما أدى إلى توفر في الأراضي المتوسطة والبالغة ١٢٥ متر مربع والمساحة الكبيرة البالغة ٢٠٠ متر مربع والتي كانت تلبي احتياجات الفئات متوسطة الدخل والغنية .

أما بالنسبة إلى تكلفة الشقة السكنية في الريف التونسي فقد بلغت ٦٢١٤ دينار خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٩٧٧ و ١٩٨١) عند إنجاز أول مشاريع الوكالة العقارية ، وفي المدن بلغت تكلفة الشقة السكنية الضعفين في الفترة نفسها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المباني في المدن التي تتوفر فيها الأساليب الحديثة في البناء بصفة عامة ، والتي تفتقر إليها مباني الريف

ولتحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية اضطرت حكومة الهادي نويرة في عقد السبعينيات إلى اللجوء للمساعدات والقروض الدولية . وخاصة من قبل " الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " حيث اعتبرت تونس من الدول التي استطاعت أن تحصل على قروض كبيرة من هذه الوكالة والتي كانت تمتد إلى ثلاثين عاماً لبناء المساكن الجديدة والتي بلغ عددها في منتصف السبعينات حوالي ٢٨٩٨ مسكناً وقد كان (الصندوق القومي للإدخار والسكن) يتولى عقد الاتفاقيات المالية المنظمة لتدفق رؤوس الأموال من الخارج نيابة عن الدولة (١) .

ب - الصندوق القومي للإدخار السكني :

أنشئ في عام ١٩٧٣ و كان مكلفاً بتجميع مدخرات الأسر ، ومنح قروض ومساعدات للأسر التي تريد الحصول على مسكن . وبعد أربعة أعوام من الإدخار كان المشترك يستطيع الحصول على قرض يساوي ضعف قيمة مدخراته مع إضافة نسبة ٤ % على المدخرات و ٢ % مكافأة وفي حال شراء مسكن من أحد المتعهدين العقاريين يقوم الصندوق بتسديد ثمن المسكن للبائع من أموال المدخر .

(١) الشيخ درة : مرجع سابق ، ص ٤٦ .

ج - صندوق النهوض بمساكن الموظفين :

أنشئ في عام ١٩٧٧ وكان يشرف على إدارته الصندوق القومي للادخار السكني منذ عام ١٩٧٨ ، وكان يمنح قروضاً للموظفين الذين يتقاضون رواتب تتراوح قيمتها بين الحد الأدنى للأجر المضمون وثلاثة أضعاف هذه القيمة .

وبسبب تدني قيمة القروض الممنوحة إلى الموظفين لم يلجؤوا إلى هذا الصندوق لتمويل عملية امتلاكهم لمساكنهم ، وبقي دور الصندوق محصوراً في تغطية نفقات ما قبل البناء ^(١) .

وبشكل عام تمكنت خطط التنمية الاجتماعية من إيجاد بعض الحلول لأزمة السكن و بخاصة السكن العشوائي ، وإن لم تكن هذه الإنجازات بقدر التوقعات والطموحات والأموال التي رصدت لها ، حيث تبين الأرقام التالية مدى ما وصلت إليه خطط التنمية من إنجازات في هذا الميدان :

ففي عام ١٩٦٦ كان عدد المساكن ٨٧٥،٠٠٠ منها ٤٤،٥ % نسبة المساكن البدائية (العشوائية) .

أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغ عدد المساكن ١،٣١٣،٠٠٠ ونسبة المساكن البدائية منها كانت ٨،٨ % ^(٢) .

(١) الشيخ درة : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(2) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ آذار ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال .

ز - الصحة :

تنظيم الأسرة :

عندما خرجت تونس من حقبة الحماية الفرنسية التي دامت ٧٥ عاماً وجدت الدولة الفتية نفسها رازحة تحت الإرث الثقيل الناجم عن نظام استعماري عمل على تفكيك المجتمع التونسي ، واستغلال ثرواته وتعميق الفوارق الاجتماعية بين فئاته ، وعمل على تهيش فئات كاملة من السكان ، حيث كان المجتمع التونسي في غالبيته يعاني من الفقر المدقع إبان فترة الحماية الفرنسية بسبب تركيز الثروة بيد المستوطنين وأعوانهم .

أما الجهاز الصحي للدولة فقد كان ضعيفاً ما جعل السكان المحليين أكثر عرضة للأمراض من الأجانب بنسبة ثلاث أو أربع مرات . ومع أواخر الخمسينيات حصل الوعي في تونس بأهمية المسألة السكانية وعلاقتها بالحركة التنموية الشاملة والنهوض بالموارد البشرية . وسأيرت السياسة السكانية تبعاً لذلك التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي كان يشهده المجتمع التونسي أفراداً وأسراً^(١) .

واتسم المجتمع التونسي بتركيبة شابة جداً وخصوبة مرتفعة ونسبة وفيات عالية ووضع صحي غير مرضي وأمية متفشية مع بداية الاستقلال .

لذلك اعتمدت تونس في منتصف الخمسينيات ، سياسة وطنية للسكان ، حيث تم منع تعدد الزوجات ، ورفع سن الزواج إلى ١٧ عاماً للنساء و ٢٠ عاماً للرجال^(٢) .

كما عملت تونس خلال فترة التجربة الاشتراكية بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٩ على الاهتمام بالصحة من خلال تخصيص جانب مهم من ميزانية الدولة للتأمين الصحي ، وتمثل ذلك من خلال مضاعفة موازنة التأمين الصحي مقارنة مع السنوات الأولى للاستقلال .

(١) حمزة : مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) دبش ، رشا ، رودى ، فرزانة : الإجهاض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، المكتب المرجعي للسكان القاهرة ، أيلول ٢٠٠٨ ، ص ٥ .

ويعد قرار تحديد النسل ، مع تشريعات أخرى صدرت في عقد الستينيات من القرن العشرين في تونس من أهم التشريعات التي شهدتها المجتمع التونسي بعد الاستقلال خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال على مستوى تنظيم الأسرة .

ففي كانون الثاني من عام ١٩٦١ أصدرت الحكومة التونسية قانوناً ألغت بموجبه القرارات الصادرة في عام ١٩٢٠ والتي كانت تمنع استيراد أدوية منع الحمل ، والسماح باستعمالها ^(١) .

كما أصدر الحبيب بو رقيبة قراراً يقضي بتحديد النسل في سابقة لم يعرفها المجتمع العربي آنذاك وذلك في تموز من عام ١٩٦٥ . وتم إنشاء مراكز للتنظيم العائلي تابعة لمراكز حماية الأم والطفل .

وذهب بو رقيبة إلى درجة أنه أوصى شخصياً بإجراء العمليات الجراحية مثل الإجهاض في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل بعد ولادة الطفل الخامس لكل امرأة ، لإنجاح عملية تحديد النسل ، لكنه تراجع عن ذلك بعد إحصاء عام ١٩٦٦ ^(٢) .

كما شهد عام ١٩٦٥ بدء تنفيذ برنامج تجريبي لتنظيم الولادات في ١٢ مركزاً لرعاية الأم والطفل ثم عمّم على ٣٩ مركزاً آخر ، وكلفت مديرية التخطيط العائلي في وزارة الصحة العمومية بتنفيذ البرنامج

غير أن ضعف النتائج المسجلة في نهاية عقد الستينيات ، بسبب أن (٧) في المائة من النساء فقط كنّ يستعملن وسائل منع الحمل ، استلزم اتخاذ إجراءات إضافية للترويج لوسائل منع الحمل ونشرها لأجل ذلك انطلق عام ١٩٦٦ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة ، وقد أخذ أبعاداً اجتماعية وتنموية وأسرية من أجل تأمين الرقي الصحي والاجتماعي للمجتمع التونسي .

وقد أدت خطط التوعية وبناء المستشفيات والمستوصفات الى تضاعف عدد السكان الذين أصبحوا يستفيدون من الأدوية والعناية الصحية المجانية ، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن عدد المواطنين التونسيين الذين استفادوا من الرعاية الصحية بلغ ٣٥٠.٠٠٠ ألف شخص في عام ١٩٧١ بعد أن كان العدد الكلي لا يتجاوز الـ ١٦٠.٠٠٠ عام ١٩٦١ .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٢) حمزة : مرجع سابق ، ص ٤٨ .

ومنذ ذلك الوقت أكدت المؤشرات الصحية على التغير الديموغرافي ، وأصبح التحكم التدريجي في نسق النمو السكاني أمراً ملموساً يتضح عاماً بعد آخر ، مقارنة مع عقد الخمسينيات . وذلك بفعل عوامل عديدة تعتبر بمثابة الدعائم للبرنامج الوطني للصحة الإنجابية من أهمها توفر الخدمات الصحية وتعميم التعليم .

وقد أصبحت خطط التنمية السكانية تتدرج ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية منذ عقد الستينيات في تونس . إذ احتلت المسألة السكانية حيزاً هاماً ضمن المخططات التنموية المتتالية وكان التحكم في النمو السكاني من الثوابت التي كانت تركز عليها أهداف التنمية .

وجاءت النتائج إيجابية والمؤشرات مرضية ، خاصة بالمقارنة مع الدول النامية فبرنامج الحد من النسل الصادر في عقد الستينيات ^(١) . إضافة لبرامج التوعية ، وتحسين نسب التلقيح و التغيرات النوعية التي طرأت على نمط معيشة المواطنين ، جعل من عقد الستينيات من القرن العشرين في تونس عقد النهوض بالقطاع الصحي إبان التجربة الاشتراكية .

وفي منتصف السبعينيات ، أي بعد عشر سنوات من قرار تحديد النسل تم تخصيص المعونة العائلية للأسر التي لا يتجاوز عدد أولادها أربعة ثم ثلاثة ، بهدف تشجيع عملية تحديد النسل . كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل أمل الحياة عند الولادة والذي ارتفع من ٥١،١ % عام ١٩٥٦ إلى ٦٧،٤ % عام ١٩٨٤ .

وإلى تراجع نسبة النمو الديمغرافي للسكان ، كما شهد عام ١٩٦٦ تراجعاً ملحوظاً في نسبة الوفيات ^(٢) .

أما في عقد الثمانينات ، فقد استمر العمل على تنظيم الأسرة التونسية من خلال تقديم النصائح والخدمات التي كانت تقدّمها فرق الديوان الوطني للتخطيط العائلي والسكان . وإحداث المزيد من مراكز رعاية الأم والطفل لتغطي معظم الأراضي التونسية .

(١) بن صالح : مصدر سابق ، ص ١٦١ .

(2) www.independance.tn/arabic

الذكرى الخمسون لاستقلال تونس ٢٠ مارس ٢٠٠٦ - المؤشرات الاقتصادية والتنموية منذ الاستقلال .

الأمر الذي أدى إلى خَفَضَ معدّل الخصوبة الإجمالية من ٩٠،٢ في منتصف الخمسينات إلى ٢٠،٧ منتصف الثمانينيات ، وتعود الإنجازات المحققة على صعيد خفض معدّل الخصوبة والتحكم بالنمو السكاني للإجراءات التالية :

أ - اعتماد نظام التعليم الأساسي والإلزامي حتى سن السادسة عشرة .

ب - إنشاء وزارة المرأة والعائلة ، والمجلس الوطني للمرأة والأسرة ، واللجنة الوطنية للمرأة

والتنمية ، ومركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة ^(١) .

(١) حمزة : مرجع سابق ، ص ٤٩ .

ع - فعاليات اجتماعية أخرى

١ - العادات والتقاليد وتتضمن :

أ - الزواج :

تعتبر الأسرة التونسية متماسكة ، شأنها شأن المجتمعات العربية ، ومرد ذلك تمسكها بعاداتها وتقاليدها المتوارثة عن الآباء والأجداد منذ زمن طويل . ومنها الزواج الذي يبدأ بخطبة العروس

ومن أهم عادات التونسيين في الخطبة أن يسأل كبير عائلة العريس كبير عائلة العروس خطبة ابنتهم ، فإن وافق يجتمع جميع أهالي العريس ويزورون بيت العروس في موعد قد حدد بين الطرفين ، فيجدون جميع أهل العروس بانتظارهم وتسمى هذه الليلة (صلة التعارف) وذلك لأن العائلتين تتعرفان فيها على بعضهما البعض وتخطب عائلة العريس الفتاة في نفس الوقت، وذلك بترديد جملة مشهورة وهي "جيناكم خاطبين راغبين في بنت الحسب والنسب" فان قبلت الفتاة يرجع أهل العريس في الليلة التالية وأقاربهم ومعهم شيخ الجامع لقراءة الفاتحة والدعاء للخطيبين بالخير وتكليل خطبتهما هذه بالزواج ويسمى هذا اليوم (قريان الفاتحة) .

وهنا لم تنتهِ بعد مراسم الخطبة ، ففي الليلة التي تلي ذلك اليوم يتم إحضار بعض الهدايا للعروس كالملابس والعلطور وأدوات التجميل والحلويات وكعكة الخطبة وخاتم الخطبة وعقد من ذهب ، كل حسب قدرته مع إقامة حفلة كبيرة تتمازج فيها ألوان الرقص والغناء من كلا العائلتين وبذلك تنتهي مراسم الخطبة لتبدأ مرحلة التجهيز لحفلة الزواج بشراء جهاز العروس وحجز القاعة التي سيقام فيها العرس ^(١) .

ب - الأزياء :

لكل مدينة في تونس موروثها الثقافي وعاداتها وتقاليدها حتى وإن كانت متجانسة مع بعضها البعض ، فكل منطقة تنطوي على أزياء تقليدية خاصة بها .

(١) ويكيبيديا : العادات والتقاليد في تونس .

وتعد العباءة الزي التقليدي للسكان والتي تختلف ألوانها من منطقة إلى أخرى ، كما تعد قبعة الرأس من متممات الزي التونسي .

ومع التطور الذي شهدته العادات والتقاليد في تونس أصبح الزي التونسي التقليدي محصوراً بين كبار السن وطبقة علماء الدين ، كما يكثر استخدامه في الأحياء القديمة من المدن التونسية

أما بالنسبة للزي الذي يخص المرأة التونسية فيتميز بالكثير من الخصوصيات، والتنوع فهناك الملابس اليومية أو المخصصة للمناسبات ، وهي تعتمد بالأساس على الصوف والحرير وتضاف لأقمشته خيوط من الفضة ويتنوع اللباس التقليدي بين النساء من منطقة إلى أخرى لكنه يتكون عموماً من الثياب المفصلة والمخيطّة الفضفاضة .

والملاحظ أن القاسم المشترك في اللباس في أغلب المدن والقرى التونسية يتصف بالاحتشام والسترّة ، وهي من بين العادات القديمة التي حافظت عليها تونس ^(١) .

ج - الغذاء أو المطبخ التونسي :

لكل منطقة تونسية ذاكرتها التي تمثل إرثها الحضاري وعاداتها . والطعام في تونس يعتمد أساساً على الخضراوات ولحم الغنم والبقر ، وفي بعض الجهات الجمل إضافةً للسّمك في المناطق الموجودة على السواحل .

ويمتاز المطبخ التونسي باحتوائه على غذاء يومي وموسمي وديني وطبي وفصلي وغذاء خاص للمناسبات .

أما اليومي فيتكون من الخبز متنوع الأصناف وأغلبه من القمح إضافةً إلى الفطيرة . والموسمي يعتمد على المحصولات الفصلية .

أما الديني فهو ما يعد في الأعياد يغلب عليه الحلويات ، وبالنسبة للغذاء الطبي فأغلب مكوناته من الأعشاب ^(٢) .

(١) ويكيبيديا : العادات والتقاليد في تونس .

(٢) الكعّاك ، عثمان : العادات والتقاليد التونسية ، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ .

وتعد وجبة الكسكسى الطبق التقليدي والأكثر استهلاكاً بالنسبة للشعب التونسي بكل فئاته والذي يتكون من القمح ويطبخ بالبخار بواسطة إناء طبخ مثقوب من الأسفل يوضع على إناء آخر مقفول يوجد فيه الخضار مع إمكانية إضافة اللحم أو السمك أو القديد (لحم مجفف) .

وكذلك المعكرونة التي تقدم مع صلصة الطماطم . وتحتل تونس المرتبة الثالثة عالمياً في استهلاك المعكرونة بعد إيطاليا وفنزويلا .

٢ - الفنون في تونس وتتضمن :

أ - الأدب :

يوجد في تونس نوعان من الأدب الأول باللغة العربية والثاني باللغة الفرنسية . يرجع تاريخ الأدب التونسي باللغة العربية إلى القرن السابع الميلادي ، تاريخ الفتح الإسلامي للبلاد في حين يرجع جذور الصنف الثاني إلى عهد الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١ . والذي يطغى على القصة والشعر والمنشورات الأدبية التي ظهرت بعد الاستقلال .

ب - الموسيقى :

تتميز الموسيقى التونسية بتنوع كبير على مستوى أصنافها وألوانها. وتنقسم الموسيقى التونسية إلى ثلاثة أنواع : موسيقى ذات طابع عصري بما في ذلك الأغاني بالعربية الفصحى أو العربية الدارجة ، موسيقى ذات طابع تراثي كلاسيكي ، والموسيقى الشعبية .

ج - السينما :

ترجع بدايات السينما في تونس إلى عام ١٨٩٧ حيث أقيم في البلاد أول عرض سينمائي . وقد افتتحت أول قاعة سينما في البلاد في عام ١٩٠٨ .

وفي عام ١٩٦٦ وبعد الاستقلال أنتج أول فيلم تونسي بعنوان الفجر . كما تعد أيام قرطاج السينمائية ، أهم فعالية سينمائية في البلاد . وتجمع بين الموسيقى الشرقية والغربية ، وتقام خلال شهري حزيران وتموز من كل عام في المسرح الأثري بالمدينة ^(١) .

(١) ويكيبيديا : الفنون في تونس .

الخاتمة :

من الناحية الاقتصادية :

نلاحظ مما سبق أن الاقتصاد التونسي عرف تقلبات في العقود الثلاثة الأولى للاستقلال ففي فترة الخمسينيات اعتمد على المساعدات الخارجية والتخبط في خطط التنمية التي لم تكن واضحة المعالم ما أدى به إلى عدم الاستقرار ، ومما زاد في المشكلة عدم الاستقرار السياسي وتوالي مواسم الجفاف ، وتدني الصادرات نتيجة ضعف التصنيع وارتفاع الأسعار بسبب ازدياد الطلب على المواد الاستهلاكية وضعف الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي شأن أي دولة مستقلة حديثاً .

أما في عقد الستينيات فقد تحسن الوضع الاقتصادي بالمقارنة مع عقد الخمسينيات لوضوح خطط التنمية الاقتصادية بعد تطبيق التجربة الاشتراكية على القطاع الزراعي والصناعي بصورة رئيسية لكنها لم تستمر لأكثر من عقد من الزمن لتأخذ التجربة الليبرالية والمبادرة الفردية مكانها على الساحة الاقتصادية في عقد السبعينيات من القرن العشرين ، إلا أنها لم تستمر أيضاً أكثر من عقد ونصف ، ليتم اللجوء في منتصف عقد الثمانينيات إلى الخصخصة والاندماج في اقتصاد السوق والانفتاح بصورة أكبر على الأسواق الإقليمية والعالمية وخاصة الأوروبية .

وخلاصة القول إن تونس في نهاية حكم الحبيب بورقيبة عام ١٩٨٦ شهدت أزمات اقتصادية وتصدع في البنية الاجتماعية ونتج ذلك بسبب تهميش بعض الطبقات الاجتماعية وإلغاء دورها في عملية التنمية وقد أخذت المعارضة التونسية بكافة أطرافها على بورقيبة بأنه لم يذهب في عملية التحديث وإقرار الديمقراطية الحقيقية إلى مدى بعيد وقد حصر السلطات الحقيقية في يده إلى جانب الحزب الدستوري الاشتراكي الحاكم يومها .

ومن جهة أخرى ينبغي القول من باب الإنصاف إن فترة الدراسة أظهرت الكثير من التشريعات الاقتصادية وخطط التنمية ، الأمر الذي يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات التونسية عبر عقود ثلاثة لتحديث أوجه الحياة الاقتصادية بغية النهوض بالمجتمع .

لكن تسارع وتيرة تنفيذها خلال تلك الفترة قد يكون من أسباب فشل خطط التنمية الاقتصادية إضافة لعوامل أخرى تتعلق بطبيعة الطبقة الحاكمة آنذاك من خلال اللجوء وبصورة متكررة لعملية التقليد للغرب ، فكان الفشل نصيب معظم التجارب الاقتصادية .

إذ ليس من المعقول أن يتم تطبيق معظم التجارب الاقتصادية العالمية على بلد حديث السيادة الوطنية وصغير المساحة ويعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وخير دليل على ذلك الانتقال المفاجئ نهاية كل عقد من العقود الثلاثة الأولى للاستقلال لتجربة اقتصادية جديدة .

من الناحية الاجتماعية :

كانت معظم خطط التنمية الاجتماعية طوال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال تنادي برفع مستوى المعيشة للمواطن التونسي ، والاهتمام بالتعليم ، والعناية بالقطاع الصحي ، وقد كان عقد الستينيات عقد النهوض بالتعليم والقطاع الصحي وفق الإحصائيات التي أشارت إلى أن نسبة ما تم تخصيصه للنهوض بهذين القطاعين من مجموع الميزانية العامة للبلاد كان يعادل أكثر بكثير مقارنة بعقد الخمسينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات . ووضع بورقيبة ثقله لإنجاح خطة تنظيم الأسرة عن طريق تحديد النسل .

كما عمل بورقيبة كثيراً على تدعيم الطبقة الوسطى من خلال وضع سياسة اجتماعية كانت تستهدف مجالات الأجور والصحة والخدمات والتعليم المجاني . لكن ذلك لم يكن كافياً لمجتمع كان يعاني من غلاء المعيشة وتدني الأجور ومشكلة تأمين السكن .

ومن جهة أخرى فإن المجتمع التونسي شهد جدلاً واسعاً بين أبنائه بسبب التشريعات الاجتماعية التي أصدرها بورقيبة والتي كان بعضها يمس العقائد ، حيث لم تؤت ثمارها في عملية التنمية المعلنة ، كدعوته للإفطار في رمضان فهذا يساعد في نظره على كسب رهان عملية التنمية بالمجتمع التونسي ، وقد ناشد الرئيس بورقيبة شيوخ وعلماء جامع الزيتونة لإصدار فتوى في ذلك تبرر وتعطي الشرعية لنداء الرئيس بالإفطار في شهر رمضان ، ولكن مساعي الرئيس بورقيبة لم تكمل بالنجاح ، وكان رفض شيوخ وعلماء جامع الزيتونة سبباً رئيساً في تردي العلاقة بين السلطة الحاكمة بقيادة بورقيبة وبين جامع الزيتونة . وأصدر أيضاً قانوناً يسمح للمواطن بالتبني، و قوانين اجتماعية خاصة بالزواج والطلاق؛ مثل قانون يمنع الزوج من العودة إلى مطلقته التي طلقها ثلاثاً بعد طلاقها من زوج غيره ، وقانون يمنع الزوج من طلاق زوجته إلا بإذن من القضاء .

وأقر بورقيبة قانوناً يسمح للمرأة بالإجهاض وذلك للتحكم في النمو الديموغرافي ، ورفع سن زواج الذكور إلى عشرين سنة ، والإناث إلى ١٧ سنة .

وفي عام ١٩٨١ قام بورقيبة بإصدار قانون رقم (١٠٨) والقاضي بمنع ارتداء الحجاب للمرأة التونسية متعللاً بأن : " الحجاب زي طائفي يدعو إلى الانقسام بين الشعب التونسي " . وغيرها من التشريعات التي جعلت المجتمع التونسي ينتظر من أبنائه في نهاية كل عقد من العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال وخاصة في شهر كانون الثاني الخروج على الوضع الاقتصادي السائد لتحقيق مكاسب عديدة على رأسها النهوض بالمجتمع والتخلص من السياسات الغربية على بنيته والاحتفاظ بالايجابي منها ، فعهد الرئيس الحبيب بورقيبة كان فيه الكثير من الإيجابيات تمثلت بإصلاحات شاملة هدفت إلى بناء دولة مستقلة والنهوض بها لكنه كان يحمل الكثير من التناقضات وعلى كل الأصعدة في نفس الوقت .

فعلى الصعيد السياسي كان متناقضاً في مواقفه العربية وهذا مرده إلى توجهه الشخصي للحاق في ركب الغرب متجاوزاً الأمانى والمصالح القومية .

ومن الناحية الاقتصادية كان بورقيبة متردداً مع ذاته فكان أول من ينكر أي تجربة اقتصادية يرفضها الشعب التونسي ، في الوقت الذي يكون فيه أول من أيد تلك التجربة وعمل جاهداً على إنجاحها كما حصل مع التجربة الاشتراكية والليبرالية . ويعود ذلك إلى اعتماده على من يثق به ويضمن ولاءه فقط ، دون الاهتمام بالكفاءة وبتطابق التخصص مع المنصب .

وعلى الصعيد الاجتماعي عمل بورقيبة على النهوض بالمجتمع التونسي من خلال تشريعات مثيرة للجدل لاتناسب مجتمعاً عربياً مسلماً له عاداته وتقاليده وموروثه الثقافي الخاص به .

الملاحق

مقتطف من خطاب بورقيبة حول إفطار رمضان

ونحن اليوم على أبواب رمضان لا يفصلنا عنه إلا ثلاثة أسابيع. ومسألة صوم رمضان درستها طويلا ومن واجبي أن أبسطها هنا بكلّ صراحة بحضور مفتي الديار التونسية الذي اجتمعت به قبل اليوم وتحادثت معه مرّات متكرّرة بشأن هذا الموضوع .

إنّ التعبئة التي ندعو إليها والعمل المتواصل المتحمّ والضروريّ تعترضه عقبات يعتبرها الشعب ذات مصدر ديني، فيقول الناس: "أقبل رمضان ولا عمل فيه والأمر لا يناع فيه منازع"، هذا هو الحدّ الذي وصل إليه الأمر ... ويقولون: هل أسمى لدى المرء من دينه؟ ويرون أنّ صيام رمضان قد يؤدّي بالمرء إلى الإمساك عن كلّ عمل ولا جناح عليه. وعندما تريد أن تحاسبه عن تكاسله يتذرّع بالصوم ويتمسك بـرمضان.

إنّ أمةً بأكملها تسعى ما وسعها لتنمية الإنتاج القومي، وتبذل جهد طاقتها في ذلك السبيل، وبين عشية وضحاها ينهار إنتاجها ويكاد يضمحلّ تماما وتساءل عن السبب فيجيبك بأنّه رمضان.

وتلتفت حولك فلا ترى إلا متثابا أو مستسلما للنوم.

وهذا أمر لا يمكن أن يستمرّ لأنّه ليس من الدين في شيء.

وهذا أقوله هنا بحضور مفتي الديار التونسية الذي سيخاطبكم مباشرة في الموضوع بعد يوم أو يومين، وأكرّر القول بأنّه ليس من الدين ، وإنّه إسراف في فهم الدين.

إنّ من يكون صائما وقائما بواجبه الديني حسبما يفرضه عليه الإسلام ثمّ يدرك أنّ ضعف بدنه لا يسمح له بالعمل فيستمرّ في الصوم تاركا العمل .. إنّ من يكون هذا شأنه لا يقرّه الدين عليه حسبما يراه مفتي الديار التونسية . وسيشرح لكم ذلك بنفسه.

إنّ الله جعل الدين يسرا لا عسرا، وقد خفّف على عباده جميع الفروض التي تشقّ عليهم وينالهم التعب في أدائها ، والصيام أشقّ هذه الفروض على النفس لم يفرضه الإسلام باعتباره ضربا من ضروب تعذيب النفس البشرية. والتعذيب الذي تقرّه بعض الأديان لا يقرّه الإسلام ولا يعتبره موجبا للجزاء بالجنّة أو أداة للتكفير عن الذنوب.

هناك أناس يفرضون الحرمان على أنفسهم وينزعون عنهم أثوابهم ويلوذون بالفقر ويلبسون بعض أكسية صوفية ويقنعون بكسرة من خبز تسدّ رمقهم. والذين يبلغون تلك الدرجة من التصوف ويتعبدون على تلك الصورة لا يقرّهم الإسلام في ذلك .

إنّ ديننا دينٌ جميع فروضه قائمة على العقل والمنطق وغاياتها معروفة يتناولها التدريس.. وهي تمرين وتجربة وتطهير .

ولكن ما يتعارض منها مع ضرورة الحياة وما تقتضيه الحياة والكفاح من أجل الحياة فإنّها تسقط بطبيعتها ويصبح المسلم في حلّ منها .

فالله سبحانه وتعالى أعفى المسافر من الصوم نظرا لما كان يلاقيه من بعض الأتعاب، فكيف لا يعفيه عندما يتعلّق الأمر بشغله الذي لا عيش له بدونه. ولا يملك أن يقتات ويكسب تلك الكمية الضئيلة من الدقيق التي تكفل له قوت أطفاله إلّا عن طريق الشغل، زد إلى ذلك أن الشغل ضرورة يفرضها السعي لخروج الأمة الإسلامية عن طور الانحطاط والتخلف، فتونس البلاد الإسلامية تعاني درجة من الانحطاط تجلب لها العار في نظر العالم، ولا سبيل لأن ترفع هذه المعرّة عن جبينها إلّا بالعمل الدائب المتواصل والشغل المثمر المجدي، والتخلص من هذا الانحطاط فرض وجهاد حكمه كحكم جهاد السيف .

ولذلك فإنه لا يمكن أن يعرقل جهادها أو يعطله أو يوقف انطلاقه أو يقعدّها عنه فرض الصوم، فالصوم يحطّ من إمكانيات الفرد ويجعله لا يقوى على واجب هو ليس واجبا شخصيا بل واجب نحو أمّته ونحو دينه .

هذا ما يتعيّن عليكم إدراكه حقّ الإدراك دون أيّ التباس قد يركبه خصومنا الكثيرون مطيّة للتهجّم علينا وحملنا محمل الكفر والعياذ بالله .

إنني لا أدعو الأمة إلى ترك الصيام بل إنّي أقول أنّ تعباً يقعدهم عن شغل حيويّ يكسبكم قوتكم وقوت ذويكم ويوفر لكم سببا من أسباب رفع هذا الدين إلى المستوى اللائق به .. إذا خفتم أن يحول بينكم وبين هذا العمل المطلوب منكم لبلوغ هذه الأهداف السامية، فإن فضيلة الشيخ محمد العزيز جعيط يقول لكم إنّ الدين يجعلكم في حلّ من الصيام على أن تؤدوا صيام الأيام التي فطرتم فيها عندما يتيسر لكم ذلك، يوم تحالون على التقاعد مثلا أو عندما تكون الظروف مواتية، ليس هناك مانع ديني يمنع من ذلك .

أما اليوم فإننا نواجه تعبئة عامّة يتعيّن فيها أن يكون العمل متواصلا لا يعرقله معرقل ولا يوقف اندفاعه شيء. والخطر كل الخطر أن يتكسّر الاندفاع وأن يتعطل شهرا أو شهرين بدعوى أن صوم رمضان هو السبب (١).

والسلام عليكم ورحمة الله "

١ - خطب الحبيب بورقيبة : الوزارة الأولى ، منشورات وزارة الدولة للإعلام ، تونس ١٩٦٠-١٩٦١.

رد المفتي شيخ الإسلام الشيخ محمد العزيز جعيط على الحبيب بورقيبة

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلّاة و السّلام على أشرف المرسلين

الفتوى رقم ٢٠ : الأعذار المبيحة للفطر في رمضان .

السؤال : ما هي الأعذار المبيحة للفطر في رمضان ؟ الجواب : أوّل ما يلزم معرفته أنّ الله تعالى أمر المسلمين كافّة أن يقوموا بصوم أيّام هذا الشهر، أي يمسكوا عن شهوتي البطن والفرج من الفجر إلى غروب الشمس، واهتمّ بأمر الصوم فجعله من دعائم الإسلام ونصّ على فرضه القرآن والسنة وانهقد الإجماع على وجوبه واشتهر ذلك فصار من المعلوم من الدين بالضرورة يخرج منكر وجوبه من حظيرة الإسلام ويستحقّ المعتقد وجوبه المتخلف عن أدائه لغير عذر شرعيّ عقاب الله في الدار الآخرة ذلك هو الخسران المبين . و الأعذار الشرعية المبيحة للفطر في رمضان هي المرض والسفر بنص القرآن المبين قوله تعالى : " و من كان مريضاً أو على سفر فعده من أيّام أخر " البقرة ١٨٥ . وأمّا المرض المبيح للفطر في رمضان فهو المرض الذي يتسبّب الصوم في زيادة آلامه وتأخّر البرء منه، أمّا إذا بلغ المرض حدّاً يكون الصوم معه وسيلة لهلاك النفس فإنّه يجب الفطر منه ويحرّم الصوم . ويجب الصوم على الأصحاء أصحاب الأشغال اليدوية الشاقة المضطرين للشغل للقيام بشؤون حياتهم وحياة أهليهم، وإذا عرض لهم أثناء الشغل في نهار رمضان عطش شديد أو دوار أو إغماء أو غير ذلك من الأمور المبيحة للفطر، يباح لهم الفطر في ذلك اليوم ويقضونه في بقية الأشهر ولا يلزم الشغالين ترك العمل خيفة عروض ما يفضي إلى الفطر . وهنا أنبّه الصائمين إلى أن ما يشعرون به من الفتور أثناء الصوم متولّد في غالب الأحوال من مواصلة لسهر الليل كلّ أو جلّه فيصبح الصائم لقلة النوم فائراً عاجزاً عن القيام بعمله على الوجه الأكمل، وليس ناشئاً عن الإمساك عن الطّعام والشراب بضع ساعات إذا لم يكن الإنسان معتلاً . وهذا ما يدعوني إلى التّوبه بما أعلنه الرئيس الحبيب بورقيبة على تحجير دور اللّهُ في ليالي رمضان هذا الشهر المبارك وعلى وجوب إغلاق الدولة المقاهي في الأوقات المعتادة في أشهر الفطر، الأمر الذي يعين على القضاء على السهر بالقضاء على أسبابه وبذلك نحفظ للجسم صحّته وتوفّر نشاطه وتسان الأخلاق من التدهور .

جريدة الصباح : تونس ١٤ شباط ١٩٦٠ " ألقيت هذه الكلمة في الإذاعة التونسيّة قبل يوم من نشرها " .

الأعياد في تونس

أيام العمل في تونس بعد الاستقلال كانت تبدأ من الاثنين إلى السبت ويعتبر يوم الأحد عطلة نهاية الأسبوع وفيما يلي الجدول التالي الذي يبين أيام العطلة الرسمية في البلاد :

التاريخ	المناسبة	الوصف
عطلة ثابتة التواريخ		
١ كانون الأول	رأس السنة الميلادية	أول أيام السنة حسب التقويم الميلادي
٢٠ آذار	عيد الاستقلال	
٢١ آذار	عيد الشباب	
٩ نيسان	عيد الشهداء	ذكرى قمع مظاهرات القوميين التونسيين من قبل العساكر الفرنسية عام ١٩٣٨
١ أيار	عيد الشغل	يوم التضامن مع العمال
٢٥ تموز	عيد الجمهورية	ذكرى إعلان الجمهورية التونسية
١٣ آب	عيد المرأة	ذكرى إنشاء مجلة الأحوال الشخصية عام ١٩٥٦
الأعياد دينية والتي تحمل تواريخ غير ثابتة		
١ محرم تقويم هجري	رأس السنة الهجرية	أول أيام السنة حسب التقويم الهجري
١٢ ربيع الأول	المولد النبوي	مولد النبي محمد (ص)

٢١ شوال	عيد الفطر	-
١٠ و ١١ ذي الحجة	عيد الأضحى	-
الاحتفالات التي تقام بدون عطل		
١٥ تشرين الأول	ذكرى الجلاء	ذكرى الجلاء الفرنسي عن الأراضي التونسية

(١) ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

العلم التونسي



علم تونس : أمر بتنفيذه حسين باي الثاني عام ١٨٢٧، وتم اعتماده رسميا عام ١٨٣١ بقرار من أحمد باي الأول . العلم التونسي أحمر اللون يتوسطه قرص أبيض فيه نجم خماسي أحمر يحيط به هلال أحمر وهو يشبه إلى حدّ كبير العلم العثمانيّ . بقي العلم رسميًا رمزا للبلاد التونسية حتى تحت الاحتلال الفرنسيّ وتمّ الإبقاء عليه بعد إعلان الجمهورية . أُقرّ العلم التّونسيّ في الدّستور في ١ حزيران عام ١٩٥٩ .

اللون الأحمر: يدل على دماء الشهداء دفاعاً عن الوطن .

اللون الأبيض: يدل على السلام والأمان .

الهلال: يدل على الانتماء العربي .

النجمة: تدل على قواعد الإسلام الخمس .

شعار تونس :



يتكون شعار الجمهورية التونسية من ٤ أقسام :

- ١- أعلى الشعار يوجد الهلال والنجمة للدلالة على العلم .
 - ٢ - السفينة الشراعية تعني الحرية .
 - ٣- الأسد الحامل للسيف يدل على النظام.
 - ٤ - الميزان يرمز إلى العدالة . ويتوسط الشعار كتابة تحمل الكلمات الثلاث للشعار الوطني حرية - نظام - عدالة .
- تم إقرار الشعار في دستور الجمهورية التونسية في ١ حزيران عام ١٩٥٩. تحول الشعار إلى نظام - حرية - عدالة في ٣٠ أيار عام ١٩٦٣ .

الحبيب بورقيبة (الرئيس الأول لتونس بعد الاستقلال)



خريطة الجمهورية التونسية



بوابة الحكومة التونسية : خريطة تونس .

السكك الحديدية والطرق في تونس :



الموسوعة العربية : تونس الدولة و الجغرافيا ، محمد إسماعيل الشيخ ، المجلد السابع .

رؤساء الوزارة في تونس بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦:



أحمد بن صالح ١٩٦٠ - ١٩٦٩



الحبيب بورقيبة ١٩٥٦ - ١٩٥٧



الهادي نويرة ١٩٧٠ - ١٩٨٠



الباهي الادغم ١٩٦٩ - ١٩٧٠



رشيد صفر ١٩٨٦ - ١٩٨٧



محمد مزالي ١٩٨٠ - ١٩٨٦

الأوراق النقدية التونسية بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٨٦

بداية طباعة العملة الوطنية التونسية (الدينار) عام ١٩٥٨



عام ١٩٦٥



عام ١٩٧٢



عام ١٩٧٣



www.Tunisia.sat.com

موسوعة العملة التونسية (قبل الاستقلال وبعده) ٢٠٠٥.

عام ١٩٨٠



عام ١٩٨٣



www.Tunisia.sat.com

موسوعة العملة التونسية (قبل الاستقلال وبعده) ٢٠٠٥.

عام ١٩٨٦



صورة للعاصمة تونس في عقد الستينات من القرن العشرين



تمثال ابن خلدون - وسط العاصمة التونسية



الأسواق القديمة في تونس عام ١٩٦٠



الزى التونسي



الموانئ في تونس



بوابة الحكومة التونسية الجمهورية التونسية : وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ، ٢٠٠٥ .

ساحل قرطاج



مدينة دقة القرطاجية الرومانية الوندالية البيزنطية



ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

القصور في الجنوب التونسي : مساكن الامازيغ



قوس النصر الروماني بمدينة القصرين التونسية



ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

قصر الجم ثاني أكبر مسرح روماني في العالم كانت تقام فيه مهرجانات الموسيقى السمفونية بمسرح الجم



رباط المنستير : الرباط الأكبر في شمال أفريقيا و قد أقيمت فيه أفلام عالمية ضخمة .



ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

متحف باردو بتونس العاصمة يحوي اكبر مجموعة من الفسيفساء في العالم .

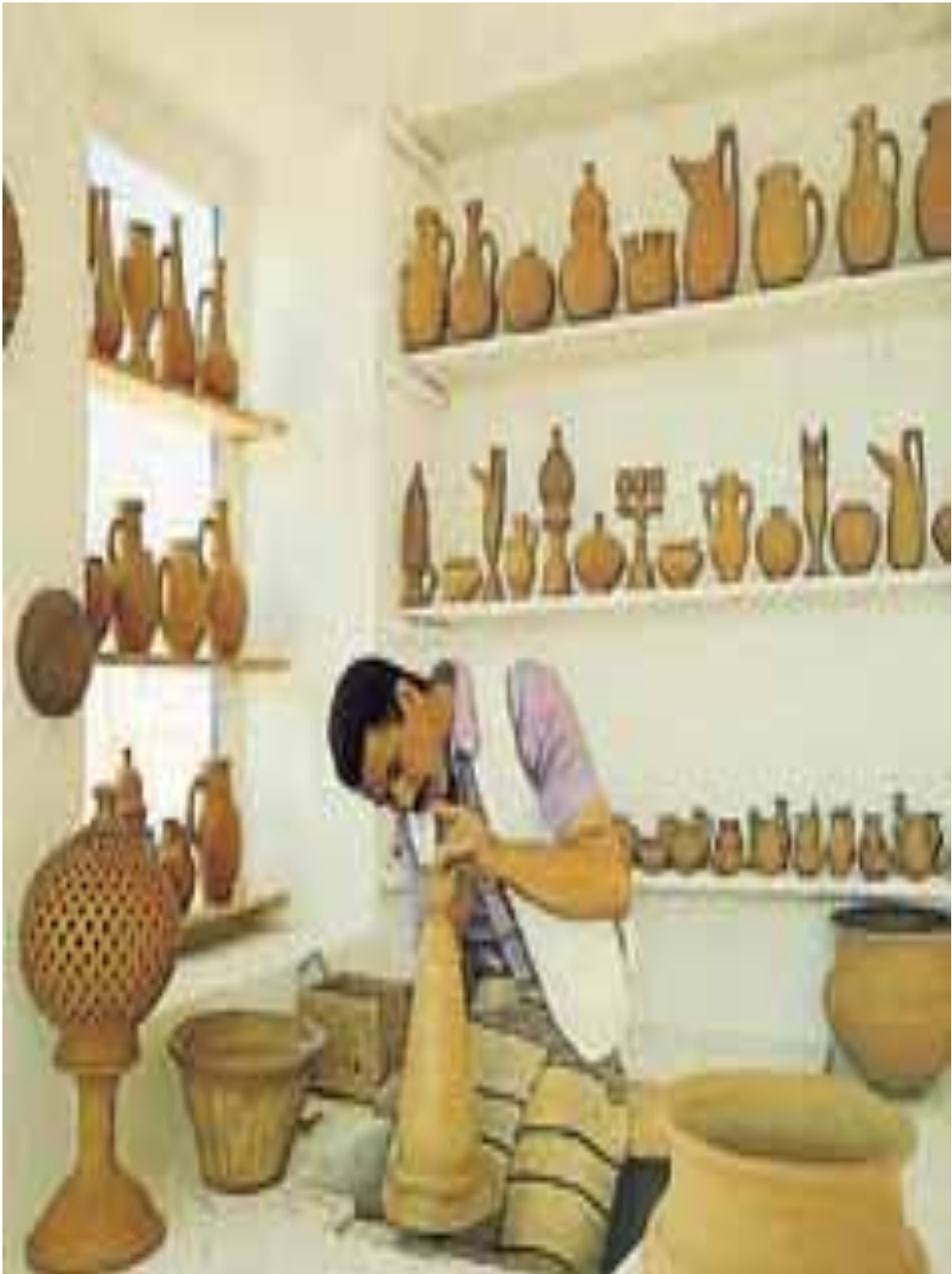


صورة عن جامع الزيتونة - فترة الستينات - العاصمة تونس



ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

صناعة الخزف في تونس



ويكيبيديا : الموسوعة الحرة .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

- ١ - أمين ، سمير : المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل داغر ، مطبوعات دار الحداثة والمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ١٩٨١ .
- ٢ - بلبع ، عبد المنعم : أضواء على الزراعة العربية ، دار المطبوعات الجديدة ، مصر الطبعة الثانية ١٩٨٥ .
- ٣ - بن صالح ، أحمد : تونس التنمية والمجتمع ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .
- ٤ - جريدة الرائد الرسمي : مجلة الشغل ، القانون رقم ٢٧ المؤرخ في ٣٠ نيسان لعام ١٩٦٦ وزارة العدل وحقوق الإنسان ، تونس .
- ٥ - جريدة الرأي : أحداث ٢٦ جانفي ١٩٧٨ - الأسباب والمجريات والدروس ، تونس ، العدد ٧ تاريخ ٩ شباط ١٩٧٨ .
- ٦ - التيمومي ، الهادي : النشاط الصهيوني بتونس بين عامي ١٨٩٧ - ١٩٤٨ ، تقديم ، محمود درويش ، الطبعة الاولى ١٩٨٢ ، التعااضدية العمالية ، تونس - صفاقس .
- ٧ - الساحلي ، حمادي : تاريخ تونس المعاصر ، ١٨٨١-١٩٥٦ ، الشركة التونسية للتوزيع ، الطبعة الأولى ، تونس ١٩٨٦ .
- ٨ - شاكر ، أمين ، وآخرون : شمال أفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل ، دار المعارف ، مصر ١٩٥٤ .
- ٩ - الغنوشي ، راشد : حركة الاتجاه الإسلامي ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، باريس ١٩٨٤ .
- ١٠ - الكعك ، عثمان : العادات والتقاليد التونسية ، الدار التونسية للنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ .

- ١١ - المجلة التجارية : وزارة العدل وحقوق الإنسان ، تونس ، ٥ تشرين الأول ١٩٥٩ .
- ١٢ - مجلة الشغل : وزارة الإعلام ، تونس ، القانون رقم ٢٧ المؤرخ في ٣٠ نيسان لعام ١٩٦٦ تونس ، وزارة العدل وحقوق الإنسان .
- ١٣ - مجلة الأحوال الشخصية : الوزارة الأولى ، ١٣ آب ١٩٥٦ ، تونس .
- ١٤ - مجلة الجنسية التونسية : وزارة العدل وحقوق الإنسان ، تونس ٢٨ شباط ١٩٦٣ .
- ١٥ - وزارة الدولة للتربية القومية : "انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال" ، منشورات الديوان التربوي ، تونس ١٩٦٣ .

المراجع :

- ١- أبو عيانة ، فتحي محمد : دراسات في الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت د - ت .
- ٢ - بديع ، محمود : الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ، دار الإسراء للنشر ، الأردن - عمان ، الطبعة الأولى ، د - ت .
- ٣ - بلخوجة ، الطاهر : الحبيب بو رقيبة ، سيرة زعيم ، الدار الثقافية للنشر الطبعة الأولى القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٤ - بن صالح ، راضية : مجلة الأحوال الشخصية والمنظومة الدولية ، المعهد الأعلى للقضاء ، د - ط ، د - ت .
- ٥ - بوعبدلي ، محمد البوصيري : يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية ، تمهيد لباتريك بودوان ، د - ط ، د - ت .
- ٦ - حميدة ، عبد الرحمن : الأطلس الاقتصادي للعالم الإسلامي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- ٧ - دبش ، رشا ، رودي ، فرزانة : الإجهاض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، المكتب المرجعي للسكان ، القاهرة ، أيلول ٢٠٠٨ .

٨ - زكريا ، خضر : خصائص التركيب السكاني للبلدان النامية ، مطبعة الداودي ، دمشق ١٩٨٩ .

٩ - سعيد ، إبراهيم احمد : أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق ١٩٩٧ .

١٠ - سعيد ، الصافي : بو رقية (سيرة شبه محرمة) ، منشورات رياض الريس ، بيروت الطبعة الأولى ، تشرين الثاني ٢٠٠٠ .

١١ - شربل مورييس ، كمال : الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، دار الجبل ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨٧ .

١٢ - قلادة ، أندراوس بسادة : الأعياد المريمية ، كنيسة السيدة العذراء (الطائفة الكاثوليكية المنتشرة في شمال أفريقيا) ، لوس أنجلوس - كاليفورنيا ، ٢٠٠٢ .

١٣ - الأمين ، محمد محمد : أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي د - ط ، د - ت .

١٤ - الباروني ، فتحية : من عوامل التنمية المستديمة في تونس : الصناعات التقليدية والسياحة الثقافية د - ت ، د - ط .

١٥ - التيمومي ، الهادي : تونس ١٩٥٦ - ١٩٨٧ ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس - تونس ٢٠٠٦ .

١٦ - الحداد ، الطاهر : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ، الدار التونسية للنشر ، الطبعة السادسة تونس ١٩٩٢ .

١٧ - الزمزي ، عبد المجيد تراب : تونس في مواجهة التضليل ، دار الروضة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

١٨ - السعفي ، كلثوم : تصور الصحف الصهيونية التونسية للدولة اليهودية " الثلاثينيات " ، الطبعة الاولى ، قبرص ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ .

- ١٩- السعيد ، فتحية : تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس ، تونس ، د - ت .
- ٢٠ - الشاطر ، خليفة : تونس عبر التاريخ " الحركة الوطنية ودولة الاستقلال " الجزء الثالث مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ٢٠٠٥ .
- ٢١- الشريف ، محمد الحبيب : الرصيد القانوني لحقوق المرأة في تونس ، مركز البحوث والدراسات حول المرأة ، الجزء الثاني ، تونس ١٩٩٢ .
- ٢٢ - الشريف ، محمد الهادي ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال ، دار سراس للنشر ، الطبعة الثالثة ، تونس ١٩٩٣ .
- ٢٣ - الصادق ، علي توفيق : القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الخامس ، تشرين الأول ١٩٩٩ ، أبو ظبي .
- ٢٤ - المباركي ، نور الدين : المسيحيون في تونس ، جريدة الوطن التونسية، العدد ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ .
- ٢٥ - المديني ، توفيق : المعارضة التونسية (نشأتها وتطورها) منشورات : اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ٢٠٠١ .
- ٢٦ - المديني ، توفيق : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٧ .
- ٢٧ - المرزوقي ، عمر بن فيحان : التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشد ٢٠٠٥ .
- ٢٨ - المنيف ، مصطفى صادق : الإطار القانوني لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تونس ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ٥٧ شارع منوبي الجرجار المنزه التاسع ، ٢٠٠١ .

- ٢٩ - الهيم ، طلق صقر : النماذج التعاونية الرائدة والمتميزة في الدول العربية غير الخليجية (نموذج تونس) الاتحاد التعاوني العربي المكتب الاقليمي لدول الخليج العربي ، د - ت .
- ٣٠ - عريايوي ، نور الدين : التربية والتحديث في تونس ، دار الصحوة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، تونس .
- ٣١ - فارس ، محمد خير : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ١٩٨٨ .
- ٣٢ - مجموعة من المؤلفين : قصة وتاريخ الحضارات بين الأمس واليوم (تونس ، الجزائر) بيروت ١٩٩٨ .
- ٣٣ - مراد ، عدنان : المجتمعات الأفريقية (أصولها ، تاريخها ، شعوبها وثقافتها) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٩٥ .
- ٣٤ - مؤلف مجهول : مشروع تربية الأسماك داخل مسطحات السدود غير المستغلة للشرب د - ت .
- ٣٥ - وناس ، محمود : مشروع دعم القدرات الوطنية في مجال التربية البيئية ، وزارة البيئة والتنمية المستدامة تونس ٢٠٠٥ .
- ٣٦ - ياغي ، اسما عيل : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، دار المريح ، الرياض ١٩٩٣ .

المواقع الالكترونية :

- 1- www.independance.tn/arabic الذكرى الخمسون لاستقلال المؤشرات والتنمية منذ الاستقلال
- 2 - www.histoiregeographie.iquebec.com تحديث المجمع التونسي
- 3 - www.tunisia.sat.com تاريخ تونس
- 4 - www.alepoeconomics.com النظام الجبائي التونسي

- نشأة مدينة تطاوين وتاريخها ، فاطمة جراد ، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، www.atouf.net - 5
- الأرشيف الوطني التونسي www.archives.nat.tn - 6
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز (الشركة التونسية للكهرباء والغاز ٢٠٠٦) www.steg.com - 7
- موانئ ولاية تونس: وزارة الفلاحة ، تونس ٢٠٠٥ . www.interactivesarts.com - 8
- تأسيس الجمهورية التونسية كما يراها الطاهر بلخوجة ٢٣/٦ / ٢٠٠٢ www.aljazeera.net - 9
- الفلاحة أبطال غفل عنهم التاريخ . www.doha.com - 10

الموسوعات :

- ١ - دوائر المعارف الإسلامية الشيعية : تونس ، حسن الأمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧ ، ج ٦ .
- ٢ - موسوعة أحداث القرن العشرين (١٩٧١ - ١٩٨٠) : أحداث قفصة ١٩٨٠ ، ناصر بن محمد الزامل ج ٨ ، منشورات : مكتبة العبيكات ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ .
- ٣ - موسوعة الجياش : الحضر في تونس بعد الاستقلال ، باب التاء ، أبو ظبي ٢٠٠٧ .
- ٤ - الموسوعة العربية : تونس ، محمد إسماعيل الشيخ ، المجلد ٧ ، د - ط ، د - ت .
- ٥ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة : اقتصاد تونس .

المراجع الأجنبية :

- 1 - CAMAU (Michel) : " Tarajji ya dawla" ou la force et l'espérance, propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie, Bulletin de C.E.D.E.J, N°23, 17ème année, 1988, pp81-102 .
- 2- Mahmoud Abdel Moula « l'université Zeitunienne et la société Tunisienne » p.p 206-207
- 3- H .Stuart HUGHES : Histor de L europe contemporaine ,pp 9 .

التقارير السنوية :

- ١ - بوابة الحكومة التونسية : الجمهورية التونسية ، وزارة الصناعة والتكنولوجيا ، الشركة التونسية لصناعات التكرير ، ٢٠٠٩ .

٢ - الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي : دليل الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية الصادر عن المجلس الوزاري المنعقد في ٣٠ تموز ٢٠٠٣ حول ملف الجمعيات .

٣ - الاتحاد العام التونسي للشغل : المؤتمر الإستثنائي ، ٧ - ٩ شباط ٢٠٠٢ ، جربة .

٤ - الجمهورية العربية السورية : تقارير عن زراعة الذرة ، وزارة الزراعة (دائرة أبحاث الذرة) المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٨٣ .

٥ - أكساد : إدارة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة د - ت .

دراسات :

١ - حمزة ، نبيلة : سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية : نماذج السياسات الاجتماعية (التجربة التونسية ودلالاتها) ، الأمم المتحدة - نيويورك ، ٢٠٠٣ .

٢ - داهش ، محمد علي : اتجاهات العمل الوجدوي في المغرب العربي المعاصر ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٨٧ الطبعة الأولى ، أبو ظبي ٢٠٠٣ .

٣ - رزوق ، محمد : الدراسات الإفريقية بالمغرب (واقع وآفاق) ، المركز الثقافي للبحوث والدراسات الإفريقية والعربية ، تشاد ، د - ت .

٤ - طريقي ، مختار : مركز أفريقيا للدراسات والبحوث السياسية : ندوة حول استقلال و نزاهة النظام القضائي التونسي (مشاكل و تحديات) ، باريس ، ٨ - ٩ أيلول ٢٠٠٧ .

٥ - قدور ، نجاح : الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي ، دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، السنة الثامنة ، ليبيا - طرابلس الغرب ، العدد ٢٨ ، شباط ٢٠٠٧ .

٦ - الكنز ، علي : مركز دراسات الوحدة العربية : من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية مقال منشور ضمن كتاب (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية) ، الطبعة الأولى، بيروت ، أيلول ١٩٩٢ .

٧ - الهرماسي ، عبد الباقي : مركز دراسات الوحدة العربية : المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم) مقال منشور ضمن كتاب (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية) ، عبد الباقي الهرماسي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، أيلول ١٩٩٢ .

الأطروحات :

١ - الرقيق ، فتحي : الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي ، دراسة حالة ولاية مدين أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، السنة الجامعية ١٩٩٠-١٩٩١

الصحف :

١ - جريدة الأخبار : إنتاج الحبوب في تونس ، تونس ١١ - ٩ - ٢٠٠٧ .

٢ - جريدة الأخبار : المكاسب التي حققتها تونس بعد الاستقلال ، القاهرة ، الثلاثاء ٢٩ كانون الأول ، ٢٠٠٩ .

٣ - الأخبار : انتفاضة الخبز ، بشير البكر ، العدد ١٣٠٢ الأربعاء ٢٩ كانون الأول ٢٠١٠ .

٤ - جريدة الثورة : السياحة في تونس ، دمشق ، ٢٨ - ٣ - ٢٠٠٥ .

٥ - جريدة الجزيرة : الفقر في تونس ، تونس ، العدد ٧٩ ، الثلاثاء ١٤ أيار ٢٠٠٤ .

٦ - جريدة الحرية : الشأن العقاري القائم على المرحلية والتدرج في معالجة الأوضاع العقارية ، تونس ، ٣ حزيران ٢٠١٠ .

٧ - جريدة الحرية : تاريخ الكهرباء في تونس ، تونس ٢٧ حزيران ٢٠١٠ .

- ٨ - جريدة الحوار المتمدن : الهجرة ، هائل نصر ، العدد ١٩٦٤ ، تونس ، تاريخ ٢ - ٧ - ٢٠٠٧ .
- ٩ - جريدة دنيا العرب : السياحة في تونس ، تونس ٢١ - ٨ - ٢٠٠٩ .
- ١٠ - جريدة الراية : اليهود في تونس ، الدوحة ٢١ - ٥ - ٢٠٠٨ .
- ١١ - جريدة السياسة : من هو بورقيبة ، تونس ، ٩ نيسان ٢٠٠٩ .
- ١٢ - جريدة الشبيبة : الفنون والتراث والإبداع التونسي ، عبد الوهاب بن علي المجيني ، مسقط عمان العدد ٥٥٦٧ ، الأربعاء ٢ شباط ٢٠١١ .
- ١٣ - جريدة الشروق : أحمد بن صالح يكشف قرار تعميم التعاضد فتح باب العبث بالفلاحة تاريخ ٨ - ٤ - ٢٠١٠ .
- ١٤ - جريدة صوت العمال : ملامح نشوء الحركة النقابية العربية ، مصطفى محمد غريب تونس ، د - ت .
- ١٥ - جريدة الصحافة : الاقتصاد في تونس ، جنات بن عبد الله ، تونس ، الأحد ١ آب ٢٠١٠ (ملحق خاص اقتصادي) .
- ١٦ - جريدة الطريق الجديد : نزيف المجتمع المدني التونسي ، عبيد خليفي ، العدد ١٧٦ تونس ، الأربعاء ٢٨ نيسان ٢٠١٠ .
- ١٧ - مجلة الطريق الجديد : بعض إشكاليات التنمية الجهوية ، عمر بالهادي ، تونس ، حزيران ٢٠٠٤ .
- ١٨ - جريدة العرب : تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح ، تونس ، العدد ٢٦ تاريخ ١٢ - ٣ - ٢٠٠٨ .
- ١٩ - جريدة العرب : بورقيبة والدين ، طارق الكحلوي ، الدوحة ، ١٩ نيسان ٢٠٠٩ .
- ٢٠ - جريدة المتوسط : المكاسب التي حققتها المرأة في تونس منذ الاستقلال ، تونس ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٩ .

٢١ - جريدة المستقبل : المثقفون و المجتمع المدني بتونس ، محمد كرو ، العدد ١٠٤ ، تشرين الأول ١٩٨٧ .

٢٢ - جريدة المستقبل : التنمية البشرية في تونس المؤشرات والرهانات ، تونس ، العدد ٢٠٨٩ ، ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ .

٢٣ - جريدة الأهرام العربي : أزقة وشوارع المدينة العتيقة بتونس ، عوض سلام ، العدد ٥٤٣ ، تاريخ ١٨ - ٨ - ٢٠٠٧ .

٢٤ - جريدة صوت الأحرار : شارع الحبيب بورقيبة ، الجزائر ، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٩

٢٥ - جريدة مغاربية : الصناعة التقليدية في تونس : إيهاب التونسي ، تونس ١٦ - ٣ - ٢٠٠٧ .

المجلات :

١ - مجلة الابتسامة : نبات الشوفان (الطب البديل) الرياض ٢٠٠٦ .

٢ - مجلة التنوير : السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي ، المولدي قسومي ، تونس العدد الرابع . د - ت .

٣ - مجلة الحياة الثقافية : الموسيقى التونسية ، العدد ١٨١ ، تونس ، آذار ٢٠٠٧ .

٤ - مجلة دراسات عربية : الذواقي ، محمود : العلاقة بين شخصية بورقيبة وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث ، العدد ٣٢ ، تونس ، تشرين الأول ١٩٩٦ .

٥ - مجلة دراسات مجتمعية : التعليم في عهد بورقيبة ، سالم لبيض ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية مركز دراسات المجتمع ، جامعة تونس المنار ، تونس ، ٢٠٠٩ .

٦ - مجلة صانعو الحدث : النقل في تونس ، رضوان التائب ، تونس العدد ٤٧ ، تاريخ ١ - ٧ - ٢٠٠٧ .

٧- مجلة علوم إنسانية : التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس
زهير بن جنات ، تونس ، العدد ٣١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ .

الدوريات :

١ - مجلة عالم المعرفة : اقتصاديات السكان ، إسماعيل إبراهيم الشيخ درة ، العدد ١٢٧ ،
الكويت ، تموز ١٩٨٨ .